

دار الفکر  
بيروت  
مكتبة دار الفکر  
بيروت

# مِنْتَقَى الْمَنَافِعِ

في شرح المختصر النافع

للمولى حبيب الله الشرف الكاشاني (ره)

الطبعة

الإعداد والتمحيق: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

قسم إحياء التراث الإسلامي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# منتقد المنافع فى شرح مختصر النافع - كتاب الخمس

كاتب:

ملا حبيب الله شريف كاشانى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٧	منتقد المنافع فى شرح مختصر النافع - كتاب الخمس
٧	اشاره
٧	اشاره
١٦٩	[المدخل]
١٦٩	[كتاب الخمس]
١٦٩	اشاره
١٦٩	[الفصل الأول فى ما يجب فيه]
١٦٩	[او هو سبعة]
١٦٩	[الأول غنائم دار الحرب]
١٧١	[الثانى الكنز]
١٧٢	[الثالث المعادن]
١٧٤	[الرابع الغوص]
١٧٥	[الخامس أرباح التجارات]
١٨١	[السادس أرض الذمى إذا اشتراها من مسلم]
١٨١	اشاره
١٨١	تذنيبات
١٨٤	[السابع المال الحلال إذا اختلط بالحرام]
١٨٤	اشاره
١٨٦	تذنيبات
١٩١	[أفروع]
١٩٧	[الفصل الثانى فى قسمته]
١٩٧	اشاره
٢٠٤	[او يلحق بهذا الباب مسائل]

٢٠٤ ..... [الأولى ما يختص به الإمام من الأنفال]

٢١٠ ..... [المسألة الثانية لا يجوز التصرف فيما يختص به الإمام عليه السلام]

٢١٤ ..... [الثالثة يجب أن يصرف نصيب الإمام من الخمس إليه عليه السلام مع وجوده]

٢٢٩ ..... خاتمه

٢٣١ ..... تعريف مركز

## منتقد المنافع فی شرح مختصر النافع – کتاب الخمس

### اشاره

نام کتاب: منتقد المنافع فی شرح مختصر النافع – کتاب الخمس موضوع: فقه استدلالی نویسنده: کاشانی، ملا حبیب الله شریف  
تاریخ وفات مؤلف: ۱۳۴۰ ه ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۱ تاریخ نشر: ه ق نوبت چاپ: اول

ص: ۱

### اشاره











































































































































































































































































































































































## [المدخل]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لمؤلفه الفقيه المتتبع آية الله العظمى العلامة الملا حبيب الله الشريف الكاشاني (ره) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على مؤسس الشريعة محمد سيد المرسلين و آله المعصومين المنتجبين

## [كتاب الخمس]

## إشارة

كتاب الخمس و هو لغة كسر معروف و المعروف منه سكون الميم بعد الضمه و جاز ضمها أيضا كالربع و الربع بل هذا شائع في كل ما كان على فعل و عند المتشرعة بل الشارع حقيقه في حق أثبتة الله في أموال مخصوصه لمستحق مخصوص و الظاهر من الثبوت ما كان بالأصالة فلا حاجة إلى جعلها قيدا احترازيا عن مثل المنذور و الموقوف و إبهام المال و المستحق لمكان اختلاف القول فيهما كما يأتي و اختصاص هذا الحق بالمستحق المذكور مغن عن قيد عوض الزكاه لعدم ثبوته من وجه آخر كما يرشد إليه الأخبار و كونه إشارة إلى أنّ الله فرض الخمس للرسول و لقبيلته إكراما لهم و تعويضا عن الزكاه التي هي أوساخ الناس و توسعه عليهم و تشريفا لهم بزيادته و كثره موضوعه كما يأتي في بيان ما يجب فيه مع قلّه شروطه خلاف الزكاه و دفع عنهم الغضاضة و الذلّه في أخذه حيث بدأ فيه بنفسه و ثنى برسوله و جعله شرط الإيمان بالله و بما أنزله على رسوله حيث قال وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِخْوَتِكُمُ الْمُؤْمِنِينَ وَ لِلْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ انتهى لا يوجب إدراجه في الحد إذ القيود المذكوره في الحدود ينبغي كونها احترازية لا مطلق كونها واقعيه و من الأصحاب من جعل مدخول الظرف الغنائم و هو بمذهب الفقهاء الأربعة من العامه أنسب حيث حكى العلامة في نهج الحق الاختصاص بها عنهم و منهم من وصف الحق بالمالي لخروج نحو الولايه مع التعليق بالمال بعده و هذا لا حاجة إليه بعده فتأمل (١) و كيف كان فلا شبهه في وجوبه بل هو في الجملة محلّ إجماع المسلمين كافه بل يمكن دعوى الضروره عليه و الدليل عليه مضافا إلى هذا و الآيه الشريفه المذكوره ما رواه الصدوق رحمه الله بإسناده عن أبي بصير قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما أيسر ما يدخل به العبد النار قال من أكل من مال اليتيم درهما و نحن اليتيم قال و قال الصادق عليه السلام إنّ الله لا إله إلا هو لما حرّم علينا الصدقه أنزل لنا الخمس فالصدقه علينا حرام و الخمس لنا فريضه إلى آخره إلى غير ذلك مما يأتي

## [الفصل الأول في ما يجب فيه]

[و هو سبعة]

## [الأول غنائم دار الحرب]



و اعلم أن الخمس هو يجب في سبعة الأوّل غنائم دار الحرب اتفاقاً من العلماء كلّهم موافقهم و مخالفهم و إن وقع الخلاف في غيرها و يدل عليه مضافاً إلى هذا أنّ الغنيمه في الآيه و السنّه تشمل بحقيقتها قطعاً لما يغنم في دار الحرب و إن اختلف في شمولها لغيره بل سياق الآيه كما عرفت سيّما بعد ملاحظه ما قبلها و ما بعدها من الآي مشعر بإرادته ما ذكرناه و كذلك ما ورد في ذلك من الأخبار مثل ما رواه في الكافي عن علي بن إبراهيم - قه - عن أبيه - قه - عن حماد بن عيسى - المجمع - عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح عليه السلام قال الخمس من خمس أشياء من الغنائم و الغوص و الكنوز و المعادن و الملاحه انتهى حيث جعل غيرها معطوفاً عليها فليتأمل بل في بعضها التصريح بذلك مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال - ق - عن محمد بن سالم عن عبد الله بن سنان - قه - عن الصادق عليه السلام في الغنيمه قال يخرج منه الخمس و يقسم ما بقى بين من قاتل عليه و ولي ذلك انتهى و ما رواه

---

١- إشاره إلى أنّ هذا لا يغني عمّا ذكر لصدق كون الولاية حقّاً في المال إلّا أنّ الظاهر من ذلك الاستحقاق للمال فتأمل (منه ره).

ياسناده عن محمد بن الحسن الصفار - قه - عن أحمد بن محمد قال حدّثنا بعض أصحابنا رفع الحديث قال الخمس من خمسِهِ أشياء من الكنوز و المعادن و الغوص و المغنم الذي يقاتل عليه و لم يحفظ الخامس انتهى و ما رواه السيد المرتضى رحمه الله نقلا- من تفسير النعماني ياسناده عن علي عليه السلام قال و أمّا ما جاء في القرآن من ذكر معاش الخلق إلى قوله فأما وجه الإيماره فقوله وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ إِلَى آخِرِهِ فاجعل لله خمس الغنائم و الخمس يخرج من أربعه وجوه من الغنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين و من المعادن و من الكنوز و من الغوص انتهى فليتأمل تذييبات المشهور أنّ الغنيمه التي يجب فيها الزكاه ما يحوزه أي يجمعه المسلمون بإذن الإمام عليه السلام من أموال أهل الحرب من غير سرقة و لا غيله أي خدعه مطلقا سواء حواه العسكر أو لم يحوه و من أموال البغاه على الإمام إذا حواها العسكر و هل يجب فيما يأخذونه بدون الإذن أو هو جميعه للإمام يأتي الكلام فيه و فيما يتعلّق به في كتاب الجهاد مفضّلا إن شاء الله و كذا الكلام في مال الناصب الثاني لا فرق فيما يؤخذ بين المنقول و غيره على الأظهر لعموم الآيه و كون مورد الأخبار غير المنقول لا يوجب تخصيصه كما لا يخفى فما في الحدائق من اختصاص الحكم بالأوّل و أنّ غيره للإمام خاصّه لا يلتفت إليه و سيأتي أنّهم عليهم السلام قد أحلّوا الأراضى لشيعتهم الثالث هل يخرج الخمس عمّا ذكر قبل ملاحظه المؤن التي صرفها في تحصيله أو بعد إخراجها قولان أظهرهما الأوّل للأصل المستفاد من أخبار المسأله و أشهرهما الثاني و هو مختار ابن حمزه أيضا قال في الوسيله و إن أنفق على تحصيله مالا وضع مقداره عنه انتهى و لم نعثر على دليله و ليس في الأخبار دلالة على الاستثناء سوى استثناء صفو المال للإمام و كذا الحكم في الجعائل التي يجعلها الإمام للمقاتله فليتأمل

### [الثاني الكنز]

و الثاني الكنز و في بعض النسخ الكنوز بالجمع و هو ما يعثر عليه الإنسان من المال المدفون تحت الأرض لذخره لا لحفظه بلا خلاف فيه عندنا بل يمكن دعوى الإجماع عليه و الدليل عليه مضافا إلى ذلك ما تقدم من الأخبار و ما رواه الصدوق ياسناده عن عبيد الله بن علي الحلبي - قه - أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه فقال الخمس انتهى و ما رواه أيضا ياسناده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البنظي - المجمع - عن أبي الحسن الرضا قال سألته عمّا يجب فيه الخمس من الكنز فقال ما يجب الزكاه في مثله ففيه الخمس انتهى إلى غير ذلك و أمّا ما رواه الشيخ ياسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد و هو ابن أبي عمير - المجمع - عن هارون بن خارجه عن الصادق عليه السلام في المال يوجد كنزا يؤدّي زكاته قال لا قلت و إن كثر قال لا و إن كثر فأعدتها عليه ثلاث مرات انتهى فمحمول على التقيّه لكونه مذهب العامه كما عرفت و هو ضعيف حيث خالفوا عموم القرآن فإنّ قوله أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ لِمَكَانٍ مُّوصُولُهُ وَ التَّبْيِينُ بِمَنْ شِئْءٍ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يَسْمَى غَنِيمَةً وَ الغنيمه موضوعه لغه للفائده المكتسبه مطلقا و ذلك واضح على من له تتبع في كلمات العرب و محاوراتهم و أشعارهم و دعوى أنّ المراد بها في الآيه الغنيمه الحرييه خاصّه و إن ساعدها بعض الاعتبارات إلّا أنّ ذلك لا يشتها و الأصل حينئذ عدم النقل إلى معنى خاص و بقاء العموم على حاله فما ذكره ابن روزبهان من أنّ الاستدلال بالآيه للمقام من عجائب الاستدلالات فإنّ الآيه دليل إخراج الخمس من الغنيمه فكيف يجعل حجه على المخالف انتهى لا- يصغى إليه و لعلّ تبادل الغنيمه الحرييه منها إلى الذهن لمكان تكرر استعمالها فيها و مثل هذا لا يوجب كونها حقيقه فيها و لا تتوهم أنّ هذا اعتراف بالاختصاص لمنع حجه الانصراف بالنسبه إلى العمومات فتأمل

و الإنصاف مع ذلك كله أنّ الذي يقرّ به الفهم السليم و الذوق المستقيم إرادته الحربيه من الآيه إلّا أنّه روى الصدوق بإسناده عن حمّاد بن عمرو و أنس بن محمّد عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن آبائه في وصيّة النبي صلى الله عليه و آله لعلّى عليه السلام قال يا علي إنّ عبد المطلب سنّ في الجاهليه خمس سنن أجراها الله له في الإسلام إلى أن قال و وجد كنتزا فأخرج منه الخمس و تصدّق به فأنزل الله و اعلموا أنّما غنمتم من شئٍ فأنّ لله خمسه انتهى و الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن الصفّار عن أحمد بن محمد و عبد الله بن محمد عن علي بن مهزيار قال كتب إليه أبو جعفر عليه السلام و قرأت أنا كتابه إليه في طريق مكّه قال إنّ الذي أوجبت في سنتي هذه و هذه سنه عشرين و مائتين فقط لمعنى من المعانى أكره تفسير المعنى كلّ خوفًا من الانتشار و سأفسّر لك بعضه إن شاء الله أنّ موالى أسأل الله صلاحهم أو بعضهم قصرُوا فيما يجب عليهم فعلمت ذلك فأحببت أن أظهرهم و أركبهم بما فعلت من أمر الخمس في عامي هذا قال الله خذ من أمروالهم صيدقة تطهرهم و تزكّيتهم بهم و صيل عليهم إنّ صلّاتك سيكنّ لهم إلى قوله فأما الغنائم و الفوائد فهي واجبه عليهم في كل عام قال الله تعالى و اعلموا أنّما غنمتم من شئٍ فأنّ لله خمسه إلى آخره و الغنائم و الفوائد يرحمك الله فهي الغنيمه يغنمها المرء و الفائده يفيدها إلى آخره انتهى فتأمل تذييبان الأوّل الكنز إما يكون في دار الحرب أو دار الإسلام و على التقديرين إمّا يكون عليه أثر الإسلام من الشهادتين أو اسم سلطان من سلاطينه أو لا و على هذه التقادير إمّا يوجد في أرض مباحه أو مملوكه و على الثاني إمّا يكون مملوكه للواجد أو غيره و لا خلاف في أنّه إذا كان في دار الحرب و لم يكن عليه أثر الإسلام يحلّ للواجد أخذه و عليه الخمس بل ادعى جماعه عليه الإجماع و يأتي الكلام في غير ذلك من الصور في كتاب اللقطه مع الخلاف المتعلق به مفصّلًا إن شاء الله الثاني لا فرق في الكنز الذي يجب فيه الخمس بين النقيدين و غيرهما على الأظهر الأشهر لإطلاق الأخبار و دعوى منع إطلاق الكنز على غيرهما أو منع انصرافه إليه في محل المنع و قيل باختصاصه بهما لروايه البنظي المتقدمه و للتأمل فيه مجال

### [الثالث المعادن]

و الثالث المعادن بلا خلاف فيه أيضا و ادعى ابن زهره عليه الإجماع قال في الغنيه و اعلم أن مما يجب في الأموال الخمس و الذي يجب فيه الغنائم الحربيه و الكنوز و معادن الذهب و الفضة بلا خلاف و معدن الصفر و النحاس و الحديد و الرصاص و الزبيق على خلاف في ذلك و الكحل و الزرنيخ و القير و النفط و الكبريت و الموميا و الزبرجد و الياقوت و الفيروزج و البلخش و العنبر و العقيق و المستخرج بالغوص بدليل الإجماع المشار إليه و طريقه الاحتياط و اليقين ببراءه الدمه و ظاهر قوله و اعلموا أنّما غنمتم من شئٍ فأنّ لله خمسه و هذه الأشياء إذ أخذها الإنسان كانت غنيمه و قد روى من طرق المخالف أن النبي صلى الله عليه و آله قال في الركاز الخمس فقال يا رسول الله و ما الركاز فقال الذهب و الفضة اللذان خلقهما الله تعالى في الأرض يوم خلقها انتهى و بالاستدلال بالآيه صرح جماعه من المتأخرين أيضا و وجهه ما تقدّم من أنّ الغنيمه اسم لكلّ فائده يكتسبها الإنسان و هو حسن و لو بملاحظه ما قدّمناه من التّقريب فلا عبره حينئذ بما قيل من أنّ عامه أهل اللغه على اختصاصها بما يؤخذ من أهل الحرب و كيف كان فلا شبهه في وجوب الخمس في المعادن و في كنز العرفان أنه مذهب أصحابنا و الشافعي انتهى و الدليل على ذلك مضافا إلى ما تقدم الأخبار المتكاثره بل المتواتره كما قيل و من جملتها ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن مهزيار عن فضاله و محمد بن أبي عمير عن جميل ابن درّاج - قه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن معادن الذهب و الفضة و الصفر و الحديد و الرصاص

فقال عليها الخمس جميعا انتهى و ما رواه بإسناده عنه أيضا عن محمد بن أبي عمير عن حمّاد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي -  
 قه- فى حديث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه قال الخمس و عن المعادن كم فيها قال الخمس و عن  
 الرصاص و الصفرة و الحديد و ما كان فى المعادن كم فيها قال يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب و الفضة انتهى و ما رواه  
 بإسناده عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحه فقال و ما  
 الملاحه فقال أرض سبخه مالحه يجتمع فيه الماء فيصير ملحا فقال هذا المعدن فيه الخمس فقلت و الكبريت و النفط يخرج من  
 الأرض قال فقال هذا و أشباهه فيه الخمس إلى آخره انتهى و مثله روى الصدوق فى الفقيه إلّا أنّ فيه فقال هذا مثل المعدن فيه  
 الخمس إلى آخره انتهى و فى المقنع و سأل محمد بن مسلم أبا جعفر عليه السلام عن الملاحه إلى قوله فقال مثل المعدن فيه  
 الخمس انتهى تذييب ذكر صاحب حكمه العين أنّ سبب تكون المعادن اختلاط الأبخرة و الأبخرة المحتبسه فى الأرض  
 المختلفه بالكّم و الكيف على ضروب من الاختلاطات و به صرح غيره أيضا و عليه فالمعدن بكسر الدال اسم لكل ما يتكوّن فى  
 الأرض من غيرها و من غير أن يصدق عليه اسمها بمعنى خروجها عن حقيقه الأرضيه و عدم إطلاقها عليه مطلقا سواء كان  
 منطبعا يقبل النقش بنفسه كالأجساد السبعه التى هى الذهب و الفضة و الرصاص بفتح الراء المهمله ثم الصاد كذلك و هو  
 بالفارسيه روى و النحاس بالضم و الحديد و الأسرب و الخارصينى و هو الرصاص الأسود و هذه السبعه متولده من الزبيق و  
 الكبريت فإنهما إن كانا صافيين و انتضج الزبيق بالكبريت نضجا كاملا و كان الكبريت مع ذلك صافيا أبيض تولدت الفضة و  
 إن كان الكبريت أحمر و فيه قوه لطيفه غير محرقة تولد الذهب و إن لم يستكمل النضج تولد الخارصينى و إن كان الزبيق صافيا  
 و الكبريت رديئا فإن كان فى الكبريت قوه محرقة تولد النحاس و إن كان الكبريت غير جيّد المخالطه مع الزبيق تولد الرصاص و  
 إن كانا رديئين فإن كان الزبيق متخلخلا أرضيا و الكبريت محرقا رديئا تولد الحديد و إن كانا مع رداء تهما ضعيفى التركيب  
 تولد الأسرب كذا قيل أو لم يكن منطبعا كذلك سواء كان لغايه لينه كالزبيق أو لغايه صلابته كالياقوت و الفيروزج و الزمرد  
 بضمّ الزاء المعجمه و الميم و الراء المهمله بعدها الذال المعجمه و هو الزبرجد و قيل متغايران و البلخش [و هو معرب البدخش و  
 هو اللعل ينسب إلى بدخشان و هو بلده] و العقيق و البلور و السنج بالسين المهمله و الكحل و الزاج و الزرنىخ و المغره بالغين  
 المعجمه و هو الطين الأحمر الذى يصبغ به و الملح و نحو ذلك و سواء أمكن انطباعه بغيره كالزبيق حيث ينطبع إذا حبس  
 بالرصاص و نحوه أو لم يمكن أصلا كغيره ممّا ذكر و سواء أمكن حلّه بالرطوبات كالأجسام المليحه مثل الزجاج و النوشادر أو  
 لم يمكن كالزرنىخ و الكبريت و سواء كان مائعا بالأصل كالقير و النفط و الكبريت أو لم يكن كغيرها و ليس من المعادن  
 الجبال لبقاء حقيقه الأرضيه فيها حيث إن الحرّ الشّديد إذا صادف طينا لزجا إمّا دفعه أو على مرور السنين عقده حجرا مختلف  
 الأجزاء فى الصلابه و الرّخاوه فإذا وجدت مياه قويه الجرى أو رياح عظيمه الهبوب انفجرت الرخوه و بقيت الصلبيه كذا قيل و  
 حينئذ فلا حصر للمعادن

بل كل ما تحقق فيه الضابطه المذكوره فهو معدن و لذا اعترض الحلّي رحمه الله في السرائر على الشيخ حيث قال عاطفا على جملة مما ذكره و كل ما يتاوله اسم المعدن على اختلاف ضروبه سميناه و ذكرناه أو لم نذكره فقد حصره بعض أصحابنا و هو شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في جملة و عقوده فقال الخمس يجب في خمسة و عشرين جنسا انتهى و هذا غير واضح و حصر ليس بحاصر انتهى و يظهر من بعض عدم اشتراط الخروج عن اسم الأرض فيكفي الاشتمال على خاصيه زائده على أصل الأرض بها يحقق زياده قيمه فيدخل حينئذ الجصّ معرب كج و طين الغسل الذي يغسل به الرأس و غيره و حجر الرحي بل كل حجر كما قيل و قيل باختصاص المعدن بالمنبت للذهب و الفضة و قيل باختصاصه بمنبت الجواهر فلا يشمل الحديد و نحوه و هذه الأقوال سيما الأخيران لا ينبغي الذهاب إليها أمّا الأخيران فلشهادته العرف بل اللغه على خلافهما كما لا يخفى بل يردهما الأخبار المذكوره نعم قوله في روايه محمد بن مسلم هذا أي الملاحه مثل المعدن إلى آخره انتهى يرشد إلى عدم كون الملح معدنا و لكنه معارض بما حكيناه عن الفقيه و المقنع حيث جعل فيهما نفسه كما عرفت و دعوى التبادر ممنوع كما لا يخفى و أما الأوّل فلأنّ المناط صدق المعدن و ليس في غير ما لم يتحقق فيه الضابطه قطعا و مع الشك أيضا يرجع إلى الأصل فكيف يحكم بوجوب الخمس في مثل ما ذكر مع أن الحكم على موضوع فرع ثبوته و تحققه بالضروره فتأمل و القول بأن اكتساب كل ما يشتمل على مزيه مّا يخرج من الأرض غنيمه لعمومها له كما تقدم فيجب فيه الخمس سلمناه و لكن الكلام إنما هو في وجوب الخمس فيه لكونه من عنوان المعدن لا مطلقا فإن قلنا ليس منه كما هو الظاهر اعتبرنا الخمس منه بعد اعتبار مؤونه السنه كما يأتي و إلا فلا لعدم دليل على ذلك فيه فتدبر

#### [الرابع الغوص]

و الرابع ما يخرج من البحر بواسطه الغوص فيه و لا خلاف في وجوب الخمس فيه بل الحكم إجماعى و الدليل عليه بعد ذلك عموم الآيه بالتقريب المتقدم فلا ينافيه ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس الخمس إلّا في الغنائم خاصّه انتهى نظرا إلى دخول الغوص و غيره من الفوائد في الغنائم و قد يقال إن المراد ليس الخمس الواجب بظاهر القرآن إلّا في الغنائم فإنّ وجوبه فيما سواها إنما ثبت بالسنة انتهى فتأمل و السنّه في الغوص بعض ما تقدم من الأخبار كمرسلتي حمّاد بن عيسى و أحمد بن محمد و المروى في تفسير النعماني المتقدمات و روايه عمّار بن مروان الآتيه و ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن مهزيار عن محمد بن أبي عمير عن حمّاد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر و غوص اللؤلؤ فقال عليه الخمس انتهى و ما رواه الصدوق قال سئل أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عمّا يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزبرجد و عن معادن الذهب و الفضة هل فيها زكاه فقال إذا بلغ قيمته دينارا ففيه الخمس انتهى و ربما يقال بعد تسليم اختصاص الروايه بالغنيمه الحرّيه إن التعارض بينها و هذه الأخبار بالعموم و الخصوص المطلقين فيجب تخصيص الروايه بها و فيه ما ترى لدلاله روايه عبد الله على الحصر و هي على عدمه فليس إلا التباين إلّا أن يقال إنّ هذه الأخبار على أن الحصر إضافي و الأولى طرح الروايه لموافقته للعامة كما عرفت أو حملها على عموم الغنيمه فليتأمل تذييات الأوّل لا فرق فيما يخرج بين كونه حيوانا أو غيره لإطلاق الروايات الثلاث المتقدمه و عدم صلوح ما ذكر هنا للتقييد كما لا يخفى على المتدبر و منه يظهر ضعف ما قيل بالفرق بينهما نظرا إلى اختصاص الروايه بغوص اللؤلؤ و على القولين لا شبهه

فى وجوب الخمس فى الحيوان أيضا إذ لولاه من باب الغوص لكان من باب أرباح التجارات و إنما يختلف الثمره كما تقدّم و يأتي بيان ذلك أيضا الثانى الغوص بالفتح فالسكون هو النزول تحت الماء لاستخراج ما فيه كذا فى المجموع و به صرح جماعه من أهل اللغه أيضا و عليه فلو أخذه من ساحل البحر و هو شاطئه أو عن وجه الماء لم يكن غوصا فلا يجب فيه الخمس من جهته و إن وجب من جهه أخرى نعم لو غاص فى الساحل فأخرجه وجب فيه من هذه الجهه و جعل بعضهم فى حكم الغوص ما يخرج من داخل الماء بآله مع عدم دخول المخرج فى الماء و فيه ما ترى فتدبر و الحاصل أن العبره بما يسمى فى العرف غوصا و حيثئذ فلا يكفى مطلق الدخول مع خروج الرأس فتأمل الثالث مقتضى إطلاق ما تقدم عدم الفرق فى المخرج بين كونه ممّا ربّه الماء أو سقط فيه من الخارج و كذا عدم الفرق بين كونه مما عليه سكه الإسلام و غيره و كونه معروف المالك (١) و عدمه و للتأمل فى غير الأول مجال نظرا إلى عدم انصراف الإطلاق إلى غير ذلك فتدبر الرابع لا فرق فيما ذكر بين كون الغائص صغيرا أو كبيرا و لا بين كونه عبدا أو حرا إلّا أنّ ما يخرج العبد لمولاه و إن قصد إخراجه لنفسه إن قلنا بأنّه لا يملك كما هو المشهور و إلا- فيملكه إن أذن له المولى فى الغوص و يجب على مولاه الخمس عنه لمكان الحجر و الولايه فليتأمل و كذا الكلام فى المعدن و الكنز

### [الخامس أرباح التجارات]

و الخامس ما يفضل عن مؤنه السنه من أرباح التجارات و المنافع المستفاده من المكاسب أى نوع منها كان من الزراعة و الصياغه و الخياطه و السقايه و غيرها من الصنائع و الحرف و الأشغال التى يرتبح بها حتى ما يحصل من الاستيجار للصلاه و الصوم و غيرهما مما يصحّ فيه النيايه عن الميت و كذا ما يفضل عنها من الأقوات من الغلات و الزراعات و نحو ذلك مما يعدّ للتقوت به و وجوب الخمس فى الفاضل مما ذكر هو المشهور بين أصحابنا بل صريح جماعه دعوى الإجماع عليه و هو كذلك حيث إن المخالف فيه الحسن بن عيسى بن أبى عقيل العماني و محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي و هما معروفان بالنسب فلا يقدح خلافهما فى الإجماع فليتأمل بل قيل إنّ استفاده الخلاف من كلامهما محلّ إشكال قال الإسكافي فى المختصر الأحمدي على ما حكى عنه و أمّا ما استفيد من ميراث و كد يد أو صلّه أو ربح تجاره أو نحو ذلك فالأحوط إخراجه لاختلاف الروايه فى ذلك و لو لم يخرج الإنسان لم يكن كتارك الزكاه التى لا- خلافا فيها انتهى و نحوه حكى عن العماني و يمكن أن يكون المراد بالاحتياط اللزوم كما هو شائع فى عبائر القدماء و لا ينافيه قوله لم يكن كتارك انتهى لاحتمال أن يكون مراده أنّ تارك الزكاه على وجه الاستحلال محكوم بالكفر حيث إنّ منكر للضرورى بخلاف تارك الخمس فى تلك الأشياء حيث لم يصر وجوبه ضروريا لمخالفه العامه فى غير الغنائم الحرييه و اختلاف الأخبار فيه أيضا إذ هي بين ما ينفيه مثل قوله فى روايه على بن مهزيار الطويله المتقدم إلى بعضها الإشاره و لم أوجب ذلك عليهم فى آنيه و لا متاع و لا دواب و لا خدم و لا ربح ربحه فى تجاره و لا ضيعه إلى آخره انتهى و بين ما يوجب مثل ما يأتي سلّمنا كون مراده منه معناه المعروف و لكنه ليس صريحا فى العفو عن هذا النوع و عدم وجوبه لظهور التوقف منه كما يرشد إليه قوله لاختلاف الروايه فى ذلك انتهى فتدبر و كيف كان فدلّيل المشهور الآيه المتقدمه حيث دلّت بعمومها على وجوب الخمس فى الأمور المذكوره لصدق الغنيمه عليها عرفا و لغه و دعوى أنّ المتبادر هو الغنيمه الحرييه نظرا إلى التقريب السالف لو سلّمناها و حجيه هذا التبادر بالنسبه إلى العمومات منعناها بعد ملاحظه ما أسلفناه من أن جملة من الأخبار أرشدت إلى إرادته العموم سلّمنا عدم دلالة الآيه و لكن المستفيض من الأخبار بل

متواترها كما قيل ناهض لصدق المدعى و من جملتها ما رواه الشيخ بإسناده عن

---

١- إشاره إلى روايه السكونى (منه ره)

□

سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري - المصنف قال كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني الثقي عليه السلام أخبرني عن الخمس أ على جميع ما يستفيد الرجل من قليل و كثير من جميع الضروب و على الصنائع و كيف ذلك فكتب بخطه الخمس بعد المئونه انتهى و ما رواه عنه أيضا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار عن علي بن محمد بن شجاع - المخ - أنه سأل أبا الحسن الثالث الثقي عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته مائه كرا من الحنطة ما يزكى فأخذ منه العشر عشره أكرار و ذهب منه بسبب عماره الضيعه ثلاثون كرا و بقى فى يده ستون كرا ما الذى يجب لك من ذلك و هل يجب لأصحابه من ذلك شىء فوق لى منه الخمس مما يفضل من مئوته انتهى و ما رواه بإسناده عن علي بن مهزيار قال قال لى أبو علي الحسن بن راشد قلت له أمرتنى بالقيام بأمرك و أخذ حَقَّكَ فأعلمت مواليك بذلك فقال لى بعضهم و أى شىء حَقُّه فلم أدر ما أجيبه فقال يجب عليهم الخمس فقلت ففى أى شىء فقال فى أمتعتهم و صنائعهم قلت و التاجر عليه و الصانع بيده فقال إذا أمكنهم بعد مئوتهم انتهى و ما رواه فى الكافى عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن الحسين بن عثمان عن سماعة بن مهران قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال فى كلِّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير انتهى و ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن القاسم الحضرمي - ض - عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب لقاطمه عليها السلام و لمن يلى أمرها من ذريتها الحجج على الناس فذلك لهم خاصة يضعونه حيث شاءوا و حرّم عليهم الصدقه حتّى الخياط ليخيط ثوبا بخمسه دوانيق فلنا منه دائق إلّا من أحلناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولاده إنّه ليس من شىء عند الله يوم القيامة أعظم من الزنا إنّه ليقوم صاحب الخمس فيقول يا ربّ سل هؤلاء بما أبيعوا انتهى إلى غير ذلك من الأخبار و المناقشه فيها بضعف السند و اشتغال بعضها على خلاف المعروف بين الأصحاب من اختصاص الخمس بالأئمه عليهم السلام واهيه كما لا يخفى دليل القديمين الأصل و هو بما عرفت مدفوع و رواه ابن مهزيار الطويله و هى لا تصلح للحجّه لهذا القول للتصريح فيها بالوجوب كما لا يخفى على المتدبّر و لزوم التنافى و غيره من الإشكالات الوارده على هذا الحديث قد فصل فى رفعه بعض الأصحاب الكلام و قد نقله عنه فى الذخيره و الحقائق مع بعض ما يتعلّق به و الإنصاف أنّه لا ينبغى للطرفين التمسك به لما فيه من الغموض و التشابه فتأمل تذييلات الأوّل المشهور بين الأصحاب بل المجمع عليه بين قدمائهم على الظاهر أنّ مصرف هذا القسم ممّا يجب فيه الخمس كسائر المصارف يقسّم سنّه كما يأتى و المختار عن بعض متأخري المتأخرين اختصاصه بالإمام عليه السلام يتصرف فيه كيف يشاء و فى الذخيره و القول بكونه مخصوصا بالإمام غير معروف بين المتأخرين لكن لا يبعد أن يقال كلام ابن الجنيد ناظر إليه و أنّه مذهب القدماء و الأخباريين و لا يبعد أن يكون قول جماعه من القدماء الذين ذهبوا إلى تحليل الخمس مطلقا فى حال الغيبه ناظرا إليه أيضا و بالجملة حيث لم يثبت إجماع على خلافه و دلّت الأخبار عليه من غير معارض فلا وجه لردّه بمجرد اشتغال خلافه بين المتأخرين انتهى و فيه ما لا يخفى و توقف بعض الأصحاب فى المسأله و جعلها قويه الإشكال فتدبّر و كيف كان فدلّل المشهور وجوه منها أنّ الخمس إنّما شرع للساده إكراما لهم و صيانه لهم عن الأوساخ



كما دلت عليه جملة من الأخبار ولا ريب أن ما عدا التجارات ونحوها إنما يتفق نادرا فلا يحصل الخمس منه لهم إلا قليلا بخلافها لغلبتها وكثرة أرباحها فلو خصت هذه الأرباح بالإمام لبقى الساده في مضيق العسر والشده ذكره في الرياض وللتأمل فيه مجال ومنها ظاهر الآيه فإن الواو مقتضاه التشريك للمعطوف في حكم المعطوف عليه باتفاق أهل اللغة والغنيمه كما تقدم تشمل جميع الفوائد ولا ريب أن من جملتها الأرباح المذكوره فكما يثبت الاشتراك بالنسبه إلى غيرها بهذه الآيه فكذلك بالنسبه إليها وعلى من يدعى اختصاصه بغيرها الدلاله وليست سوى ما يأتي إليه الإشاره مع ما فيه من الغضاضه ومنها الأخبار الوارده في باب الخمس فإنها بين مطلقه لوجوب الخمس وبين مقيده بوجوبه في أشياء مخصوصه الأرباح منها في جملة منها و إن كانت خاليه عنها ولكنها مشتمله على الغنيمه الشامله لها وبين ما بين فيها قسمه الخمس وإجمال غير الأخيره بالنسبه إلى القسمة مبيّن بها ولم يفرق فيها بين الأرباح وغيرها والأصل عدم التفرقه فلا مناص عنه حيث لا معارض له سوى ما يأتي الجواب عنه دليل الثانى أيضا وجوه منها الأخبار الداله على أنهم عليهم السلام قد أحلوا هذا النوع من الخمس لشيعتهم ولو لا اختصاصه بهم لما جاز لهم ذلك كما لم يجر ذلك لهم بالنسبه إلى غير هذا النوع نظرا إلى تحقق الاشتراك وقطعيته فلا يجوز التصرف فى مال الغير ومن تلك الأخبار ما رواه الشيخ بإسناده عن على بن الحسن بن فضال عن الحسن بن على بن يوسف عن محمد بن سنان عن عبد الصمد بن بشير عن حكيم مؤذن بنى عيس عن أبى عبد الله عليه السلام قال قلت له عليه السلام وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ قَالَ هِيَ وَاللَّهُ الْإِفَادَةُ يَوْمًا يَوْمًا إِلَّا أَنْ أَبَى جَعَلَ شِيعَتَنَا مِنْ ذَلِكَ فِي حَلِّ انْتَهَى وَأَجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ مَعَارِضَهُ بِالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْلِيلِهِمُ الْخُمْسَ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِثْلَ مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْإِكْمَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَصَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبِ الْكَلِينِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ فِيمَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنَ التَّوْقِيعَاتِ بِخَطِّ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَا مَا سَأَلْتَ مِنْ أَمْرِ الْمُنْكَرِينَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ أَمَا الْمَتَبَسُونَ بِأَمْوَالِنَا فَمَنْ اسْتَحَلَّ مِنْهَا شَيْئًا فَأَكَلَهُ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ النَّيْرَانَ وَ أَمَا الْخُمْسُ فَقَدْ أُبِيحَ لِشِيعَتِنَا وَ جَعَلُوا مِنْهُ فِي حَلِّ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ أَمْرُنَا لِتَطْيِبِ وَ لَادَتِهِمْ وَ لَا تَخْبَثُ انْتَهَى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ بَلْ ظَاهِرُ بَعْضِهَا الصَّرِيحُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّوْعِ مِثْلَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ عَمْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي سَيَّارٍ مَسْمُوعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي حَدِيثٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي كُنْتُ وَلِيْتُ الْغَوْصَ فَأَصَبْتُ أَرْبَعِمِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَ قَدْ جِئْتُ بِخُمْسِهَا ثَمَانِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَ كَرِهْتُ أَنْ أَحْبَسَهَا عَنْكَ وَ أَعْرَضْتُ لَهَا وَ هِيَ حَقِّكَ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَكَ فِي أَمْوَالِنَا فَقَالَ وَ مَا لَنَا مِنَ الْأَرْضِ وَ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا إِلَّا الْخُمْسَ يَا أَبَا سَيَّارٍ الْأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا مِمَّا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَنَا قَالَ قُلْتُ لَهُ أَنَا أَحْمَلُ إِلَيْكَ الْمَالَ كُلَّهُ فَقَالَ لِي يَا أَبَا سَيَّارٍ قَدْ طَيَّنَا لَكَ وَ حَلَلْنَا لَكَ مِنْهُ فَضْمُ إِلَيْكَ مَالِكَ وَ كُلِّ مَا كَانَ فِي أَيْدِي شِيعَتِنَا مِنَ الْأَرْضِ فَهُمْ فِيهِ مُحَلُّونَ وَ مُحَلَّلُونَ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقُومَ قَائِمُنَا إِلَى آخِرِهِ انْتَهَى فَمَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ حَيْثُ لَا يَقُولُ الْمُسْتَدَلُّ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِصَاصِ مُطْلَقِ الْخُمْسِ بِالْإِمَامِ هُوَ الْجَوَابُ لَنَا عَنْ الْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ فَتَأْمَلُ الثَّانِي أَنَّ الْإِمَامَ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ أَمْوَالِهِمْ كَيْفَ لَا وَ قَدْ فَوَّضَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ أَمْرَ الْخَلْقِ وَ جَعَلَهُمْ لِأَمْرِهِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ جَمْلَةً فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّصَرُّفُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ وَ هُمْ عِبِيدُهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الَّذِينَ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الطَّاعَةَ لَهُمْ وَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْمِيثَاقَ فِيهِمْ وَ هَذَا ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ تَبَيُّعٌ فِي الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ وَ رَسُوخٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ فِي الرِّيَاضِ مَعَ أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ لَهُمْ تَحْلِيلَ سَهَامِ بَاقِي الْفِرْقِ الثَّلَاثِ أَى الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ

□

و أبناء السبيل منها زياده على ما سبق إليه الإشاره أى روايه عبد الله بن سنان ما رواه فى الكافى عن على بن إبراهيم عن أبيه - قال كنت عند أبى جعفر الثانى التقى عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل و كان يتولّى له الوقف بقم فقال يا سيدى اجعلنى من عشره آلاف درهم فى حلّ فإنى قد أنفقتها فقال له أنت فى حلّ فلما خرج صالح فقال أبو جعفر عليه السلام أحدهم يشب على أموال آل محمّد و أيتامهم و مساكينهم و أبناء سبيلهم فيأخذه ثم يجىء فيقول اجعلنى فى حلّ أتراه ظنّ أنّى أقول لا - أفعل و الله ليسألنهم يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حيثما انتهى فليتأمل الثالث أن هذه الأخبار يمكن حملها على ما يختص بهم من الحق فإنّ لذى الحق العفو عمّن عليه حقه و فيه نظر إذ بعد تسليم هذا فى جملة من الأخبار لا يمكن ذلك فى مثل روايه إبراهيم بن هاشم المذكوره آنفا فتأمل الرابع أنّه يمكن حملها على زمانهم خاصة بمعنى أنّ لهم تحليل النوع الخاص من الخمس أو مطلقه فى زمانهم لا مطلقاً و فيه أنّه لا شاهد لمثل هذا الحمل و دعوى أنّ له شواهد من روايات المسأله فى محل المنع فليتدبّر و منها أنّ جملة من الأخبار متضمنه لنسبه الخمس فى الأرباح إلى الإمام كقوله فى روايه ابن راشد و أخذ حقه انتهى و قوله فى روايه على بن محمّد الشجاع ما الذى يجب لك انتهى و قوله عليه السلام فيها لى الخمس انتهى و ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن أبى جعفر عن محمد بن سنان عن يونس بن يعقوب قال كنت عند أبى عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القمّاطين فقال جعلت فداك تقع فى أيدينا الأموال و الأرباح و تجارات و نعلم أنّ حقه فيها ثابت و إنّنا عن ذلك مقصرون فقال أبو عبد الله عليه السلام ما أنصفناكم إن كلفناكم اليوم انتهى حيث عبّر فيها بالنسبه إليه عليه السلام إلى غير ذلك و فيه أنه يكفى فى الإضافة أدنى الملابس فيحتمل أن يكون ذلك لمكان شركه الإمام فى هذا الخمس أو لأنه ينبغى إيصال هذا إليه ليضعه حيث يراه من المصرف بل هذا الاحتمال ممّا يقرّ به الوجدان حيث إنّ شيعتهم عليهم السلام كانوا يدفعون غالباً زكواتهم و أخماسهم إليهم عليهم السلام و كثيرا ما كانوا يرسلونها إليهم من البلاد النائية كما لا يخفى على من له تتبع فى الأخبار و اطلاع على سيره الشيعة فى قديم الأزمان فإنهم لما كانوا يذعنونه من أنّ الأئمه عليهم السلام هم و لاه الأمر و الهادون للخلق لا يرضون للتصرف فى الحقوق الواجبه عليهم بدون إذنهم عليهم السلام بل كانوا يستأذنون منهم عليهم السلام فى عامه أمورهم ما أمكنهم ذلك و حينئذ فما المانع من نسبه الحق إليهم عليهم السلام و إرادته ما ذكر منها و الحاصل أن النسبه من حيث هي لا دلالة فيها على الاختصاص قال فى الرياض ألا ترى إلى عدوله عن قوله عليه السلام حقّى الخمس إلى قوله يجب عليهم الخمس انتهى فتأمل قال و لعل وجه الحصر فى الأمتعه و الضياع و الكسب مع وجوب الخمس فى غيرها أيضا علمه عليه السلام بأنّ الجماعه المخصوصين من مواليه المأمورين بإخراج الحق لم يكونوا مغتتمين غنيمه من دار الحرب و لا عاثرين على كثر و لا معدن بل الغالب فيما عندهم هذا النوع خاصه انتهى فليتأمل و كيف كان فلا شبهه فيما ذكرناه و إن شئت الفوز بالاطمينان فارجع إلى أخبار المسأله و تدبر فيها فإنّ تلك النسبه معبّر عنها أيضا بالنسبه إلى مطلق الخمس فى بعضها و إلى خصوص بعض ما يجب فيه الخمس غير هذا النوع ممّا لا يقول المستدل فيه بالاختصاص أصلا كروايه أبى سيار الوارده فى الغوص المتقدمه ثم يمكن أن يقال إنّ المراد من الأخبار المذكوره الحق المختصّ بهم عليهم السلام لا السهام كلّها فتدبّر و منها الأخبار الصريحه فى أنّ هذا النوع لهم عليهم السلام مثل روايه ابن سنان المتقدمه و ما رواه فى الكافى عن محمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى - ض عن على بن الحسين بن عبد ربه قال سرح الرضا عليه السلام بصله إلى أبى فكتب إليه أبى هل علىّ فيما سرحت إلّى خمس فكتب إليه لا خمس عليك فيما سرح به صاحب الخمس انتهى و فيه ما تقدم من

النقض بما دلّ على أن مطلق الخمس لهم عليهم السلام فتأمل على أنه لا قائل بمضمون روايه ابن سنان حيث خصّ فيها الخمس بفاطمه عليها السلام و من يلي أمرها من ذريتها مع اشتراك الرسول صلى الله عليه و آله و الأمير عليه السلام فيه إجماعا و حينئذ فيجب جعل الحصر إضافيا و جعل ذكرهم دون غيرهم تغليبا لمكان شرافتهم و كونهم أصول الساده بل جميع الخلق حيث خلقوا من فاضل طينتهم فتأمل قال فى الرياض و فى قوله يضعونه حيث شاءوا و كذا قوله و حرّم عليهم الصدقه إشعار تامّ بذلك لعدم اختصاص ذلك بهم عليهم السلام انتهى فتأمل و يرد على الروايه شىء آخر و هو أنّ القول باختصاص الغنيمه بهم عليهم السلام لا-قائل به مع أنّ الروايه خصّ بها بهم إذ فيها كلّ امرئ غنم أو اكتسب انتهى و فى جعل العطف تفسيريا و إرادته الاكتساب من الغنيمه ما لا يخفى فليتدبّر و الروايه الثانيه مع ضعفها سندا غير واضحه الدلاله على المدعى فتدبّر الثانى قال ابن إدريس الحلّى رحمه الله فى السرائر قال بعض أصحابنا إنّ الميراث و الهديه و الهبه فيه الخمس ذكر ذلك أبو الصلاح الحلبي فى كتاب الكافى الذى صنّفه و لم يذكره أحد من أصحابنا إلّا المشار إليه و لو كان صحيحا لنقل نقل أمثاله متواترا و الأصل براءة الذمه فلا نشغلها و نعلق عليها شيئا إلّا بدليل و أيضا قوله تعالى وَ لَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ انتهى و هذا سؤال انتهى و ما اختاره الحلّى رحمه الله هو المشهور بين أصحابنا و دليله مضافا إلى الأصل و الآيه المشار إليهما اختصاص جملته من أخبار المسأله بغير هذه الثلاثه فلا يتعدى إليها اقتصارا فيما خالف الأصل و غيره على الثابت و فيه نظر إذ أخبار المسأله لا تصلح لتخصيص الغنيمه فى الآيه بما عدا الأمور المذكوره لاحتمال كون ما ذكر فى الأخبار من باب التمثيل فتأمل على أنّ جملته منها صريحه فى وجوب الخمس فى كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير من جميع الضروب مثل روايتى سماعه و محمّد بن الحسن الأشعري و غيرهما مما تقدم و لا ريب فى أن كل ذلك أيضا غنيمه و فائده و حيث يثبت ذلك فالأصل عدم التخصيص و منه يظهر قوه ما ذهب إليه أبو الصلاح و به صرح فى الحدائق أيضا إلّا أن يثبت الإجماع و لكنّى لا أظنه واقعا و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لا فرق فى الفائده بين كونها مكتسبه أو حاصله قهرا فيجب الخمس فى الفاضل من نماء الشجر و إن لم يغرس لأجله و الحيوان كذلك متصلا كالسمن و منفصلا كالولد و من زياده الحاصله بارتفاع قيمه السوقيه و الحاصل أن العبره بما يسمّى فائده مطلقا و من هنا يظهر أنه لا خمس فى ثمن المبيع و الهبه المعوض عنها و صداق النساء حيث إنّه عوض من البضع فليتأمل و المال الذى يدفع ليحجّ به لكونه عوضا عن حجّه و يدل عليه بخصوصه ما رواه فى الكافى عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين و عن على بن محمد بن عبد الله عن سهل بن زياد عن على بن مهزيار قال كتبت إليه يا سيدي رجل دفع إليه مال يحجّ به هل عليه فى ذلك المال حين يصير إليه الخمس أو على ما فضل فى يده بعد الحجّ فكتب ليس عليه الخمس انتهى فتأمل و لا فرق فيما ذكرناه بين ما لو كان الفائده حاصله من صاحب الخمس و غيره للأصل المذكور السليم عن المعارض سوى روايه على بن الحسين بن عبد ربّه المتقدمه و هى ضعيفه كما عرفت الثالث فتأمل قال السيد المرتضى رحمه الله فى الناصريه لا عشر عندنا فى العسل و لا خمس و وافقنا على ذلك الشافعى و قال أبو حنيفه إذا وجد العسل فى غير أرض الخراج ففيه العشر و هو مذهب أحمد و إسحاق دليلنا بعد الإجماع المتقدم ذكره ما روى من أن النبى إلى آخره انتهى و الظاهر كما قيل أيضا أنّ مراده نفى الوجوب من حيث المعدنيه أو الكنزیه لا من جهه الكسب و التجاره فإنّ الكسب بأخذ العسل الذى يسقط من السماء على الجبال فيجمد أو الذى يحصل من النحل الذى يسكنها شائع كالاختطاب و الاحتشاش و مثله المنّ بتشديد النون و هو ما يسقط من السماء على الأشجار فيجتنى

و يصنع منه الحلواء الذى يسمّى بالفارسيه گزانگين و كذلك الترنجيين و الصمغ و الشيرخشت و أمثال ذلك و أى فرق بين هذه الأمور و غيرها من أنواع الاكتسابات فيشمّلها عموم ما تقدم من الأخبار و دعوى الإجماع على عدم الوجوب فى محلّ المنع قطعاً فليتأمل

### [السادس أرض الذمى إذا اشتراها من مسلم]

#### إشارة

و السادس أرض الكافر الذمى إذا اشتراها من مسلم على المشهور بين الأصحاب بل ادعى جماعه عليه الإجماع و الظاهر عدم ثبوته حيث إنّ العلامة رحمه الله حكى عن كثير من المتقدمين أنهم لم يذكروه فيما يجب فيه الخمس و ظاهرهم كما ترى سقوط الخمس و إليه يميل كلام جملة من المتأخرين دليل المشهور ما رواه الشيخ بإسناده صحيحاً عن سعد بن عبد الله - قه عن أحمد بن محمد بن عيسى - قه - عن الحسن بن محبوب - قه - عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان - قه عن أبي عبيد زياد بن عيسى الحذاء - قه - قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول أيّما ذمى اشترى من مسلم أرضاً فإنّ عليه الخمس انتهى و ما رواه المفيد فى المقنعه مرسلًا عن الصادق عليه السلام قال الذمى إذا اشترى من المسلم الأرض فعليه فيها الخمس انتهى و ضعف الثانى بالإرسال مجبور بما تقدم كضعف الأوّل لو سلم و لكن السند كما ترى فى أعلى مراتب الصحة فما أورد عليه بأنّه ضعيف السند أو قاصره لا - يلتفت إليه بل هو من غرائب الكلام كما صرح به بعض الأعلام دليل الثانى الأصل و رواه عبد الله بن سنان الحاصره للوجوب فى الغنائم و قد تقدّمت و ليس الفرض من الغنيمه قطعاً على التقديرين المذكورين و الأخبار الدالّة بظواهرها على حصر ما فيه الخمس فى أشياء لم يذكر هذا من جملتها و فى الجميع نظر إذ الأصل لا يعارض الروايه المذكوره و هى قرينه على كون الحصر إضافياً مضافاً إلى قوه احتمال ورود الحاصره كما عرفت مورد التقيه لكونه مذهب العامه و قد تقدّم فيها تأويل آخر و ممّا ذكرنا من احتمال الإضافة يظهر الجواب عن الأخبار الحاصره بظواهرها فى الأشياء المذكوره على أنّ الحصر فيها ممنوع بل نقيدها بالروايه كما فى غير ما نحن فيه كالحلال المختلط فليتدبر

#### تذنيات

[الأوّل] اختلف الأصحاب فى مصرف هذا النوع من الخمس فظاهر أكثرهم أنه كسائر الأخماس يصرف إلى من يأتى و هو الأظهر و تأمل فيه جماعه من متأخري المتأخرين و منهم صاحب الذخير و إليه يميل صاحب الحدائق دليل الأوّل إطلاق ما يأتى فى كيفية القسمه فى الخمس و هذا خمس بالروايه المذكوره فيتناوله مضافاً إلى أنّه لا مخالف ظاهرها فى المسأله من القدماء و إنّما حدث الخلاف بعدهم فتأمل دليل الثانى أن المراد بالأرض المذكوره فى الروايه هى الأرض التى يجب على أهلها العشر للسلطان و هى كل أرض أسلم أهلها طوعاً من قبل نفوسهم من غير قتال مثل أرض المدينه فالمراد بالخمسة هذا الحق الواجب و لكنه ضعف بالنسبه إلى الذمى و فيه نظر لعموم الأرض فى الروايه أو إطلاقه و عدم ما يدلّ على التخصيص بالأرض العشرية و

ظهور المعنى المتعارف من لفظ الخمس سلمنا و لكن إرادته ما ذكر من الروايه خلاف مذهب الإماميه و إنما حكى هذا عن مالك حيث إنه كان يرى منع شراء الذمى الأرض العشريه و إنّه إذا اشتراها ضوعف عليه العشر فيجب عليه الخمس قيل و احتمال إرادته هذا المعنى فى هذا الحديث إما موافقه عليه أو تقيّه غير بعيد فإنّ مدار التقيه على رأى الظاهر لأهل الخلاف وقت صدور الحكم و رأى مالك كان هو الظاهر فى زمن الباقر عليه السلام انتهى و فيه نظر لعدم الحاجه إلى هذا التكليف بعد صحه الروايه و ظهورها بل صراحتها و لو ببعض الاعتبارات فيما ذهب إليه الأكثر بل الكلّ إذ لا مخالف صريحا بل غايه الأمر توقف جملة من متأخري المتأخرين

و أئى داع بعد ذلك إلى حمل الروايه على ما يخالف المذهب أو على التقيته قال فى الحدائق و أمّا ما ذكره أى صاحب المنتقى من أنّ رأى مالك كان هو الظاهر فى زمن الباقر عليه السلام لا- يخلو من شىء فإنّ مذهب مالك فى زمن وجوده ليس إلّا كمذهب سائر المجتهدين فى تلك الأوقات إلى أن قال نعم مذهب أبى حنيفه فى وقته كان شائعاً مشهوراً و له تلامذه يجادلون على مذهبه انتهى فكيف يصرف الروايه عن ظاهرها الموافق لمذهبنا إلى ما يوافق من لا- ضروره إلى موافقته مع أنّ الإفتاء بالحكم الغير الواقعى إنّما يقتصر فيه على قدر الضروره الداعيه فتدبرّ الثانى ظاهر الأكثر عدم الفرق فى الأرض المذكوره بين ما تعد للسكنى كالدار و البيت أو للزراعه كالبستان و نحوه و هو كذلك لإطلاق الروايه حيث يصدق الأرض على كل منهما صدقاً حقيقياً متواطئاً و دعوى التشكيك بانصرافها إلى أرض الزراعه خاصه فى محل المنع و من هنا يظهر ضعف ما حكى عن الماتن فى المعتبر من تخصيصه الأرض بأرض الزراعه قال و الظاهر أنه مراد الأصحاب فتأمل الثالث الظاهر اختصاص الحكم المذكور بالشراء للاقتصار فيما خالف الأصل السليم المعتضد بقوله **وَ لَا يَسِيْرُ بِلَكُمْ أَمْوَالَكُمْ** فتأمل على مورد النصّ فلا يجب عليه الخمس فى الأرض المتقله إليه بهبه أو ميراث أو صلح و فى الروضه التعدى إليها أيضاً و لا- دليل عليه سوى بعض الاعتبارات التى لا يلتفت إليها فى الشرعيات الرابع لا فرق أيضاً فى الأرض بين كونها مما يجب فيها الخمس كالمفتوحه قهراً بأن لم يسلم أهلها من قبل أنفسهم طوعاً كأراضى الشام و بين غيره و يتصور شراء المفتوحه قهراً مع عدم جواز التصرف فيها مطلقاً فى صورته الحاجه إلى بيعها كما فى تهينه أسباب العسكر إذا لم تحصل إلّا به و كذلك يجوز بيعها تبعاً لآثار التصرف و يأتى بيان هذا فى محلّه إن شاء الله الخامس مقتضى قوله فعليه فيها أى فى هذه الأرض الخمس انتهى تعلق الحقّ بعين الأرض و رقبتها خاصه لا بها و بما يشغلها من بناء أو غرس لعدم صدق الأرض إلّا على الأصل فلو كانت الأرض مشغوله بما ذكر و جب الخمس فيها لا فيهما لظاهر كلمه فى مضافاً إلى أصله عدم الوجوب بالنسبه إلى الشاغل لا يقال هذا مناف لما تقدم من إطلاق الأرض على أرض السكنى و الزراعه فإنّ الغرض مما سبق أنّ اشتغال الأرض بالشاغل لا يوجب خروجها عن الأرضيه لا إطلاق الأرض على الشاغل خاصه أيضاً و هذا واضح و ممّا ذكرناه من تعلق الخمس بأصل الأرض يظهر ضعف ما ذكره جماعه من أنّ الحاكم مخير بين أخذ خمس العين و أخذ قيمه خمسها و أخذ أجره خمسها فى كلّ سنه إذ ظاهر هذا أنّ له إخبار الذمى على كلّ واحد من تلك الأمور مع أنّ السلطنه إنّما هى على خمس العين خاصه لمكان تعلق الاستحقاق بالأصل كما عرفت فكيف يجوز إلزامه بما لا سلطان عليه فيه نعم يجوز مع التراضى و هو مسأله أخرى نعم الحاكم بعد أخذ خمس الأرض مخير بين بيعه مع المصلحه و تقسيم الثمن على المستحقين و بين إعطائه إياهم ليكون بينهم على وجه الإشاعه أو يكون مقسوماً لكل واحد قسم منه معيّن و بين إجارته و تقسيم الأجره عليهم فى كلّ سنه و ليس للذمى حينئذ سلطان على إزاله الإجاره و الوجه واضح و هل يوجب الخمس بأجره البياض مع قطع النظر عن الشاغل أو بأجره الاشتغال و جهان و كذا الكلام لو رضى الذمى بإعطاء قيمه فهل يقوم الأرض مع ملاحظه اشتغالها بالشاغل أو لا قيل بالأول نظراً إلى أنّ الأرض إذا قومت مشغوله بحيث يكون الشاغل مستحق البقاء فى الأرض بأجره للمالك بأن يأخذ صاحب الأرض الأجره كان

لها قيمه معتدّ بها و أما إذا قوّمت مشغوله بحيث يكون الشاغل مستحق البقاء مجاناً لا بأجره للمالك فإنها حينئذ يكون قيمتها سهله بل ربما لم يكن لها قيمه انتهى فتدبر السادس لو باع الحاكم الخمس من الأرض المذكوره من الذمى فهل يجب عليه الخمس فيه أيضاً أو لا- وجهان للأوّل إطلاق الروايه و للثانى عدم انصرافه إلى مثل ذلك فتأمل و هكذا الكلام فى خمس الخمس و خمس خمس الخمس فصاعدا السابع لو باع الذمى الأرض المذكوره من مثله قبل أخذ الخمس لا يسقط الوجوب لثبوته بالشراء فى الأرض فيستصحب و لا مزيل له سوى ما يتوهم من إخراجها من ملكه و هذا لا يصلح للمزيلي بل مقتضى ما تقدم من التعلق بالعين عدم صحّحه البيع بالنسبه إلى الخمس لكونه مال الغير و لا يجب على المشتري لخروجه عن مورد النصّ و هو شراء الذمى من المسلم و الأمر فى المشتري إذا كان مسلماً واضح و هل للمشتري مع جهله بالحال الفسخ الظاهر نعم لمكان تبعض الصفقه الثامن لو ظهر فساد بيعها من الذمى لم يجب عليه الخمس لعدم صدق الشراء فإنه حقيقه فى الانتقال و الفرض عدم تحققه أصلاً و لو باعها منه فضولاً فإن لم يجز المالك لم يجب أيضاً و إن أجاز يجب من حينها إن قلنا بالنقل و من حين العقد إن قيل بالكشف و يظهر الثمره فى النماء و لو باعها الذمى قبل الإجازة من ذمى أو مسلم فأجاز المالك للثانى خاصه لم يجب الخمس على الأوّل لعدم صحّته و عدم دلالة إجازته للثانى إجازته له أيضاً و سيأتى بيان ذلك كله فى كتاب المتاجر إن شاء الله و هل الفسخ بالخيار لمكان العيب و نحوه يوجب السقوط أو لا وجهان من صدق الشراء و من عدم استقراره مع أن الظاهر منه المستقر فتأمل و هل يسقط الوجوب بإقاله المسلم الذى باعها منه أو لا قيل بالأوّل لما يأتى فى محله من أنّ الإقاله فسخ فيكون هذه المعامله كعدمها و فيه نظر إذ الفسخ لا يوجب السقوط إلّا إذا كان من حين العقد كما فى الفسخ بالعيب السابق عليه إن قلنا به و أما إذا كان من حين الإقاله و الفسخ فلا يوجب بعد ثبوت الوجوب و صدق الشراء و أى فرق حينئذ بين ذلك و بين انتقال الأرض إلى غيره بغير ذلك من وجوه الانتقالات و قد عرفت عدم السقوط فيه فليتأمل

### [السابع المال الحلال إذا اختلط بالحرام]

#### إشاره

و السابع ما أشار إليه بقوله و فى الحلال إذا اختلط بالحرام و لم يتميز و وجوب الخمس هنا هو المشهور بين علمائنا و فى الغنيه ادعى الإجماع عليه قال و فى المال الذى لم يتميز حلاله من حرامه و فى الأرض التى يبتاعها الذمى بدليل الإجماع المتردد انتهى و ربّما ينسب إلى المفيد و العماني و ابن الجنيد عدم الوجوب حيث لم يذكروه فى أقسام ما يجب فيه فتأمل و إليه يميل جماعه من متأخري المتأخرين بل منهم من أفتى بعدم الوجوب صريحاً و أوجب عليه إخراج ما تيقن بخروجه عن ماله و التفحص عن مالكه إلى تحصيل اليأس من العلم به فيتصدق على الفقراء نظير سائر الأموال المجهول مالكها و توقف جماعه منهم فى المسأله دليل المشهور أخبار منها ما رواه الصدوق فى الخصال عن أبيه - قه عن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب - قه - عن عمار بن مروان - قه - قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فيما يخرج من المعادن و البحر و الغنيمه و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز الخمس انتهى و روى أيضاً عن أحمد بن زياد عن جعفر الهمداني عن على بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن غير واحد عن الصادق عليه السلام قال الخمس على خمسه أشياء على





و المعادن و الغوص و الغنيمه و نسي ابن أبي عمير الخامس انتهى قال الصدوق الذى نسيه مالا يرثه الرجل و هو يعلم أنّ فيه من الحلال و الحرام و لا يعرف أصحاب الحرام فيؤذيه إليهم و لا يعرف الحرام بجنسه فيخرج منه الخمس انتهى و أجاب عن ذلك فى المستند بأنّ بعد التفحص عن أكثر أبواب الخصال لم نجد الروايه بالطريقين المذكورين و إنّما الموجود فيه فى باب ما يجب فيه الخمس من بعض نسخه هكذا الخمس فى المعادن و البحر و الكنوز انتهى (و لعل نسخ الكتاب مختلفه) و مع ذلك لا يبقى فيه عدم صراحتها فى الوجوب انتهى و فيه نظر فإن كتاب الخصال و إن لم يحضرنى الآن إلا أنّ الروايه كما ذكرناها نقلها كثير من أصحابنا و منهم من دأبه جمع الأخبار من كتبها و من المعلوم أنّ مثله بل مثلهم لا- يكتفون بمجرد نقل الروايه فى كتاب مطلقا و قد شاع أنّ عدم الوجدان لا يدلّ على عدم الوجود و اختلاف النسخ لا يوجب خروج الروايه عن الحجيه بعد اعتضاد النسخه المتضمنه لها بما ذكرناه من نقل من يعتمد على نقله من دون إشاره إلى اختلاف النسخ و غيره ممّا يوهن الاعتماد على الروايه سلّمنا و لكن هذا الوهن بالشهره العظيمه و الإجماع المنقول فى الغنيه منجبر فليتأمل ثمّ دعوى عدم الصراحه فى الوجوب لو سلّمناها لا توجب عدم الدلاله أصلا لكفايه الظهور فى الوجوب فليتدبر و منها ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن على بن جعفر عن الحكم بن بهلول عن أبى همام إسماعيل بن همام عن الحسن بن زياد عن الصادق عليه السلام قال إنّ رجلا أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين عليه السلام إني أصبت مالا لا أعرف حلاله من حرامه فقال له أخرج الخمس من ذلك المال فإن الله عز و جل قد رضى من ذلك المال بالخمس و اجتنب ما كان صاحبه يعلم انتهى و ضعف السند بجهاله بعض رجاله منجبر بما تقدم و منها ما رواه الشيخ أيضا بإسناده صحيحا عن أحمد بن الحسن بن على عن عمرو بن سعيد - قه - عن مصدق بن صدقه عن عمّار بن موسى (١) الساباطى - ق - عن أبى عبد الله أنه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال لا إلا أن لا يقدر على شىء يأكل و لا يشرب و لا يقدر على حيله فإن فعل فصار فى يده شىء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت انتهى و منها ما رواه الصدوق مرسلا قال جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين عليه السلام أصبت مالا- أغمضت فيه أفلى توبه قال ائتنى خمسه فأتاه بخمسه فقال هو لك حلال إنّ الرجل إذا تاب تاب ماله معه انتهى و لا يقدر الإرسال بعد ما عرفت و مثله قصور الدلاله و عدم وضوحها نظرا إلى أنّ المراد بالإغماض غير معلوم هل هو اختلاط الحلال بالحرام كما هو محل البحث أو غيره فتأمل و منها ما رواه فى الكافى عن على بن إبراهيم عن أبيه - قه - عن الحسين بن يزيد النوفلى عن إسماعيل بن أبى زياد السكونى عندى - قه - عن الصادق عليه السلام قال أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال إني كسبت مالا- أغمضت فى مطالبه حلالا- و حراما و قد أردت التوبه و لا أدرى الحلال منه و الحرام و قد اختلط علىّ فقال تصدق بخمس مالك فإنّ الله قد رضى من الأشياء بالخمس و سائر المال لك حلال انتهى و ضعف السند لو كان بما تقدم مجبور و دليل الثانى الأصل المتقدم إليه الإشاره فى الأموال المجهوله المالك و خلو الأخبار الحاصره عن ذكر هذا القسم و فيه نظر لدفع الأصل بالأخبار المذكوره المعتضده بما عرفت و بها يقتيد الأخبار الحاصره أيضا فلا مناص عن الوجوب و دعوى ضعف الروايات سندا و قصورها عن الدلاله على الوجوب واهيه كما عرفت فتدبر

## تذنيات

الأول الأشهر الأظهر أنّ مصرف هذا الخمس هو مصرف غيره من الأخماس أى ما تضمنه الآيه الشريفه على التفصيل الآتى و

نسب فى الحداثق إلى ظاهر جمله من متأخرى المتأخرين و منهم الشهيد المناقشه فى ذلك انتهى و صرح جماعه منهم بالمخالفه و أنّ مصرفه مصرف سائر الصدقات المحرّمه على الساده دليل الأول الأخبار المذكوره حيث إنّ لفظ الخمس فيها ظاهر

---

١- هذا هو الصحيح و فى الأصل عمار بن إسحاق- و لعله سهو من قلمه الشريف

فى المعنى المصطلح و هو ما يستحقه السادات و أجب عنه بمنع ثبوت الحقيقه الشرعيه بالنسبه إلى هذا اللفظ فى زمن أمير المؤمنين عليه السلام فيجب حمله على المعنى اللغوى و فيه أنه لم ينحصر دليل المسأله فى المروى عنه عليه السلام و المنع المذكور لو سلمناه بالنسبه إلى زمنه لمنعنا قطعاً بالنسبه إلى زمن غيره من الأئمه لكثرة شيوع استعمال هذا اللفظ فى المعنى المصطلح بحيث يحصل لنا القطع الوجدانى بأنه لم يكن من باب معونه القرائن و لعل المعترض أيضاً لا ينكر ذلك و الحاصل أن من أدله هذا القول ما روينا عن الصادق عليه السلام و استعمال الخمس فى زمنه على المعنى المصطلح على وجه الحقيقه مما لا ينبغى إنكاره للمنصف و أى فرق بينه و بين سائر الألفاظ المسلم كونها حقيقه فى زمنه عند المجيب أيضاً بل ربما يقوى عندنا كونه حقيقه فى زمن على عليه السلام أيضاً قيل و يدل عليه التعليل بأنه رضى من الأموال إلى آخره انتهى إذ لا خمس رضى به من الأموال إلّا ما يكون مصرفه الذريه الطيبه و الأمر بإتيان المال إليه ثم رده عليه حيث قال هو لك حلال حيث إنه لو لم يستحقه و كان مصرفه غير السادات لما كان له رده إلى صاحب المال لكونه تصرفاً فى مال الغير بإذنه و للتأمل فى الوجهين (١) سيما الأخير مجال لاحتمال رجوع الضمير فى قوله هو لك إلى آخره إلى المال المذكور فى السؤال لا إلى الخمس و كون المراد من توبه المال حليته له حيث طهر بالتركيه و يؤيده نسبه المال إليه مع أن من المعلوم أن جميعه فى صورته الاختلاط ليس له فتدبر سلمنا رجوعه إلى الخمس كما هو الظاهر من سياق الروايه و لكن لا مانع من جواز إعطائه لصاحب المال حيث كان مستحقاً بل للإمام الولايه فيه و هو أعلم بمصرفه يضعه حيث يشاء فتأمل و قد يجاب عن خصوص موثقه عمّار المتقدمه بأن الشىء فى قوله فصار فى يده شىء انتهى فيها مطلق شامل للحلال محضاً و الحرام كذلك و المشتبه و الحرام و الحلال المختلطين فالحمل على الأخير لا وجه له بل الظاهر أنه من باب خمس المكاسب و أما النهى عن عمل السلطان فهو لأجل عمله لا لحرمة ما يأخذه فمراده عليه السلام أنه لا تدخل فى عمل السلطان و إن اضطرت إليه و دخلت و اكتسبت مالا فأدّ خمسنا مع أن أكثر ما يستفاد من عملهم الغنائم التى يجب أداء خمسها إلى الإمام أو مكاسبهم التى لا يؤدّون خمسها و الحاصل أن مورد الروايه يحتمل كونه غير ما نحن فيه فيسقط عن الاستدلال بها فيه و كذا أجب أيضاً عن المرسله و روايتى السكونى و الحسن و أنت بعد التدبر فى تلك الأخبار بعين الإنصاف و التجنب عن طريق الاعتساف يظهر لك ضعف هذا الجواب فلا حاجه إلى تطويل الكلام فيما يتعلق به سلمنا و لكن كفانا صحيحه عمار بن مروان المتقدمه حيث إن ما ذكر لا يجرى فيه فليتأمل دليل الثانى وجوه منها الأصل و فيه ما ترى و منها أن قوله عليه السلام فى روايه السكونى تصدّق بخمس مالك انتهى مؤذن بأن مصرفه مصرف الصدقات فإن الصدقه الواجبه محرّمه على مستحقى الخمس بالمعنى المصطلح و على هذا فيجب حمل غيره من الأخبار على أن المراد إخراج الخمس من باب الصدقات لا من باب الخمس المصطلح و الحاصل أن التعبير بلفظ التصدّق ظاهر فى إرادته غير المصطلح لمكان مقابله الصدقه بالخمس المصطلح فى الأخبار مثل روايه أبى بصير المتقدمه و فيها لما حرم علينا الصدقه أنزل لنا الخمس فالصدقه علينا حرام و الخمس لنا فريضه انتهى إلى غير ذلك و فيه نظر إذ لو سلمنا ذلك بالنسبه إلى روايه السكونى لأبيناه فى روايه عمّار بن مروان

□

١- أما الأول فلاحتمال كون التعليل بالرضا لتعين هذا القدر ليتصرف فى رضا الله كذا فى الوافى (منه)

حيث إنّ الخمس فيها معيّن للمعنى المصطلح و لو بقريته المعادن و البحر و الغنيمه فإنّ المراد بالخمس فيها المصطلح قطعاً و استعمال اللفظ في المعنيين اللغوي و الشرعي لو لم يكن ممنوعاً لكان نادراً قطعاً فلا يحمل اللفظ عليه و كذلك استعماله في القدر المشترك فتدبر و على هذا فيجب حمل التصديق في روايه السكوني على التخميس بالمعنى المصطلح بل قيل إنّ استعماله فيه شائع و من جملة روايه أنس بن محمد عن أبيه عن الصادق عليه السلام المتقدمه و فيها و وجد كنزاً فأخرج منه الخمس و تصدّق به فأنزل الله و اعلموا أنّما غنمتم انتهى إلى آخره و روايه علي بن مهزيار الطويله المتقدمه بعضها و فيها فأحببت أن أطهرهم و أزيهم بما فعلت من أمر الخمس في عامي هذا قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقه تطهرهم انتهى فتأمل قال في الرياض مع احتمال أن يراد به مطلق الإخراج كما عبّر به و بمعناه فيما بعده أي في المرسله و الموثقه و غيرهما مما تقدّم حيث عبّر في بعضه بالإخراج و في بعضه بالإيتاء و في بعضه بالبعث و مع ذلك فصرفه إلى الذريه أحوط بناء على ما تقدّم من اختصاص الحرمة بالصدقه الزكويه لا مطلق الصدقات و لو كانت واجبه انتهى و منها أنّ هذا طريق الجمع بين هذه الأخبار و روايه الحاصره في الغنائم بل في عدّه أشياء ليس هذا منها إذ لو حملنا الخمس في هذه على ما ذكر من غير المصطلح لما كان منافاه بينها و بين تلك الأخبار حيث إنّ المنفى فيها الخمس بالمعنى المصطلح و فيه ما لا يخفى على البصير المنصف و منها أنّ هذه الأخبار معارضه مع جمله من الروايات الداله على حرمة المال المختلط بالحرام مطلقاً و مع التساقت يرجع إلى الأصل و هو استصحاب حرمة مال الغير المعلوم وجوده في المختلط قطعاً و فيه أنّ التعارض بينهما بالعموم و الخصوص المطلق فيقتيد ما دلّ على الحرمة بصوره عدم الخمس كما يقتيد إطلاق جمله من الأخبار الداله على حليه المال المختلط بصوره إخراج و من ذلك ما رواه في الكافي عن عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب منصور عن سماعة بن مهران قال سألت الصادق عليه السلام عن رجل أصاب مالا من عمل بنى أميه و هو يتصدق منه و يصل منه قرابته و يحج ليغفر له ما اكتسب و يقول إنّ الحسنة تذهب السيئات فقال عليه السلام إنّ الخطيئه لا تكفر الخطيئه و إنّ الحسنه تحط الخطيئه ثم قال إن كان خلط الحرام حلالاً فاختلط جميعاً فلم يعرف الحرام من الحلال فلا بأس انتهى الثاني اعلم أنّ الحلال المختلط بالحرام إنما يتصور على صور يجري الحكم المذكور في بعضها دون بعض منها ما لو علم القدر من مال الغير مع العلم بمالكه و لا شبهه حيثند في عدم جريان الحكم المذكور فيه لاختصاص الروايات بغير تلك الصوره قطعاً بل الواجب حيثند إخراج القدر المعلوم إلى المالك المعلوم و لا فرق في ذلك بين إمكان التميز و عدمه إلّا أنّه في الثاني يصير المال مشتركاً بينهما فإن رضى المالك به و إلّا فعلى الشريك إعطاء مثله أو قيمته و الوجه في ذلك كلّ ظاهر بعد الإجماع و غيره و منها ما لو كان القدر و المالك مجهولين من جميع الوجوه تفصيلاً و إجمالاً و لا شبهه حيثند في جريان الحكم لو سلمناه في الجملة للقطع بشمول الروايات لهذه الصوره

هذا لو لم يتميز بعض الحرام وإلا فالخمس بالنسبة إلى غيره و يتصدق بالتميز نظير غيره من الأموال المجهول مالكها و لا يجب فيه الرجوع إلى الحاكم الشرعى و لا- يشترط عداله المتصرف أيضا كما صرح به جماعة فليتأمل و منها ما لو علما إجمالا بأن يعلم أن الحرام يزيد عن القدر الفلانى مع جهله بمقدار الزيادة أو ينقص عنه مع جهله بمقداره و يعلم أن المالك فى جملة قوم محصورين و حينئذ يجب التخلص من الحرام و لو بالصلح مع المحصورين و لا- خمس حينئذ فإن امتنعوا أعطاهم ما يتقنه من اشتغال الذمه فى احتمال نظرا إلى أصاله براه الذمه و ما يحصل معه القطع بالبراءة فى وجه قوى نظرا إلى ثبوت الشغل فلا بد من القطع بالبراءة عنه فتأمل و قيل إنه مع عدم الرضا بالصلح يدفع الخمس لأخبار المسألة مضافا إلى أن الله جعل الخمس مطهرا للمال و فيه أن أخبار المسألة موردها جهاله المالك و كون الخمس مطهرا إنما هو فى بعض الموارد كما لا يخفى على المتدبر انتهى و منها ما لو جهل القدر و علم المالك و حينئذ يجب التخلص منه بإرضاء المالك فإن لم يرض فالحكم ما تقدم من لزوم القطع بالبراءة و قيل يجب رد ما علم بانتفائه عن ملكيته و فيه نظر نعم قد يستدل ببعض الروايات مثل ما رواه فى الكافى عن على بن محمد بن بندار عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن حماد عن على بن أبى حمزة البطائنى قال كان لى صديق من كتابنى بنى أمية فقال لى استأذن لى على أبى عبد الله عليه السلام فاستأذنت له فأذن له فلمّا أن دخل سلم ثم قال جعلت فداك إني كنت فى ديوان هؤلاء القوم فأصبت من دنياهم مالا كثيرا و أغمضت فى مطالبه فقال أبو عبد الله عليه السلام لو لا أن بنى أمية وجدوا لهم من يكتب و يجبى لهم الفىء و يقاتل عنهم و يشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا و لو تركهم الناس و ما فى أيديهم ما وجدوا شيئا إلّا ما وقع فى أيديهم قال فقال الفتى جعلت فداك فهل لى مخرج منه قال إن قلت لك تفعل قال أفعل قال له فاخرج من جميع ما كسبت فى ديوانهم فمن عرف منهم رددت عليه ماله و من لم تعرف تصدقت به و أنا أضمن لك على الله الجنة إلى آخره انتهى وجه الاستدلال أن المراد بالمال فى قوله رددت عليه ماله انتهى ما علم كونه مالا له و فيه مضافا إلى ما فى الدلالة من المناقشه أنه ضعيف السند بعلى بن أبى حمزة فلا يعارض أصاله الاشتغال فليتأمل و لو علم المالك فى محصورين فكما تقدم و قيل يقرع و قيل يحكمه حكم مجهول المالك و لا يخلو من وجه فتأمل و لو علم أن القدر يزيد على الخمس و لكن لا- يعلم الزائد فقيل يخمس المال أولا- بأن يخرج خمسه ثم يتصدق بما يظنه مال الغير من الزيادة و قيل لا خمس بل المخرج هو الصدقه و لا ريب أن هذا مع الجهل بالمالك أيضا و منها لو علم القدر و جهل المالك و حينئذ فهل يجب الخمس أو الصدقه عن المالك مطلقا سواء ساوى الخمس أو زاد عنه أو نقص قولان أجودهما الثانى اقتصارا فيما خالف القاعده فى مجهول المالك على المتيقن فتدبر الثالث لو أخرج الخمس من الحلال المختلط فظهر المالك فإن رضى فلا شبهه فيه و إلا فهل يضمن له أو لا- وجهان أو جههما الثانى لمكان الإذن من الشارع و الحكم بحليته فتأمل الرابع إذا كان المال الخليط ممّا يجب فيه الخمس كالمعادن مثلا فصريح جماعه من الأصحاب عدم الكفايه بإخراج الخمس مرّه واحده بل الواجب إخراجه مرتين لعدم الدليل على التداخل ثم هل يخرج للاختلاط أولا- ثم يخرج لسبب آخر أو يعكس قولان و قيل بالتداخل و لا وجه له فتأمل الخامس لو ظهر بعد إخراج الخمس زياده

الحرام عليه فهل يكفيه ذلك أو يجب التصدق بالزيادة أو يسترجع الخمس و يتصدق بالمجموع وجوه السادس لو تلف الخليط فلا- يسقط اشتغال ذمته بل يجب عليه إخراج مثل الخمس عن غيره إن كان مثليا و قيمته إن كان قيميا ثم إن مات و لم يخرج له لزم الورثه و الوجه واضح السابع الظاهر عدم جواز إخراج الخمس من غير الخليط بدلا عن خمسه لتعلق الحق بالعين و يظهر من بعضهم جوازه من باب القيمة و للتأمل فيه مجال

### [فروع]

و اعلم أنه لا يجب الخمس في الكنز حتى يبلغ قيمته عشرين دينارا إن لم يكن من التقدين ب و إلا فالمعتبر بلوغ عينه ذلك كما لا يخفى بلا- خلاف فيه بل ادعى جماعه عليه الإجماع و الدليل عليه ما رواه المفيد رحمه الله في المقنع مرسلا قال سئل الرضا عليه السلام عن مقدار الكنز الذى يجب فيه الخمس فقال ما يجب فيه الزكاه من ذلك بعينه ففيه الخمس و ما لم يبلغ حد ما تجب فيه الزكاه فلا خمس فيه انتهى و ضعفه بالإرسال مجبور بما عرفت و قد يستدل أيضا بروايه البنزطى المتقدمه قال سألته عما يجب فيه الخمس من الكنز فقال ما يجب الزكاه في مثله ففيه الخمس انتهى و أورد عليه بأن لفظه ما عباره عن النوع فالسؤال عن النوع الذى يجب فيه الخمس إذا كان كنزا هل هو الذهب و الفضة أو مع غيرهما و فيه أن هذا و إن كان ظاهرا إلا أن حمل الروايه عليه بعيد لاستلزامها القول باختصاص الوجوب بالتقدين و نحوهما من الأجناس الزكويه فتأمل مضافا إلى أن المرسله المقدمه كاشفه عن المراد إلا أن يقال إنها نقل الحديث بالمعنى فلعل التعبير بالمقدار لفهم المفيد ذلك و لا غضاضه فيه أيضا لانجبار قصور الدلاله بفهم الأصحاب سيما أهل الحديث على ما قيل بل في التعبير بالمثل ما يؤذن بالمقدار فتأمل و الإنصاف أن يقال إن ثبت اتفاق الأصحاب على فهم المقدار منه و إلا كان الإيراد في محلّه فتدبر تذييب هل المعتبر بلوغ عشرين دينارا مطلقا و إن كان من الدراهم أو يتعين مائتا درهم في الدراهم و يكتفى به في غيرها أيضا كما يكتفى بعشرين دينارا فيه أيضا بمعنى أنه يكفي بلوغ الكنز عينه أو قيمته أحد النصابين ظاهر الماتن الأول و كذا الشهيد في اللّمعه و صريح جماعه الثانى بل ربما يستظهر عليه الإجماع من بعض الأصحاب و ربما ينسب إلى الحلّى رحمه الله و هو خطأ إذ ظاهره الأوّل حيث قال و جميع ما ذكرناه يجب فيها الخمس قليلا كان أو كثيرا إلا الكنوز فحسب فإنه لا يجب فيها الخمس إلا إذا بلغت إلى القدر الذى يجب فيها الزكاه فيكون مقدارها أو قيمتها عشرين دينارا انتهى فتأمل و إطلاق الروايتين يرجح الثانى و لعلّ مراد من عبّر بالأوّل هذا أيضا فيكون الاقتصار على عشرين دينارا من باب التمثيل ثم هل يعتبر في المتجاوز عن النصاب المذكور بلوغه النصاب الثانى أربعه دنائير أو أربعون درهما أو لا بل يجب فيه مطلقا قليلا كان أو كثيرا وجهان من إطلاق الروايتين و من ظاهر اتفاق الأصحاب على الوجوب في المتجاوز مطلقا و قصور الروايتين عن إفاده الإطلاق قال في الحدائق و لا يخفى أن المراد من السؤال في الروايه المذكوره إنما هو السؤال عن المقدار الذى يتعلق به الخمس بحيث لا يجب فيما هو أقلّ منه كما هو الظاهر من روايته فأجاب عليه السلام أنه قدر ما تجب فيه الزكاه في مثله إلى أن قال و بالجمله فالمقصود بالجواب و السؤال إنما هو المساواه في مبدأ تعلق الخمس كما في مبدأ تعلق الزكاه انتهى فتدبر و كذا يعتبر في المعدن بلوغ عينه أو قيمته عشرين دينارا على روايه صحيحه رواها الشيخ بإسناده صحيحا عن محمد بن الحسن الصفار- قه- عن يعقوب بن يزيد- قه-

عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي - المجمع - قال سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاه عشرين ديناراً انتهى و هل يكفي البلوغ إلى مائتي درهم أم لا وجهان من ورود الرواية مورد التمثيل و من لزوم الاقتصار على مورد النص فإن ثبت عدم القول بالفصل بينه و بين ما تقدم و إلا كان التفصيل بالكفايه ثمه و عدمها هنا حسنا بل متعينا فتدبر ثم هذا أحد الأقوال في المسألة و هو الأشهر الأظهر بل قيل عليه المتأخرون قاطبه و قيل إنَّ المعبر بلوغه ديناراً واحداً لما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن البزنطي المذكور عن محمد بن علي بن أبي عبد الله عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزبرجد و عن معادن الذهب و الفضة هل فيها زكاه فقال إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس انتهى و أوجب عنه بأنه ضعيف السند بجهالة محمد بن علي بن أبي عبد الله و فيه أن البزنطي من أصحاب الإجماع كما حَقَّق في محله و الأولى أن يقال إن هذه الرواية لا يعارض الرواية المتقدمه التي رواها البزنطي أيضاً عن الرضا عليه السلام بلا واسطه بل في هذا أيضاً ما يوهن هذه الرواية فتطرح أو تحمل على الاستحباب و ربما تحمل على أن الجواب راجع إلى ما يخرج من البحر خاصه دون المعادن لا اعتبار بلوغ الدينار فيه كما يأتي قيل و فيه تعسف فإنَّ السؤال قد اشتمل عليها و لا قرينه توجب صرفه إلى بعض دون بعض انتهى و فيه نظر إذ القرينه هو أفراد الضمير و تكبيره في قوله إذا بلغ قيمته فتدبر و قد تحمل أيضاً على الرخصه و التبرع منهم عليهم السلام حيث إنَّ لهم التحليل فتأمل و قيل لا يعتبر النصاب مطلقاً بل يجب في قليله و كثيره لوجهين أحدهما إطلاق الأخبار الداله على وجوب الخمس فيه و فيه أن المطلق يقيد بالرواية المذكوره و ثانيهما الإجماع الذي حكاه ابن إدريس في السرائر قال و الغوص لا يجب فيه الخمس إلا إذا بلغ ديناراً أو ما قيمته دينار و قال شيخنا أبو جعفر الطوسي إلا الكنوز و معادن الذهب و الفضة و هذا ليس بواضح لأنَّ إجماع أصحابنا منعقد على استثناء الكنوز و اعتبار المقدار فيها و كذلك الغوص و لم يستثنوا غير هذين الجنسين فحسب بل إجماعهم منعقد على وجوب إخراج الخمس من المعدن جميعها على اختلاف أجناسها قليلاً كان المعدن أو كثيراً ذهباً كان أو فضه من غير اعتبار مقدار و هذا إجماع منهم بغير خلاف انتهى و فيه ما لا يخفى لو هנה بمصير أكثر الأصحاب إلى خلافه تذييبات الأول لا - ريب في أن مجرد بلوغ النصاب لا يوجب الوجوب بل المعبر فيه وضع المثونه من الحفر و السبك و نحوهما و كذلك الكلام في الكنز فيعتبر النصاب بعد وضع المؤن بلا خلاف فيه و سيأتي من الأخبار ما يدل عليه الثاني مقتضى إطلاق ما تقدم و كلمات الأصحاب أنه لا يعتبر في النصاب الإخراج دفعه واحده بل لو أخرج من كل معدن في دفعات متعدده ضم بعضها إلى بعض فيعتبر النصاب من المجموع و قيل بعدم الضم لو تعددت الدفعات مع تخلل للإعراض و كذلك الحكم في الكنز الثالث لو اشترك جماعه في معدن أو في كنز فالمعتبر بلوغ نصاب كل واحد حدّ النصاب صرح به جماعه و للتأويل فيه مجال لإطلاق النصّ بل ظاهره فتأمل و لا يجب الخمس في الغوص حتى يبلغ المخرج به ديناراً واحداً و ما زاد عليه فلا حدّ له بل يجب في قليله و كثيره بلا خلاف في ذلك كله إلا من بعض قدمائنا حيث لم يوجب في أقلّ من عشرين ديناراً و لا

دليل عليه سوى القياس بما تقدّم و هو باطل مضافا إلى إطلاق ما دلّ على وجوب الخمس فيه فيشمل قليله مطلقا أيضا إلّا أنّ خروج الأقل من الدينار إجماعى فيجب الاقتصاد فيما خالف الإطلاق على يقينى الدخول و هو الدينار فيتنفى الزائد بالأصل و يدل على المشهور أيضا روايه محمد بن على المتقدمه و ضعفها به غير مسلمّ أوّلا لما عرفت من أنّ موجب الضعف هو محمد و قد روى عنه من لا يروى إلّا عن ثقّه و مجبور بالشهره العظيمه بل ظاهر الإجماع هنا ثانيا فليتأمل ثم الكلام فى وضع المئونه و عدم اشتراط الدفعه و الاشتراك ما تقدم بعينه و هل يعتبر اتحاد نوع المخرج بأن يكون جميعه زبرجدا مثلا أم لا وجهان و ممّن قال بالثانى هنا من قال بالأول فى الكتز و المعدن فتأمل و لا يجب الخمس فى أرباح التجارات و المكاسب و الفوائد مطلقا إلا فيما يفضل منها عن مئونه السنه و ما ينفق فيها له و لعيله و لا شبهه فى وضع مئونه التحصيل التى يتوصّل بها إلى تحصيل الفوائد من الكرايه و أجره المنزل و نحوهما و كذا لا خلاف فىهم وضع مئونه المعاش فى الجمله بل لعلّه إجماعى و يدل عليه مضافا إلى ذلك ما رواه الشيخ بإسناده الصحيح عن سعد بن عبد الله عن أبى جعفر عن على بن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري قال كتب بعض أصحابنا إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام أخبرنى إلى قوله فكتب بخطه الخمس بعد المئونه انتهى و قد تقدم أيضا كروايه النيسابورى و فيها فوقع لى منه الخمس ممّا يفضل من مئونه انتهى و روايه ابن راشد و فيها إذا أمكنهم بعد مئونتهم انتهى و ما رواه الشيخ بإسناده عن على بن مهزيار قال كتب إليه إبراهيم بن محمد الهمداني أقرأنى على كتاب أبيك فيما أوجه على أصحاب الضياع إلى قوله فقالوا يجب على الضياع الخمس بعد المئونه مئونه الضيعه و خراجها لا مئونه الرجل و عياله فكتب و قرأه على بن مهزيار عليه الخمس بعد مئونه و مئونه عياله و بعد خراج السلطان انتهى و المراد بالمئونه فى تلك الأخبار مئونه السنه إجماعا من الأصحاب و لا يقدح فيه عدم التصريح فيها بذلك و لعلّه لكون مئونه السنه هو المتبادر من إطلاق لفظ المئونه عرفا فترك حواله على الظهور كما صرّح به جماعه و الأولى أن يقال إن المئونه مطلقه بالنسبه إلى مئونه السنه و ما زاد عليها إلّا أنّ الزائد منفى بالإجماع فتكون السنه متعينه بعد نفي الناقص بالإجماع أيضا بل يمكن أن يقال إنّ روايه على بن مهزيار الأخيره ممّا تشعر بذلك أكمل إشعار حيث إنّ المئونه المضافه إليه و إلى عياله ظاهره فى مئونه السنه سيمّا بعد ملاحظه قوله و بعد خراج السلطان فتأمل و هل المراد بالسنه السنه الكامله و هو اثنا عشر شهرا أو الناقصه و هو أحد عشر و دخول الثانى عشر من كونها حقيقه فى الكامله مضافا إلى دعوى الإجماع على اعتبارها فليتأمل و من كفايه أحد عشر فى الزكاه و فيه نظر إذ الخروج عن الحقيقه فى باب الزكاه إنّما هو لأجل الدلاله و هى فى المقام مفقوده قطعاً فليتأمل مسائل الأولى المشهور عدم اشتراط إكمال السنه فى تعلق الوجوب بالربح الخارج بمعنى أنّه لا يتوقف عليه كما فى الزكاه بالنسبه إلى ما يعتبر فيه الحول حيث لم يجرى فيها الإخراج قبله بخلاف المقام لجواز تقديم الإخراج فيه لما علم بالزياده و لو على وجه التخمين قبل تمام الحول كما يجوز الصبر إلى تمامه و الدليل عليه أن أخبار المسأله مطلقه و لم يستفد منها اشتراط الحول فى الوجوب بل المستفاد منها وضع المئونه فى السنه من الربح و لا دلاله فيه على الاشتراط المذكور أصلا حيث لا تلازم بين هذا و مضى الحول لإمكان الوضع قبله تخميناً و الحاصل أنّ اشتراط مضى الحول فى الوجوب منفى بالأصل قيل و خالف فى ذلك ابن إدريس حيث قال و يجب إخراج الخمس من المعادن



و الكنوز على الفور بعد أخذها و لا يعتبر مئونه السنه بل يعتبر بعد إخراج مئونها و نفقاتها إن كان تحتاج إلى ذلك و أمّا ما عدا الكنوز و المعادن من سائر الاستفادات و الأرباح و المكاسب و الزراعات فلا يجب فيها الخمس بعد أخذها و حصولها بل بعد مئونه المستفيد و مئونه من تجب عليه مئونه سنه هلاليه على جهه الاقتصاد فإذا فضل بعد نفقته طول سنته شىء أخرج منه الخمس قليلا- كان الفاضل أو كثيرا و لا- يجب عليه أن يخرج منه الخمس بعد حصوله له و إخراج ما يكون بقدر نفقته لأنّ الأصل براه الذمه و إخرجه على الفور و وجوبه ذلك الوقت يحتاج إلى دليل شرعى و الشرع خال منه بل إجماعنا منعقد بغير خلاف أنّه لا- يجب إلّا بعد مئونه الرجل طول سنته فإذا فضل بعد ذلك شىء أخرج منه الخمس من قليله و كثيره و أيضا فالمئونه لا يعلمها و لا يعلم كميتها إلّا بعد مضيّ سنته لأنّه ربما ولد الأولاد أو تزوّج الزوجات أو انهدمت داره و مسكنه أو ماتت دابته التى يحتاج إليها أو اشترى خادما يحتاج إليه أو دابه يحتاج إليها إلى غير ذلك مما يطول تعداده و ذكره و التقديم ما كلفه إلّا بعد هذا جميعه و لا أوجب عليه شيئا إلّا فيما يفضل عن هذا جميعه طول سنته و قول شيخنا أبى جعفر رحمه الله فى جملة و عقوده و وقت وجوب الخمس فيه وقت حصوله يريد به المعادن التى عددها بدليل قوله و استثنائه الكنوز فإنّه قال فإنّه يراعى فيها النصاب الذى فيه الزكاه و الغوص يراعى فيه مقدار دينار و ما عداهما لا يراعى فيه مقدار دينار و لو أراد شيخنا جميع ما يجب فيه الخمس على اختلافه لما قال و وقت وجوب الخمس فيه وقت حصوله لأنّ أحدا لا- يقول بذلك لأنّه و غيره من أصحابنا يقول فى المكاسب لا- يجب فيها الخمس إلّا بعد مئونه الرجل طول سنته و قد ذكر ابن البرّاج فى كتابه الموسوم بالتعريف قال و الوقت الذى يجب إخراج الخمس فيه من المعادن هو وقت أخذها فلو كان يجب إخراج الخمس من جميع ما يجب فيه الخمس من الأجناس وقت حصوله لما أفرد المعادن بالذكر دون غيرها فليتأمل ذلك انتهى كلامه فى السرائر و إنّما ذكرناه بطوله لتعرف أنّ نسبه الخلاف إليه كما فى الدروس لا وجه لها فإنّ الكلام فى مقامين أحدهما عدم اشتراط مضيّ الحول فى الوجوب و ثانيهما عدم فوريّه الوجوب عند حصول الربح و ظهوره و لا شبهه فى الثانى بل عليه الحلّى رحمه الله و غيره من الأصحاب و كذا فى الأوّل حيث لا- مخالف فيه و المستفاد من عبارته الحلّى رحمه الله كما ترى عدم فوريّه الوجوب لا عدم جواز التقديم كما يرشد إلى ذلك سياق استدلاله فلا مخالفه بينه و بين سائر الأصحاب و هى على تقديرها فى غايه الضعف للأصل و إطلاق الأخبار بل ظاهر روايه عبد الله بن سنان المتقدمه و فيها حتى الخياط ليخيط ثوبا بخمسه دوانيق فلنا منه دانق إلّا ما أحللناه من شيعتنا إلى آخره انتهى وجوب الإخراج قبل السنه فورا قال فى الحدائق و لكن الظاهر أنّ هذا الخبر ليس على إطلاقه بل يجب تقييده بأخبار استثناء المئونه انتهى فليتدبّر و على هذا فلو تملك قبل تمام الحول ما يزيد على المئونه دفعه أو دفعات تخير بين التعجيل و التأخير إلى

تمام الحول و يظهر الثمره فيما لو وهب المال فى أثناء الحول أو أتلفه فعلى المشهور لا يسقط الوجوب بل يضمن الخمس لأنه تصرف فى مال الغير و على الثانى يسقط و ربما يقال بالضممان على القولين نظرا إلى أن مضى الحول على الثانى كاشف عن ثبوت الحق واقعا فتأمل الثانى قال رحمه الله فى الحدائق و لا يعتبر الحول فى كل تكسب بل مبدأ الحول من حين الشروع فى التكسب بأنواعه فإذا تم الحول فعليه خمس ما بقى عنده انتهى و يظهر منه أمران الأوّل أن مبدأ الحول الذى يوضع مؤنثه هو حين الشروع فى التجاره و الاشتغال بما من شأنه حصول الربح منه و إن لم يقارنه فعلا و هو مختار جماعه من أصحابنا أيضا لأنه المتبادر من المؤنثه فتأمل و قيل إن المبدأ ظهور الربح و إن لم يحصل فتدبر و قيل هو حصول الربح و فعليته و استدلاله بأنه المتيقن من وضع المؤنثه لإطلاقها فى الأخبار فيقتصر فيه على ما يقطع بخروجه عن إطلاق أدله وجوب الخمس فى الأرباح و الحاصل أن أخبار الوجوب مطلقه تقتضى بإطلاقها وجوب الخمس مطلقا من دون الوضع إلا أنه ثبت الوضع بأخبار المؤنثه و هى أيضا مطلقه تشمل الوجوه الثلاثه إلا أن الأخير متيقن الخروج عن إطلاقات الوجوب فيقتصر عليه الثانى أنه لا يشترط فى وضع المؤنثه فى السنه كون الربح الخارج دفعا بل لو حصل أرباح متعدده فى أثناء الحول تدريجا يوضع المؤنثه عن المجموع فيخمس الباقي فيكون للجميع حول واحد مبدؤه حصول الربح الأوّل و مذهب الشهيد الثانى و جماعه أنه لا يضم بعض الربح إلى بعضه بل لكل ربح حول بانفراده بمعنى أن مبدأ الحول للأوّل هو حين حصوله خاصه و حين حصول الثانى مبدأ حوله لا حين حصول الأوّل و هكذا و عليه فيخرج المؤنثه عن الجميع فى المده المشتركه بينه و يختص ما عدا الأوّل بالباقي بمعنى أن المؤنثه الحادثه بعد حول الأوّل تخرج أيضا و لكنّها عن الربح الثانى و هكذا القياس فى الثالث و الرابع مثلا لو حصل ربح فى أوّل يوم من محرم ثم لم يحصل إلا فى أوّل صفر ثم حدث المؤنثه بعد ذلك فإن كانت ما بين صفر هذا و صفر الثانى توزع على الربحين ما كان حدث منها قبل تمام محرم و يخرج من الربح الثانى ما كان حدث فى صفر لأنه من تمام الحول للثانى و أما ما يحدث قبل صفر الأوّل فهو مخرج من الربح الأوّل على القول الثالث المذكور فى الأمر الأوّل لعدم الاشتراك حينئذ فى المده أيضا نعم يخرج من الثانى أيضا على غيره فليتأمل و كيف كان فعلى القول الأوّل لا عبره بصفر بل يحتسب للمجموع حول واحد مبدؤه أوّل محرم و دليله أن كل واحد ربح فيلزمه حكمه لأصالة عدم التداخل فتأمل دليل الثانى أن اعتبار الحول لكل واحد موجب للعسر و الحرج المنفيين فى الشريعة قال فى المستند بل هو خلاف سيره الناس و إجماع العلماء طرا لإيجابه ضبط حول كل ربح و عدم خلطه مع غيره و هو مما لم يفعله أحد سيما أرباب الصناعات و كثير من التجارات مع أن المتبادر المتعارف الشائع من وضع المؤنثه هو المعنى الأوّل انتهى و هو حسن فليتأمل الثالثه لو كان له مال آخر لم يربح فلم يوجب الخمس فهل يؤخذ المؤنثه منه خاصه أو من الربح الحاصل من غيره أو منهما بحسبهما وجوه احتملها فى الدروس قال و المؤنثه مأخوذه من التالد فى وجه و من الطارف فى وجه و منهما بالنسبه فى وجه انتهى قال فى الروضه و فى الأوّل احتياط و فى الأخير عدل و فى الأوسط قوه انتهى و لعله الظاهر من الأخبار المذكوره فتدبر فلو ورث

مائتي دينار وقلنا بعدم الخمس فيه ثم تكسب فحصل له من الربح مثل ذلك بمعنى أنه ما فضل منه عن مئونه سنته و كان المئونه التي أنفقها من حين ظهور الربح أو حصوله أو حين التكسب مائه فعلى الأول يخرج من الربح الفاضل خمسه و هو أربعون و على الثاني خمسه بعد وضع المائة و هو عشرون و على الثالث توزع المائة على المال المذكور و الربح فيخرج منه ثلاثون و لا ريب أن هذا الخلاف إنما يجرى بالنسبه إلى غير رأس المال الذي يربح به إذ لا إشكال في عدم وضع المئونه من رأس المال و كذا الحكم بالنسبه إلى الأموال التي لم يتعارف صرفها في المئونه كالأواني المستعمله و البستان و نحوهما نعم عبارة أكثر الأصحاب في الباب مطلقه إلّا أن مرادهم ما ذكرناه ظاهرا فليتأمل الرابعه لو حصل له من الربح ما يفضل عن المئونه و لم يحدث له مئونه في أثناء الحول بمعنى أنه كان في ضيافه غيره المتكفل لجميع ما يحتاج إليه فهل يستثنى من الربح ما كان يمونه في الحول لو لم يكن في ضيافه الغير أو لا فيعتبر المئونات الفعلية لا الفرضية و جهان أقواهما الثاني إذ المتبادر من المئونه في الأخبار هي الحاصله الواقعه بل لا تصدق على الفرضية أصلا لا في اللغه و لا في العرف فلا وجه لاستثنائها بل الظاهر أنه لا مخالف في المسأله و كذا لا يستثنى المئونات المتجدده بعد مضي حول هذا الربح لتبادر عامه من إطلاق وضع المئونه كما تقدم و هل يستثنى ما قتر به أى ضيق به معاشه بأن يحتسب له ثم أخرج الخمس أو لا و جهان بل قولان أشهرهما الأول قالوا إن أسرف حسب عليه و إن قتر حسب له لكون المتبادر من المئونه المئونه التي يخرجها بحسب العاده و المتعارف و الفرض أن العاده جرت بإنفاق ما زاد على ما أنفق و فيه نظر لما عرفت من أن الظاهر من المئونه الحاصله الواقعه مطلقا فالثاني أظهر فتأمل و من هنا يظهر ضعف ما قد يستدل للأول بأنه لو وضع القدر المتعارف أولا بقصد الإنفاق لم يكن فيه خمس فتعلقه به بعد ترك الإنفاق يحتاج إلى دليل و أيضا الظاهر صدق المئونه على ما ذكرنا بدون قيد الإنفاق و لا أقل من احتمال الموجب للإجمال الموجب لعدم وجوب الخمس فيه فتدبر انتهى و مما ذكرنا من اعتبار الفعلية يظهر أيضا أنه لو قلت المئونه في أثناء الحول لذهاب بعض عياله لا يستثنى من الربح و به صرح المستدل المذكور أيضا قال لظهور الكاشف في أن مئونه هذه السنه ما صرفه خاصه انتهى و أنت خير بأن هذا ينافي ما نقلناه عنه لعدم الفرق فتدبر الخامس هل يجب الخمس في المئونه التي تشتري من الربح إذا مضى عليها الحول و هي باقيه كالدابته يشتريها لمكان الحاجه أو لا و جهان من صدق الربح الفاضل عن مئونه السنه و من عدم اشتراط تلف العين في مئونه السنه فالدابته المذكوره مثلا من مئونها لا الفضل منها و لعله الأظهر فتدبر السادس

هل يستثنى ما يتضرر به من الربح أو لا قولان فإن تلف بعض ماله يجبر بالربح على الأوّل دون الثانى و الأولى أن يقال إنّ ما تضرر به إن كان من قبيل التلف فلا يجبر لعدم صدق المئونه و كذلك الخسران فى التجاره مطلقا سواء كانت فى مال واحد أو أكثر و إن كان من قبيل ما يؤخذ منه قهرا أو يصانع و يتحف به الظالم اختيارا لملاحظه بعض الأغراض الصحيحه فالحقّ الجبران و الاستثناء لصدق المئونه السابعه الحقّ استثناء كلّ ما أنفقه فى السنه من الربح مطلقا أسرف أو لم يسرف قتر أو لم يقتر كان لاثقا بحاله بحسب العاده أو لا أنفقه لنفسه أو لغيره فى الأكل و الشرب أو فى غيرهما كان ممّا لزمه شرعا كالحقوق اللازمه له بنذر و نحوه أو عقلا كالمصانعه مع الظالم و نحوه أو عاده كما لو قصد التجمّل أو لا كالضيافه و نحوها لصدق المئونه على كلّ ذلك عرفا فيشملة ما دلّ على استثناء المئونه نعم فيما أنفقه فى الملاهى و المعاصى إشكال من صدق المئونه و من غموض انصراف المطلق فى الأخبار إليه مضافا إلى شهادته الاعتبار و ممّا ذكرنا يظهر ضعف ما قيل باختصاصه بما ينفقه لنفسه و لعياله الواجبى النفقة و ما قيل بما ينفقه غير مسرف إلى غير ذلك من الأقوال فى المسأله الثامنه إذا كان الربح الحاصل فاضلا عن المئونه فالخمس فى ذلك الفاضل لا فى المجموع و لا يعتبر فى الفاضل نصاب أصلا بل يجب فيه قليلا كان أو كثيرا و كذا لا يعتبر فى الأموال الباقية مقدار معيّن و لا الفضل عن مئونه السنه على الأشهر الأظهر بل لا خلاف فيه يظهر إلا من المفيد حيث اشترط فى غنائم دار الحرب بلوغ عينها أو قيمتها عشرين دينارا و لم نجد له مستندا و به صرح جماعه أيضا فهو ضعيف يدفعه إطلاق ما دلّ على وجوب الخمس فيها

## [الفصل الثانى فى قسمته]

### إشاره

□  
و اعلم أنّ الخمس مطلقا يقسم على ستة أقسام على الأشهر بين أصحابنا ثلاثه منها للإمام و المراد به الأعمّ من النبى صلى الله عليه و آله إذ مع وجوده صلى الله عليه و آله له سهمه و سهم الله و سهم ذى القربى و هو الإمام و بعده هذه الثلاثه من الأسهم كلّها للإمام عليه السلام و ثلاثه منها لليتامى و المساكين و أبناء السبيل لكلّ منهم سهم و اليتيم من فقده الأب و هو صغير فإذا بلغ انقطع يتمه و تقدّم القول فى المسكين و ابن السبيل بما لا مزيد عليه و ادعى جماعه على هذا التقسيم إجماع الأصحاب و اتفاق الأطياب قال ابن زهره فى الغنّه و الخمس يقسم على ستّه أسهم ثلاثه منها للإمام القائم بعد النبى صلى الله عليه و آله مقامه و هو سهم الله و سهم رسول الله و سهم ذى القربى و هو الإمام و ثلاثه لليتامى و المساكين و ابن السبيل ممّن ينسب إلى أمير المؤمنين عليه السلام و جعفر و عقيل و العباس لكلّ صنف منهم سهم يقسمه الإمام بينهم على قدر كفايتهم للسنه على الاقتصاد و لا بدّ فيهم من اعتبار الإيمان أو حكمه و ذلك بدليل الإجماع الماضى ذكره إلى آخره انتهى و نحوه غيره و حكى عن بعض أصحابنا القول بأنّه يقسم أخماسا سهم للإمام و سهم لأقرباء الرسول صلى الله عليه و آله و ثلاثه لمن ذكر من الأصناف و هو مذهب العامه أو أكثرهم و عن بعضهم أنه يسقط سهم الرسول و سهم ذى القربى بعد موت النبى صلى الله عليه و آله فيبقى الثلاثه دليل الأوّل وجوه منها الإجماع الذى نقله بعض أصحابنا كما عرفت و ادعى من متأخري متأخريهم تحقّقه بعضهم قال لعدم ظهور قائل ممّا بخلافه سوى شاذ غير معروف لا- يقدر مخالفته فى الإجماع انتهى و فيه ما ترى فتأمل و منها ظاهر الآيه الشريفه حيث إنّ اللام فيها للاختصاص أو الملك و العطف يقتضى التشريك و أنّ المعطوف له حكم المعطوف عليه فيجب

صرفه فى الأصناف الستة و أجاب عنه فى الذخيره بأنّ الصرف فيها لا- يقتضى الانقسام إليها و التحقيق أنّ اللام إن جعلناها للملك يتم الاستدلال المذكور بخلاف ما لو جعلت لبيان

□  
المصرف و يأتي الكلام فيه و لكن الأولى أن يقال إن الغرض من هذا الاستدلال الردّ على من يسقط سهم الله و لا يقول به أصلاً لا من باب الملك و لا من باب المصرف فلا بأس به فتدبرّ و منها الأخبار الواردة في هذا الباب و من جملتها ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن زكريا بن مالك الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن قول الله وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ إِلَىٰ آخِرِهِ فَقَالَ أَمَّا خَمْسُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلِلرَّسُولِ يَضَعُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ أَمَّا خَمْسُ الرَّسُولِ فَلِأَقْرَابِهِ وَ خَمْسُ ذَوِي الْقُرْبَىٰ فَهُمْ أَقْرَبَاؤُهُ وَ الْيَتَامَىٰ يَتَامَىٰ أَهْلَ بَيْتِهِ فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَسْهُمًا فِيهِمْ إِلَىٰ آخِرِهِ أَنْتَهَىٰ فَتَأْمَلْ وَ مَا رَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا إِلَىٰ آخِرِهِ قَالَ خَمْسُ لِلْإِمَامِ وَ خَمْسُ لِلرَّسُولِ لِلْإِمَامِ وَ خَمْسُ ذَوِي الْقُرْبَىٰ لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ الْإِمَامِ وَ الْيَتَامَىٰ يَتَامَىٰ الرَّسُولِ وَ الْمَسَاكِينَ مِنْهُمْ وَ أَبْنَاءَ السَّبِيلِ مِنْهُمْ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ إِلَىٰ غَيْرِهِمْ أَنْتَهَىٰ وَ مَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَىٰ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الْخَمْسُ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ إِلَىٰ قَوْلِهِ وَ يَقْسَمُ بَيْنَهُمُ الْخَمْسُ عَلَىٰ سِتَّةِ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لِلَّهِ وَ سَهْمٌ لِلرَّسُولِ اللَّهِ وَ سَهْمٌ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ سَهْمٌ لِلْيَتَامَىٰ وَ سَهْمٌ لِلْمَسَاكِينَ وَ سَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ فَسَهْمٌ لِلَّهِ وَ سَهْمٌ لِلرَّسُولِ اللَّهِ وَرِثَتُهُ وَرِثَةُ اللَّهِ وَرِثَتُهُ وَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ سَهْمَانِ وَرِثَتُهُ وَ سَهْمٌ مَقْسُومٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ وَ لَهُ نِصْفُ الْخَمْسِ كَمَلًا وَ نِصْفُ الْخَمْسِ الْبَاقِي بَيْنَ أَهْلِ بَيْتِهِ فَسَهْمٌ لِيَتَامَاهُمْ وَ سَهْمٌ لِمَسَاكِينِهِمْ وَ سَهْمٌ لِأَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَنِ إِلَى قَوْلِهِ وَ إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْخَمْسَ لَهُمْ خَاصَّةً دُونَ مَسَاكِينِ النَّاسِ وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ عَوْضًا لَهُمْ مِنْ صَدَقَاتِ النَّاسِ تَنْزِيهَا مِنَ اللَّهِ، لَهُمْ لِقَرَابَتِهِمْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ كَرَامَةٍ مِنَ اللَّهِ لَهُمْ عَنْ أَوْسَاحِ النَّاسِ فَجَعَلَ لَهُمْ خَاصَّةً مِنْ عِنْدِهِ مَا يَغْنِيهِمْ بِهِ عَنْ أَنْ يَصِيرَ لَهُمْ فِي مَوْضِعِ الذَّلِّ وَ الْمَسْكِنَةِ وَ لَا بَأْسَ بِصَدَقَاتِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ الْخَمْسَ هُمْ قَرَابَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ فَقَالَ وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ وَ هُمْ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْفُسُهُمُ الذَّكَرُ وَ الْأُنثَىٰ مِنْهُمْ لَيْسَ فِيهِمْ مِنْ أَهْلِ بِيُوتَاتِ قُرَيْشٍ وَ لَا مِنْ الْعَرَبِ أَحَدٌ وَ لَا فِيهِمْ وَ لَا مِنْهُمْ فِي هَذَا الْخَمْسِ مِنْ مَوَالِيهِمْ وَ قَدْ تَحَلَّى صَدَقَاتِ النَّاسِ لِمَوَالِيهِمْ وَ هُمْ وَ النَّاسُ سِوَاهُ وَ مِنْ كَانَتْ أُمَّهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَ أَبُوهُ مِنْ سَائِرِ قُرَيْشٍ فَإِنَّ الصَّدَقَاتِ تَحَلَّى لَهُ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْخَمْسِ شَيْءٌ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ ادْعُوهُمْ لِابْتَائِهِمْ إِلَى آخِرِهِ أَنْتَهَىٰ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ ضَعْفِهَا مَنْجَبٌ بِمَا عَرَفْتَ فَلَا وَجْهَ لِتَوْقُفِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلَ الثَّانِي وَجِهَانِ الْأَوَّلِ الْأَصْلِ السَّلِيمِ عَنِ الْمَعَارِضِ سِوَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَ هِيَ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ ذَكَرَ اللَّهُ إِنَّمَا هُوَ لِإِظْهَارِ تَعْظِيمِ الرَّسُولِ وَ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ وَ قَوْلِهِ إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ إِلَى آخِرِهِ وَ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا وَ مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَ قَوْلُهُ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَ يَحْتَمَلُ كَوْنُ ذِكْرِ اللَّهِ لِمَكَانِ التَّيْمَنِ وَ التَّبَرُّكِ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لِلَّهِ وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِشَارَةِ إِلَى لُزُومِ قَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ وَجُوهَهُ فَقَوْلُهُ وَ لِلرَّسُولِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ قَبِيلِ التَّخْصِيصِ بَعْدَ التَّعْمِيمِ وَ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ تَأْوِيلٌ لَا نَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْدَلِيلِ وَ هُوَ مَفْقُودٌ بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ مَوْجُودٌ وَ قَدْ عَرَفْتَهُ الثَّانِي مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَىٰ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا أَتَاهُ الْمَغْنَمُ أَخَذَ صَفْوَهُ وَ كَانَ ذَلِكَ لَهُ ثُمَّ يَقْسَمُ مَا بَقِيَ

□  
 خمسة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ثم قسم الخمس الذى أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله لنفسه ثم يقسم الأربعة أخماس بين ذوى القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل يعطى كل واحد منهم حقا و كذلك الإمام يأخذ كما يأخذ الرسول صلى الله عليه و آله انتهى و فيه أن هذا لموافقته مذهب العامه يحمل على التقيه فلا- يقاوم ما قدّمنا إليه الإشاره من الأخبار الصريحه فى التقسيم على الستة مضافا إلى أنه حكاية فعل و القضييه فى الواقعه لا عموم فيها كما ثبت فى محلّه قيل و لعله فعل ليتوفّر على المستحقين و ردّه فى الحدائق بأنّ هذا ينافى قوله و كذلك الإمام انتهى و فيه نظر قال فى المستند لجواز أن يكونوا يتأسون به فإنّه أيضا خبر و لا دليل على تأويله بالإنشاء مع أنه على التأويل أيضا لا يفيد التعيّن فلعله لهم أرجح و لو للتأسى انتهى فتأمل و اعلم أنه يشترط فى اليتامى و المساكين و أبناء السبيل مضافا إلى الشروط المذكوره فى كتاب الزكاه أن يكونوا ممّن ينتسب إلى عبد المطلب بالأب و الأم أو به خاصّه و هذا هو الذى يعبر عنه بالسياده تاره و أخرى بالهاشميه و قد تقدم أن عبد المطلب هو ابن هاشم جد الرسول صلى الله عليه و آله و ولده كلّهم من عبد الله و أبى طالب و العباس و الحارث و أبى لهب و من يتولّد منهم مستحقّون لهذا الحق خاصّه على الأشهر الأظهر بل لا خلاف فيه يظهر إلّا من بعض أصحابنا حيث شرك أولاد المطلب عمّ عبد المطلب فى ذلك و قد تقدّم دليله من روايه زراره لو كان العدل لما احتاج هاشمى و لا مطلبى إلى آخره مع ما فيه و من بعضهم الآخر حيث جوّز إلى غير الهاشميين مطلقا قال و أما سهام اليتامى و المساكين و ابن السبيل و هى نصف الخمس فلاهل هذه الصفات من ذوى القربى و غيرهم من المسلمين إذا استغنى عنها ذوو القربى و لا يخرج من ذوى القربى ما وجد فيها محتاج إليها إلى غيرهم انتهى دليل الأوّل أمران أحدهما الإجماع حيث لم يخالف فى المسأله سوى الإسكافى و هو معروف لا يقدح فى الإجماع قال المرتضى رحمه الله فى الانتصار قسمته هو أن يقسم الخمس على ستّه أسهم ثلاثه منها للإمام القائم مقام رسول الله صلى الله عليه و آله و هو سهم الله و سهم الرسول و سهم ذوى القربى و منهم من لا يخص الإمام لسهم ذى القربى و يجعله لجميع قرابه الرسول من بنى هاشم و أمّا الثلاثه الأسهم الباقيه فهى ليتامى آل محمّد من بنى هاشم و مساكينهم و أبناء سبيلهم و لا يتعدّاهم إلى غيرهم ممن استحق هذه الأوصاف و يقولون إلى قوله و خالف سائر الفقهاء و قالوا أقوالا خارجه عنها و الحجّه فيه الإجماع المتكرّر فإن قيل هذا المذهب يخالف طريق الكتاب لأنّ الله قال و اعلموا أنّما إلى آخره انتهى و عموم الكلام أن لا يكون ذو القربى واحدا و عموم قوله و اليتامى و المساكين و ابن السبيل يقتضى تناوله لكلّ من كان بهذه الصفات و لا يختصّ بنى هاشم قلنا ليس يمتنع تخصيص ما ظاهره العموم بالأدله إلى آخره انتهى و ثانيهما قوله فى مرسله حمّاد المتقدمه و هم بنو عبد المطلب أنفسهم إلى آخره انتهى مضافا إلى ما دلّ من الأخبار على أنّ الخمس إنما هو عوض عن الزكاه و لا ريب فى حليتها لغير الهاشميين فليأمل دليل الثانى إطلاق الآيه و جملة من الأخبار و منها روايه ربيع المتقدمه و فيه ما ترى لوجوب حمل المطلق على المقيّد على أنّ روايه ربيع فيها ما عرفت فليأمل و فى استحقاق من ينتسب إليه بالأمر خاصّه قولان أشبههما عند الماتن

□  
 و الأ- كثر أنه لا- يستحق بل لا- مخالف في المسأله سوى المرتضى رحمه الله من القدماء و صاحب الحدائق و جماعه من المتأخرين حيث قالوا باستحقاقه و بنى بعض أصحابنا الخلاف في هذه المسأله على الخلاف في تسميه المنتسب إلى الغير بالأثم ابنا هل هي حقيقه أو على وجه التجوّز و زعم أنّ كل من قال بالأوّل أفتى بالاستحقاق و كلّ من أثبت الثاني قال بعدمه و لذا نسب كلا- من القولين إلى كلّ من القائلين في التسميه و الحق الحقيق أنّ هذا في معزل من التحقيق لعدم التلازم بين المسألتين أصلا كما لا يخفى على الدقيق إذ بعض أصحابنا مع قوله بكون التسميه حقيقه قد منع عن استحقاق من هذه نسبه و هذا هو الأقوى لنا على كون التسميه حقيقه تتبع طرق الاستعمالات العرفيه و ضروب الأخبار المرويه عن الأئمّه عليهم السلام و بعض الآيات القرآنيه و لا حاجه إلى شرح القول في كلّ هذا لإيجابه طول المقال و الحرمان عن الأهم في الحال و قد أطب شيخنا يوسف صاحب الحدائق فيه الكلام بما لم نجده لغيره من الأعلام و فيه كفايه للطالب و منه البصيره للراغب بالإعراض عن تفصيل البحث في إحقاق الحق و إبطال الباطل إلى الأهم الأحق أحق و على عدم الاستحقاق مرسله حماد بن عيسى الطويله المتقدمه و فيها من كانت أمه من بنى هاشم و أبوه من سائر القریش فإنّ الصدقه تحلّ له و ليس له من الخمس شىء إلى آخره لأنّ الله يقول ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ انتهى و لا يقدح ضعفها بالإرسال لانجباره بحماد بن عيسى حيث صرح الكشى بأنّه ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنه فليتأمل و بالشهره العظيمه قديمه و حديثه بل الإجماع في الحقيقه حيث إنّ المخالف شاذ معروف فليتأمل و حملها على التقيه كما احتمله الشيخ عبد الله بن صالح البحرانى حيث قال كما حكى عنه بعد أن اختار حقيقه التسميه نعم عندى توقف في استحقاق الخمس لحديث رواه الكلينى و إن كان ضعيف الإسناد محتملا للتقيّه فالترجيح لعدم العمل به للأدله الصحيحه الصريحه المتواتره الموافقه للقرآن المخالفه للعامه انتهى لا- وجه له إذ ياباه ما تضمنه المرسله من الأحكام المخالفه للعامه و من حملتها تقسيم الخمس على ستة فليتأمل و من شرط الحمل على التقيه إمكانه و قضاء الضروره به لا- مطلقا حتّى في نحو المقام و تأييد هذا أكمل بإشعار التعليل بقوله ادعوهم لآبائهم انتهى نظرا إلى موافقه للعامه حيث عللوا عدم الاستحقاق بعدم النسبه بالأب لا- يلتفت إليه كالقول بأنّ المرسله مخالفه للقرآن من هذه الجبهه فيجب طرحها كما في الحدائق إذ طرح جزء من الخبر لمثل هذا لا يوجب طرح الجميع فإنّه بمنزله العام المخصص في الباقي حجه على أن جبهه التعليل خفيه عنا و ذلك لا- يقتضى سقوط الحكم كما في كثير من الأحكام فليتأمل و كيف كان فلا مناص من تلك المرسله بعد انجبارها بعمل الطائفه حتى من لم يكن من ديدنه العمل بأخبار الآحاد كالحلى حيث قال فإن كان هناك من أمّه من غير أولاد المذكورين و كان أبوه منهم حلّ له الخمس و لم تحل له الزكاه و إن كان ممن أبوه من غير أولادهم و أمّه منهم لم يحلّ له الخمس و حلت له الزكاه انتهى و لم يتعرض لذكر خلاف في المسأله و هذا سيما من مثله بمنزله دعوى الإجماع أو تواتر الأخبار أو قطعيه الحكم بغيرهما من الطرق فتدبرّ و قد يستدل للمخالف بما تقدّم من أنّ لفظ الابن و الولد حقيقه في المنتسب بالأثم أيضا مستعمل فيه استعمال المشترك المعنوى في أفرادها فحمل لفظ بنى هاشم على المنتسب



بالأب خاصه لا- معين له و كذلك الأمر في لفظ الهاشمي و نحوه من الألفاظ و أجيب عنه بوجوه منها أنه لم نجد في أخبار الخمس هذه الألفاظ و فيه نظر لوجودها في أخبار دلت على حرمه الزكاه على بنى هاشم و الهاشمي و بنى عبد المطلب و هذا كاف في المقصود حيث لا فارق بين حرمه الزكاه و حليه الخمس فليتأمل و منها أن إطلاق هذه الألفاظ منصرف بحكم التبادر إلى غير المنتسب بالأُم و للتأمل فيه أيضا مجال و منها أن هذه الألفاظ حقيقه في المنتسب بالأب فلا يعدل عن ذلك إلا بالدليل و فيه ما لا يخفى و منها أن المنتسب بالأُم كما يدخل في إطلاق الهاشمي و نحوه كذلك يدخل في إطلاق القرشي الذي لا يحل له الخمس إجماعا بل دخوله في هذا الإطلاق أولى لرجحان جهه الأب على جهه الأُم فكيف يرجح الإطلاق الأول فيحكم بحليه الخمس فتدبر و اعلم أن الأصحاب بعد اتفاقهم على عدم وجوب تفرقه الخمس على كل فرد من أفراد الأصناف الثلاثة الأخيره على وجه الاستيعاب اختلفوا في أنه هل يجوز أن يختص به طائفه من الطوائف المذكوره أم لا فالمشهور بين المتأخرين أنه يجوز هذا حتى بالنسبه إلى الواحد من طائفه كما في الزكاه و مذهب الشيخ و أبي الصلاح الحلبي عدم الجواز قال الأول في المبسوط على ما حكى عنه و على الإمام أن يقسم هذه السهام بينهم على قدر الكفايه و لا- يخص فريقا فيهم بل يعطى على جميعهم انتهى و قال الثاني كما حكى عنه أيضا و على من وجب عليه الخمس إخراج شطره للإمام و الشطر الآخر للمساكين و أبناء السبيل كل صنف ثلث الشطر انتهى فتأمل و يظهر من الحلبي رحمه الله التفصيل بين حضور الفرق الثلاث فالتفريق على الجميع و عدمه فلا قال و متى حضر الأصناف الثلاثة ينبغي أن لا يخص بهم قوم دون قوم بل الأفضل تفريقه في جميعهم و إن لم يحضر عند المعطى إلا- فرقه منهم جاز أن يفرق فيهم و لا ينتظر غيرهم و لا يحمل إلى بلد آخر انتهى و ربما يقال إن هذه العبارات ظاهره في استحباب البسط فلا- تعارض القول المشهور حيث لا مانع منه عليه و هو حسن بالنسبه إلى عبارته الأخيره فتأمل و الإنصاف أن الحكم بثبوت الإجماع و تحققه على القول الأول كما عن بعضهم حيث صرح بعدم خلاف في فساد القول بعدم جواز الاختصاص مشكل كيف و قد توقف في المسأله مضافا إلى تصريح جماعه بالعدم جماعه منهم الماتن حيث قال و فيه تردد و كيف كان فلا ريب في أن الأحوال بسطه عليهم و لو كان البسط متفاوتا بأن يعطى بعضهم أقل و بعضهم أكثر و كذا الأحوال استيعاب جميع الأفراد من كل صنف إن أمكن دليل المشهور وجوه منها الأصل و فيه ما ترى و منها أن الحكم بجواز الاختصاص ثابت في الزكاه فليكن في المقام كذلك نظرا إلى أن الخمس في المعنى زكاه حيث إنه عوض عنها فيثبت للعوض ما يثبت للمعوض عنه و فيه نظر لبطلان القياس و وجود الفارق و عدم دلالة العوضيه على الاتحاد في جميع الأحكام و منها الشهره بين متأخرى الأصحاب فتدبر و منها ما رواه في الكافي عن عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن الرضا عليه السلام قال سئل عن قول الله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ فَقِيلَ لَهُ فَمَا كَانَ لِلَّهِ فَلَمَنَ هُوَ؟

فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله و ما كان لرسول الله فهو للإمام فقيل له أ رأيت إن كان صنف من الأصناف أكثر و صنف أقل ما يصنع به قال ذاك إلى الإمام أ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف يصنع أ ليس إنما كان يعطى على ما يرى كذلك الإمام انتهى و فيه نظر لعدم صراحتة بل ظهوره في المدعى نعم يدل على عدم وجوب الاستيعاب فتأمل و قد يجاب عنه أيضا بضعف السند و فيه ما ترى و منها ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن بن الفضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن الحكم بن أيمن عن أبي خالد وردان الكابلي

□ قال قال إن رأيت صاحب هذا الأمر يعطى كل ما فى بيت المال رجلا واحدا فلا يدخلن فى قلبك شىء فإنه إنما يعمل بأمر الله انتهى و للتأمل فيه أيضا مجال دليل الثانى أيضا وجوه منها أن شغل الذمه بالحق ثابت و هو مقتضى للبراء القطعية و لا براءة كذلك إلّا بالبسط على جميع الأصناف فتأمل و منها الآيه الشريفه حيث إن اللام للملك و العطف يقتضى الاشتراك و مقتضى الملكيه لكل واحد عدم جواز صرف حقه فى غيره و الجواب عنه بأن الآيه لبيان المصرف كما فى الزكاه ضعيف لكونه خلاف ظاهر الآيه و لا يعدل عن الظاهر إلّا بالدليل و هو فى الزكاه موجود و فى المقام مفقود فتدبر و منها ما ورد فى كيفيه قسمه الخمس على السهام مثل مرسله حماد بن عيسى و غيرها مما تقدم فهذا القول لا يخلو من قوه و إن كانت المسأله لا تخلو من شوب إشكال فتأمل ثم قوله و لو متفاوتا إشاره إلى جواز التفاضل فى البسط و هو مذهب الأكثرين حتى ممن منع من الاختصاص قيل لظاهر إطلاق الآيه فتأمل و الأولى الاستدلال عليه بصحيحه البنزطى المذكوره و بها يخرج عن أصاله الاشتغال فليتأمل و لا يجوز أن يحمل الخمس إلى غير بلده الذى وجب فيه الخمس عليه إلا مع عدم المستحق فيه فيجوز حينئذ إجماعا كما صرح به جماعه بل ربما يقال بوجوبه لكونه مقدمه لأداء الواجب و أما مع وجوده فيه فلا يجوز الحمل إلى غيره عند جماعه و يجوز عند آخرين مع الضمان لو تلف و منهم الحلى فى السرائر قال و لو أن إنسانا حمل ذلك إلى بلد آخر و وصل إلى مستحقه لم يكن عليه شىء إلّا أنه يكون ضامنا إن هلك مثل الزكاه و من هؤلاء من نفى الريب فيما لو حمل طلبا للمساواه بين المستحقين أو الأشدّ حاجه دليل الأول أن المستحق فى البلد مطالب بلسان الحاجه فنقله إلى غير هذا البلد تأخير لصاحب الحق عن حقه و فيه نظر لكونه فرع ثبوت الاختصاص بأهل البلد و هو أول النزاع دليل الثانى الأصل و لا معارض له سوى ما عرفت الجواب عنه و هل يعتبر الفقر فى اليتيم الذى هو أحد الأصناف فلا يعطى من الخمس إذا كان غنيا بالمعنى المذكور فى الزكاه أو لا- قولان أشهرهما الأول و دليله وجوه منها أصاله الاشتغال حيث إنه أعطى الغنى لم يحصل له القطع بالبراء بخلاف ما لو أعطى الفقير و فيه أن هذا فرع ثبوت الاشتغال و لم يثبت من الإطلاق سوى وجوب إعطاء اليتيم و منها ما دلّ على أن الخمس عوض الزكاه و مقتضاه اتحاد أهل الخمس و الزكاه فى جميع المصارف سوى ما صار سببا للتعويض و هو السياهه مضافا إلى أن الاستفادة منه أنه لو لا المانع لجاز أخذ الزكاه و قد تقدم أنها لا تحلّ لغنى إلّا فى موضع الاستثناء و فيه نظر لا لمنع العوضيه كما قيل لثبوتها من بعض الأخبار و شهاده الاعتبار بل لما تقدم من منع مساواه العوض مع المعوض عنه فى جميع الأحكام فتأمل و منها الأخبار الآتيه الداله على أن الإمام يقسمه بينهم على قدر حاجتهم و الفاضل له و المعوز عليه و إذا انتفت الحاجه انتفى النصيب و للتأمل فيه أيضا مجال و منها قوله عليه السلام فى مرسله حماد بن عيسى المتقدمه و جعل لفقراء قرابه الرسول نصف الخمس فأغناهم به عن صدقات الناس انتهى وجه الاستدلال أنه جعل النصف للفقراء فيعتبر الفقر و فيه أن منع غير الفقير إنما استفيد من المفهوم الوصفى و المشهور عدم حجيته بل المستدل أيضا قائل به فتدبر و منها أنه لو كان لليتيم أب غنى و لم يستحق شيئا لمكان العيولوله فإذا كان له مال كان بالحرمان أولى إذ وجود المال أنفع من وجود الأب مضافا إلى أن الحكمه فى شرع الخمس سدّ الخلل و فيه أن مثل هذا لا يصلح لإثبات الحكم الشرعى بل لا ينبغى للفقير التوجه إليه فى مقام الاستدلال دليل الثانى عموم الآيه الشريفه لمكان الجمع المحلى باللام و ظهورها حيث جعل فيها اليتامى قسيما للمساكين و أوجب عنه بأن العموم مخصص بما تقدم من الأدله و الظهور مصروف عنه بملاحظته

مضافا إلى ورود مثله في آية الزكاه مع الاتفاق على اعتبار الفقر في مستحقيها جميعا إلّا من خرج بالنص و الفتوى فيحتمل كون ذكر اليتيم قسيما لمزيد التأكيد كالأمر بالمحافظة على الصلاة و الصلاة الوسطى مع اندراجها في الصلاة المذكوره قبلها و للتأمل فيه مجال و المسأله لا تخلو عن شوب إشكال و أمر الاحتياط فيها واضح فتأمل و لا يعتبر الفقر في ابن السبيل في بلده إجماعا و هل يعتبر فقره في بلد يسلم إليه الخمس أو لا قولان أشهرهما الأول بل يظهر من بعضهم عدم الخلاف فيه و دليله ما تقدم إليه الإشارة في اليتيم مضافا إلى أنّ الخمس مساعده و خير فيختصّ به أهل الحاجه فليتأمل و الثاني ظاهر الحلى رحمه الله حيث قال و اليتامى و ابن السبيل يعطيهم مع الفقر و الغنى لأنّ الظاهر يتناولهم انتهى و المراد بالظاهر ظاهر الآيه على التقريب المتقدّم قال في الذخير و لعل المراد غنى ابن السبيل في بلده لا مطلقا انتهى فتأمل و لا تعتبر العداله مطلقا بلا خلاف فيه إلّا من قائل مجهول لم نعرفه قيل و لعله المرتضى لجريان ما استدل به لاعتبارها في الزكاه في المقام أيضا و قد عرفت ما فيه فيما سبق بالإطلاق سليم عن المعارض و القياس باطل سيّما مع عدم ثبوت الحكم في الأصل كما عرفت فلا شبهه في المسأله و في اعتبار الإيمان بالمعنى المتقدم في الزكاه تردد بل خلاف و اعتباره أحوط دليل المشترك كل ما تقدم لاشتراطه في الزكاه من الأخبار و شهاده الاعتبار و موردها و إن كان الزكاه إلّا أن المتدبر المنصف إذا تدبّر فيها تدبّر البصيره يحصل له القطع بأن الغرض حرمان المخالف مطلقا دليل الثاني إطلاق الآيه و غيرها من أدله الخمس و فيه أنّه مقيد بما تقدّم مضافا إلى أنّ صريح بعض الأخبار أنّ وضع الخمس إنما هو لأجل الكرامه و التنزه و لا كرامه للمخالف فتأمل

### [و يلحق بهذا الباب مسائل]

### [الأولى ما يختصّ به الإمام من الأنفال]

و يلحق بهذا الباب ثلاث مسائل المسأله الأولى في بيان ما يختصّ به الإمام من الأنفال من دون أن يشترك فيه شركاؤه في الخمس و الأنفال جمع النفل بفتح الفاء و سكنونها و هو لغه مطلق زياده يقال له نوافل الخير أى زيادته و منه يقال للعطيه النافله و للصلوات المتطوّع بها النوافل قال الله وَ هَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ نَافِلَةً أى زياده على ما سأل فإنّه كان دعى بإسحاق فاستجيب له و زيد يعقوب تفضلا من الله تعالى و يقال لولد الولد نافلة لكونه زياده على الولد و ربما يقال للصله من الحروف نافله و يطلق شرعا على مطلق الغنائم التى يملكها المسلمون قيل سمّيت الغنائم بذلك لأنّ المسلمين فضلوا بها على سائر الأمم الذين لم تحل لهم الغنائم و لكن قد غلب في الشرع استعماله فيما يختصّ بالنبي صلى الله عليه و آله مع وجوده و بالإمام القائم بالحق مقامه و هو أمور سبعة الأول ما ملك من الأرض و أخذت من الكفّار بغير قتال مطلقا سواء سلّمها أهلها الكفار للمسلمين طوعا مع بقائهم فيها كبلده البحرين كما في الروضه أو تركوها لهم ثم انجلوا عنها يقال جلا- فلان عن بلده إذا خرج عنه و مثله انجلى إلّا أنّ الأول قد يستعمل متعدّيا أيضا يقال جلوته أى أخرجته بخلاف الثاني فإنّه قاصر دائما و لا خلاف في أنّ هذه الأرض بقسميها للحجّه عليه السلام و الحجّه عليه مضافا إلى ذلك ما رواه في الكافي عنّ على بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه- قه عندى- عن محمد بن أبى عمير- المجمع- عن حفص بن البختري- قه- عن أبى عبد الله عليه السلام قال الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا- ركاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا ما بأيديهم و كلّ أرض خربه و بطون الأوديه فهو لرسول الله صلى الله عليه و آله و هو للإمام بعده يضعه حيث شاء انتهى و الوجيف و الإيجاف السير الشديد السريع و منه قوله فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ

أى فما مشيتم على تحصيله خيلا و لا ركابا و إنما مشيتم إليه على أرجلكم فلم تحصلوا أموالهم بالغلبه و القتال و لكن الله سلط رسله عليه و حوّاه (1) أموالهم كذا فى المجمع و الخيل الأفراس و الركاب الإبل و لا واحد لهما من لفظهما انتهى و ما رواه عنه أيضا عن أبيه عن حمّاد بن عيسى - المجمع - عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام فى حديث قال و للإمام

---

١- كذا فى الأصل و المصدر حوّله

صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها الجارية الفارहे و الدابّه الفارहे و الثوب و المتاع ممّا يحبّ أو يشتهى و ذلك له قبل القسمة و قبل إخراج الخمس و له أن يسد بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلّفه قلوبهم و غير ذلك مما ينوبه فإن بقي بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسّمه فى أهله و قسم الباقي على من ولى ذلك و إن بقي بعد سدّ النوائب شىء فلا شىء لهم إلى أن قال و له بعد الخمس الأنفال و الأنفال كلّ أرض خربه قد باد أهلها و كلّ أرض لم يوجف عليها بخيل و لا- ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال و له رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام و كلّ أرض ميتة لا ربّ لها و له صوافى الملوكة ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب لأنّ الغصب كلّه مردود و هو وارث من لا وارث له يعول من لا حيله له إلى آخره انتهى الجارية الفارहे الحسناء و يقال فره الدابّه إذا نشطت و قويت قيل و لم أرهم يستعملون هذه اللفظه فى الحرائر و يجوز أن يكون خصّ الإماء بهذه اللفظه كما خصّ البراذين و البغال و الهجن بالفاره دون أعراب الخيل فلا يقال فى العربى فاره بل جواد انتهى قال فى السرائر و قال بعض أصحابنا فى كتاب له الفرس الفاره و أهل اللغه يأبون هذا و يقولون إنّ الفرس لا- يقال له فاره بل يقال له فرس جواد انتهى و لكنّ أبى هذا ما فى مرسله المقنعه الآتية حيث عطف على الجارية الحسناء الفرس الفاره و ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن سندی بن محمد عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال سمعته يقول الفىء و الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه الدماء و قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه فهو كلّه من الفىء فهذا لله و لرسوله يضعه حيث شاء و هو الإمام بعد الرسول إلى آخره انتهى و ما رواه على بن إبراهيم فى تفسيره عن أبيه عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن إسحاق بن عمّار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأنفال فقال هى القرى التى قد خربت و انجلى أهلها فهى لله و للرسول و ما كان للمملوك فهو للإمام و ما كان من الأرض الخربه لم يوجف عليه بخيل و لا- ركاب و كل أرض لا ربّ لها و المعادن منها و من مات و ليس له مولى فماله من الأنفال انتهى و ما رواه العياشى فى تفسيره عن حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال سألته عن الأنفال فقال كلّ قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهى نفل نصفها يقسم بين الناس و نصفها للرسول انتهى فتأمل إلى غير ذلك من الأخبار مضافا إلى جملة من الأخبار المداله على أن الأرض كلّها للإمام خرج ما خرج بالدليل فبقى الباقي فتدبّر و الثانى الأرض الموات بفتح الميم و ضمه صفه كالجبان و الشجاع و هى التى باد أهلها يقال باد يبيد إذا هلك و منه قوله أن تبيد بهم و قولهم البيد للمفازة حيث إنه محلّ الهلاك و لا فرق فى الأهل الهالكين بين كونهم مسلمين أو كفارا و لا فرق فى هذه الأرض بين كونها مما سبق إحيائها بأهل معروف أو لم يسبق و لم يكن لها أهل معروف أو لم يعلم فيها شىء من ذلك ككثير من المفاوز و لا خلاف أيضا فى اختصاص هذه الأرض بالحجّه عليه السلام و الدليل عليه مضافا إلى ما تقدّم من الأخبار ما رواه العياشى فى تفسيره عن داود بن فرقد عن الصادق عليه السلام فى حديث قال قلت و ما الأنفال قال بطون الأودية و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و كلّ أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و كل أرض ميتة قد جلا أهلها و قطائع الملوكة انتهى و ما رواه عن أبى إبراهيم عليه السلام قال سألته عن الأنفال فقال ما كان من أرض باد أهلها فذلك الأنفال فهو لنا انتهى و ما رواه عن أبى أسامه زيد عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الأنفال فقال هو كلّ أرض خربه و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب انتهى و ما رواه عن أبى بصير عن الباقر عليه السلام قال لنا الأنفال قلت و ما الأنفال قال منها المعادن و الآجام

و كلّ أرض لا ربّ لها و كلّ أرض باد أهلها فهو لنا قال و فى روايه ابن سنان قال هى القرية التى قد جلا أهلها و هلكوا

فخرت فقال لله و للرسول انتهى إلى غير ذلك و الثالث رءوس الجبال و المراد بها رءوسها إلى أذيالها لا الرءوس خاصه كما قد يتوهم و التعبير به لموافقته النصوص و إلاً فلا قائل ظاهراً باختصاص الرءوس خاصه و كذلك ما فيها من النبات و الدليل عليه ما تقدم من الأخبار و إجماع علمائنا الأختيار و هل اختصاصها به عليه السلام مختص بما لو كانت فى الأراضى المملوكه له كالأرض الموات مثلاً أم لا فله مطلق الجبال و إن كانت عليها يد مسلم فى الأراضى التى يملكه قولان أولهما لمحمد بن إدريس فى السرائر قال و رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام التى ليست فى أملاك المسلمين بل التى كانت مستأجمه قبل فتح الأرض و المعادن التى فى بطون الأودية التى هى ملكه و كذلك رءوس الجبال فأما ما كان من ذلك فى أرض المسلمين و يد مسلم عليه فلا يستحقه عليه السلام بل ذلك فى الأرض المفتحة عنوه انتهى و الأكثرون على الثانى بل لا مخالف سوى من ذكر دليل الأوّل لزوم الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن و فيه نظر إذ لا وقع لهذا الأصل بعد ملاحظه الأخبار الداله على أن الأرض كلها للإمام فالأصل حيثنذ عموم الحكم بالنسبه إليه عليه السلام إلاً أن يخرج خارج بالدليل و ليست هذه الجبال منه فتأمل على أن مرجع الأصل المتمسك به إلى عدم جواز التصرف فيما ملكه المسلم بوجه من الوجوه و قد ناقش فيه بالنسبه إلى الجبال و أمثالها بعض أفاضل المتأخرين و فصل كلاماً يرجع حاصله إلى منع صحه التملك فى هذه الأمور فتدبر دليل الثانى إطلاق الأخبار و عمومها حيث لم يقيّد فيها الحكم بكونها فى الأراضى المملوكه مضافاً إلى لزوم خلو ذكر الجبال بعد ذكر الأراضى المملوكه له عن الفائده لدخولها فيها و العرب يستهجنون ما لا فائده فيه من الكلام و احتمال عطف الخاص على العام إنما يستقيم فى صورته ملاحظه فائده من الفوائد كالاهتمام و نحوه و هى فى المقام مفقوده كما لا يخفى و القول بأن الأخبار الوارده فى المسأله ضعيفه فلا وجه للتمسك بإطلاقها و إن جاز التمسك بها لإثبات أصل الحكم لمكان الإجماع الجابر لضعفها بالنسبه إليه شطط من الكلام إذ ضعفها بالنسبه إلى الإطلاق أيضاً مجبور بفتوى الأكثر بل الجميع سوى من ندر فإذن الحق فى القول الثانى و الرابع بطون الأودية جمع الوادى و هو الموضع الذى يسيل منه الماء بكثره و أصله من ودى الشىء إذا سال و قد يقال للماء الجارى أيضاً الوادى تسميه للحال باسم المحلّ و يحتمل الحقيقه أيضاً فتأمل و المراد بالبطون ما يشمل الأطراف أيضاً كما تقدم نظيره فتأمل و الدليل على اختصاص الحجه عليه السلام بها ما تقدم من النصّ و الإجماع و الكلام فى اشتراط كونها فى الأراضى المملوكه له عليه السلام ما مضى و الحق كما عرفت عدم الاشتراط لعموم قوله و بطون الأودية فى روايه على بن إبراهيم المتقدمه و غيرها فليتأمل و الخامس الإجماع بكسر الهمزه كالجبال و فتحها و قلب الثانى الألف كالآدم جمع الأجم كالقصب جمع الأجمه بالتحريك المفتوح و هى الأرض الملتفه بالقصب و غيره و يقال لها بالفارسيه بيشه و الكلام هنا دليلاً و خلافاً فى الاشتراط و عدمه نظير ما تقدم فلا حاجه إلى الإعادة و السادس ما يخصّ به ملوك أهل الحرب و سلاطينهم من الصوافى و هى الأموال المنقوله التى يصطفيها لنفسه كالفرس الجواد و السيف المحلّى و نحوهما و القطائع و هى الأراضى التى يصطفيها لنفسه و يطلق عليها الصوافى أيضاً و لا خلاف فى اختصاصه عليه السلام بها بل ادعى عليه جماعه الإجماع و الدليل عليه مضافاً إلى ما تقدم ما رواه الشيخ ياسناده عن محمد بن على بن محبوب عن أحمد بن هلال عن محمد بن أبى عمير عن أبان بن عثمان عن أبى بصير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن صفو المال قال

الإمام يأخذ الجارية الروقه و المركب الفاره و السيف القاطع و الدرع قبل أن تقسم الغنيمه فهذا صفو المال انتهى يقال راقنى جماله أى أعجبنى و ما رواه فى المقنعه عن الصادق عليه السلام قال نحن قوم فرض الله طاعتنا فى القرآن لنا الأنفال و لنا صفو المال يعنى بصفوها ما أحب الإمام من الغنائم و اصطفاه لنفسه قبل القسمة من الجارية الحسناء و الفرس الفاره و الثوب الحسن و ما أشبه ذلك على ما جاء به الأثر عن الساده عليهم السلام انتهى ثم هذا فى الصوافى و القطائع غير المغصوبه من المسلم أو المعاهد مع أهل الإسلام كأهل الجزية بخلاف المغصوبه فإنها مردوده إلى صاحبها مطلقا كما هو المصرح به فى روايه حماد بن عيسى المتقدمه و هل يلحق بالملوك الحكام و الأمراء أم لا و جهان فتأمل و السابع ميراث من لا وارث خاصا له و قد تقدّم ما يدلّ عليه أيضا مضافا إلى الإجماع و هذه هى الأمور الخاصه بالإمام عليه السلام بلا خلاف فيها و فى اختصاصه عليه السلام بالمعادن التى فى غير الأراضى المذكور أنها له عليه السلام تردد و خلاف أشبهه عند الماتن و جماعه و منهم الحلّى فى السرائر و الشهيديان فى اللمعتين أن الناس فيها شرع بالفتحتين و قد تسكن الرء أى متساوون لا فضل لأحدهم حتى الإمام على الآخر و هو مصدر يستوى فيه المفرد و المذكر و ضدّهما و ذهب جماعه منهم الديلمى و القاضى على ما حكى عنهما إلى أنها من الأنفال المختصه به عليه السلام و محلّ الخلاف كما قيل غير المعادن المملوكه تبعا للأرض بالإحياء فإنّها مختصّه بمالكها فتأمل دليل الأوّل مضافا إلى أصاله عدم الاختصاص السليمه عن المعارض المعتمدّ به الأخبار المتقدمه الداله على وجوب الخمس فى المعادن و هذا يتنافى اختصاصه عليه السلام بها ضروره عدم معقوليه وجوب الخمس فى مال الشخص على غيره مضافا إلى أنّ الأخبار الواردة فى الأنفال أكثرها خال عن ذكر المعادن و أوجب عن الأصل بما يأتى إليه الإشاره و عن أخبار وجوب الخمس فى المعادن بأنّ هذا مقصور على صورته إذن الإمام عليه السلام فالحكم فى المعدن كالحكم فى الغنيمه حيث إنّ مجموعها للإمام إذا كانت بدون إذن و خمسها له إذا كانت بإذنه و الحاصل أن مقتضى الجمع بين ما دلّ على أن المعادن للإمام و ما دلّ على أنّها لغيره حمل الأوّل على أنّ المراد من كونها للإمام عليه السلام أن له التصرف فيها بالإذن و المنع يأذن لمن يشاء و يمنع من يشاء و الثانى على صورته تحقّق الإذن و فيه نظر لا يخفى وجهه و عن خلوّ أكثر الأخبار بأنّه لا دلالة فيه على عدم الاختصاص كما لا يخفى على من تدبّر الأخبار الفقهيّه و الأولى الاستدلال عليه بعموم الأخبار الداله على أنّ الأرض كلّها للإمام خرج ما خرج و ليس منه محلّ النزاع فتأمل دليل الثانى الروايات المتقدمه المشتمله على المعادن و أوجب عنها بأنها ضعيفه سندا فلا تصلح لدفع الأصل و فيه أنّ روايه إسحاق موثقه و الموثقه حجه كما حقق فى محلّه و أوجب عنها بأنّ النسخ فيها مختلفه ففى بعضها و المعادن فيها و فى بعضها و المعادن منها و هى على الأوّل إنما تدل على اختصاصه بالمعادن التى فى الأرض المملوكه له عليه السلام و لا كلام فيه و الثانى و إن كان فيه دلالة على المدعى نظرا إلى رجوع الضمير إلى الأنفال

إلّا أنّه يحتمل رجوعه إلى الأرض أيضا و يقربه قرب المرجع الذى هو المرجع فى المرجعين المختلفين بالقرب و البعد و أنّ الأصل فى الواو العطف فلو أرجعناه إلى الأنفال يلزم كونها للاستيناف مع أنّه لا حاجة إلى كلمه منها بعد كون المقام فى عدّ الأنفال فتأمل ثم لا فرق فيما ذكر بين المعادن الظاهره كالماء و القير و الملح و الباطنه كالذهب و الفضة و اعلم أن الأصحاب قد اختلفوا فى الغنيمه المحوزة فى القتال بدون إذن الإمام بعد اتّفاقهم على أنّ المحوزة بإذنه عليه السلام ليس له فيها إلّا الخمس فذهب العلّامة رحمه الله فى المنتهى على ما حكى عنه إلى أنّ المحوزة بدون الإذن كالمحوزة به فى عدم استحقاق الإمام منها سوى الخمس و استجوده فى المدارك و قيل و القائل الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد و الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى و علم الهدى على بن محمد بن الحسين الملقّب بالمرتضى رحمه الله أنّه إذا غزا قوم بغير إذنه فغنيمتهم له عليه السلام و هذا هو المشهور بين أصحابنا بل ادّعى جماعه أنّه لا-قائل بخلافه و آخرون عدم الخلاف قيل و فى السرائر ادّعى الإجماع عليه و لكنّى لم أجده بل عبارته فى هذا الباب هكذا و إذا قاتل أهل حرب بغير أمر الإمام فغنموا كانت الغنيمه خاصّه للإمام دون غيره انتهى و فى كتاب الجهاد هكذا: و متى جاهدوا مع عدم الإمام و عدم من نصبه للجهاد فظفروا و غنموا كانت الغنيمه كلّها للإمام خاصّه و لا يستحقّون منها شيئا أصلا فتأمل دليل الأوّل وجوه منها أصله عدم الاختصاص و فيه ما تعرف و منها إطلاق الآيه و فيه مضافا إلى ما يأتى أن المتبادر من حال المخاطبين المشافهين بهذا الخطاب إذنه من النبى صلى الله عليه و آله فيجب تقييده به فتدبّر و منها ما رواه الشيخ بإسناده الصحيح عن سعد بن عبد الله عن على بن إسماعيل عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الصادق عليه السلام فى الرجل من أصحابنا يكون فى لوائهم و يكون معهم فيصيب غنيمه قال يؤدى خمسا و يطيب له انتهى و فيه مضافا إلى ندوره و عدم مقاومته لما يأتى أنّه محتمل لحمله على تحليل الإمام عليه السلام لذلك الرجل لكونه من الشيعة فتدبّر و منها قوله عليه السلام فى روايه على بن مهزيار المتقدمه و مثل عدوّ يصطلم فيؤخذ ماله انتهى و فيه ما ترى و بعضهم جعله تأييدا للمدعى فتأمل و دليل الثانى أيضا وجوه منها الروايه التى رواها الشيخ بإسناده الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن أحمد بن يسار عن يعقوب عن العباس الوراق عن رجل سمّاه عن أبى عبد الله عليه السلام قال إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلّها للإمام و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام الخمس انتهى و أجب عنها بأنّها مقطوعه حيث وقع فيها الإرسال فى آخر السند بإبهام المروى عنه الراوى عن المعصوم عليه السلام و يسمّى هذا القسم من السند بالمنقطع أيضا و ضابطه كون الساقط مطلقا سواء كان بالإبهام أو بالحذف فى آخر السند و قد يطلق على الموقوف على التابعى و هو من لم يصاحب النبى صلى الله عليه و آله و لكن صاحب مصاحبه صلى الله عليه و آله و من فى حكمه كتابعى مصاحب الإمام عليه السلام و المشهور ما تقدّم و المرسل أعتم منه بالمعنى الأعمّ و إن اختص بمعناه الأخص بما سقطت روايتها أجمع أو الآخر و لا فرق فى الساقط مطلقا بين كونه واحدا أو أكثر و لكن يسمّى ما تعدّد منه الساقط مطلقا أو فى الوسط بالمعضل و أمّا المعلق فهو ما سقط من أوّله مطلقا و لتفصيل هذا محل آخر و حاصل الجواب يرجع إلى أنّ مثل هذا الخبر لكونه مقطوعا لا نعرف حال الراوى فيه مع عدم كون الراوى عنه من أصحاب الإجماع لا يصلح مقيدا لإطلاق الآيه و دافعا لقضيّه الأصل و فيه نظر فإنّ ضعف السند قد انجبر بالشهره العظيمه و بالإجماع المحككى فتدبّر و منها ما رواه فى الكافى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن ابن محبوب عن معاويه بن وهب قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام السريّه بيعتها الإمام فيصبيون غنائم كيف يقسّم قال إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرسول صلى الله عليه و آله



و قسّم بينهم ثلاثة أخماس و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كلّ ما غنموا للإمام يجعله حيث أحبّ انتهى و فيه نظر إذ مورده عدم القتال و الكلام في المحوزه به فتدبر و السريه كالبقيه القطعه من الجيش فعياله بمعنى الفاعله أى الساريه و منها الإجماع المتقدم إلى حكايته الإشاره و فيه ما ترى قال الماتن معترضاً عليه و بعض المتأخرين يستسلف صحه الدعوى مع إنكاره لخبر الواحد فيحتج لقوله بدعوى إجماع الإماميه و ذلك مرتكب فاحش إذ هو يقول إنّ الإجماع إنما يكون حجه إذا علم أنّ الإمام في الجملة فإن كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا- يكون علمه حجه على من لم يعلم انتهى ثم لا- فرق في الحكم المذكور بين كون الإمام حاضراً أو غائباً كزماننا و ما أشبهه و به صرح جماعه أيضاً

### [المسأله الثانيه لا يجوز التصرف فيما يختص به الإمام عليه السلام]

المسأله الثانيه لا يجوز التصرف فيما يختص به الإمام عليه السلام من الأمور المذكوره مع وجوده أى زمن حضوره و إلّا فالحجّه قائمه إلى يوم القيامه إلا ياذنه عليه السلام و الكلام في الاستثناء واضح ضرورى و فى المستثنى منه إجماعى و يدلّ عليه أنّه قد فرضنا كون تلك الأمور خاصّه للإمام مملوكه له و ما هذا شأنه لا يجوز التصرف فيه بحكم العقل و الشرع مثل ما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير إلا ياذنه من قوله عز و جل **لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ** و قوله صلى الله عليه و آله لا يحلّ مال امرئ مسلم إلّا عن طيب نفسه إلى غير ذلك مضافاً إلى الأخبار المتكاثره بل المتواتره الوارده في التشديد في حقوقهم و التأكيد في إيصالها إليهم مثل روايه على بن مهزيار المتقدم بعضها و فى آخره و أمّا الغنائم و الفوائد فهى واجبه عليهم فى كل عام قال الله تعالى **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَىٰ آخِرِهِ وَ الْغَنَائِمُ وَ الْفَوَائِدُ يَرْحِمُكَ اللَّهُ فَهِيَ الْغَنِيمَةُ يَغْنَمُهَا الْمَرْءُ وَ الْفَائِدَةُ يَفِيدُهَا وَ الْجَائِزَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ لِلْإِنْسَانِ الَّتِي لَهَا خَطَرٌ وَ الْمِيرَاثُ الَّذِي لَا يَحْتَسِبُ مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَ لَا ابْنٍ وَ مِثْلُ عَدُوٍّ يَصْطَلِمُ فَيُؤْخَذُ مَالُهُ وَ مِثْلُ مَالٍ يَأْخُذُ وَ لَا يَعْرِفُ لَهُ صَاحِبٌ وَ مَا صَارَ إِلَىٰ مَوَالِيٍّ مِنْ أَمْوَالِ الْخَرْمِيَةِ الْفَسَقَةِ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَمْوَالًا عَظِيمًا صَارَتْ إِلَىٰ قَوْمٍ مِنْ مَوَالِيٍّ فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُوصِلْهُ إِلَىٰ وَكَيْلِيٍّ وَ مَنْ كَانَ نَائِبًا بَعِيدَ الشَّقَةِ فَلْيَتَعَمَّدْ لِيَصَالَهُ وَ لَوْ بَعْدَ حِينٍ فَإِنَّ نِيَّةَ الْيَوْمِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ** انتهى و روايه هاشم المتقدمه و فيها أحدهم يشب على أموال آل محمد إلى قوله و الله ليسألّهم الله يوم القيامه عن ذلك سؤالاً حيثما انتهى و ما رواه فى الكافى عن محمد بن الحسن بن محبوب و عن على بن محمد عن سهل بن زياد عن أحمد بن المشنى عن محمد بن يزيد الطبرى قال كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن عليه السلام يسأله الإذن فى الخمس فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم إنّ الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب و على الضيق الهّم لا يحلّ مال إلّا من وجه أحله الله إنّ الخمس عوننا على ديننا و على عيالنا و على موالينا و ما نبذله و نشترى من أعراضنا ممن نخاف سطوته فلا- تزودوه عنّا و لا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه فإنّ إخراجهم رزقكم إلى آخره انتهى و ما رواه أيضاً بالإسناد المذكور عن محمد بن يزيد قال قدم قوم من خراسان على أبى الحسن عليه السلام فسألوه أن يجعلهم فى حلّ من الخمس فقال ما أمحلّ هذا تمحضونا المؤدّه بألسنتكم و تزودون عنّا حقّاً جعله الله لنا و جعلنا له و هو الخمس لا نجعل أحداً منكم فى حلّ انتهى و ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن على بن محبوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن القاسم عن أبان بن عثمان عن أبى بصير عن الباقر عليه السلام قال سمعته يقول من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله اشترى ما لا يحلّ له انتهى و ما رواه الصدوق فى كتاب كمال الدين عن محمد بن أحمد السنانى و جماعه عن أبى الحسين محمد بن جعفر الأسدى قال كان فيما ورد على الشيخ أبى جعفر محمد بن عثمان العمرى فى جواب مسألتى إلى صاحب الدار عليه السلام

و أما ما سألت عنه من أمر من يستحل ما في يده من أموالنا و يتصرّف فيه تصرفه في ماله من غير أمرنا فمن فعل ذلك فهو ملعون و نحن خصماؤه فقد قال النبي صلى الله عليه و آله المستحلّ من عترتي ما حرم الله ملعون على لسانى و لسان

كل نبي مجاب فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا و كانت لعنه الله عليه يقول الله أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ أَمْرِ الضِّيَاعِ الَّتِي لَنَا حَيْثُنَا هَلْ يَجُوزُ الْقِيَامُ بِعَمَارَتِهَا وَ أَدَاءُ الْخَرَاكِ مِنْهَا وَ صَرَفُ مَا يَفْضَلُ مِنْ دَخْلِهَا إِلَى النَّاحِيَةِ احْتِسَابًا لِلْأَجْرِ وَ تَقَرُّبًا إِلَيْكُمْ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَكَيْفَ يَحِلُّ ذَلِكَ فِي مَالِنَا إِنَّهُ مِنْ فِعْلِ شَيْئٍ مِنْ ذَلِكَ لَغَيْرِ أَمْرِنَا فَقَدْ اسْتَحَلَّ مِنَّا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ وَ مِنْ أَكْلِ مَنْ مَالِنَا شَيْئًا فَإِنَّمَا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَارًا وَ سَيُصَلِّي سَعِيرًا انْتَهَى وَ مَا رَوَاهُ الْمَفِيدُ فِي الْمَقْنَعَةِ مَرْسَلًا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ قُوتِلَ عَلَيْهِ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَإِنَّ لَنَا خَمْسَةً وَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الْخَمْسِ شَيْئًا حَتَّى يَصِلَ إِلَيْنَا نَصِينَا انْتَهَى فَلْيَتَدَبَّرْ ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ فِي زَمَنِ حَضُورِ الْمُعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَمَّا فِي حَالِ الْغَيْبِ فَإِنْ كَانَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَبِيلِ الْأَرْضِيِّ الْمَيِّتَةِ فَيَأْتِي الْحُكْمُ فِيهِ فِي كِتَابِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا يَأْتِي فِي كِتَابِ الْإِرْثِ حُكْمُ مَالٍ مِنْ مَاتَ وَ لَا وَارِثَ لَهُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَعَنِ ابْنِ الْجَنِيدِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى الشَّيْعَةَ وَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْمَنَاحِكِ خَاصَّةً لِلشَّيْعَةِ خَاصَّةً وَ ادَّعَى الْعَلَامَةُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْلِيلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِيَّاهَا لِشَيْعَتِهِمْ مُطْلَقًا فِي الْحَضُورِ وَ الْغَيْبِ وَ الْحَقُّ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الطُّوسِيُّ فِي النَّهَائِيِّ بِالْمَنَاحِكِ الْمَسَاكِنِ وَ الْمُتَاجِرِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ جَمَلِهِ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا فِي حَالِ ظُهُورِ الْإِمَامِ وَ أَمَّا فِي حَالِ الْغَيْبِ فَقَدْ رَخَّصُوا لِشَيْعَتِهِمُ التَّصَرُّفَ فِي حَقُوقِهِمْ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأَخْمَاسِ وَ غَيْرِهَا فِيمَا لَا يَدْرِي لَهُمْ مِنْهُ مِنَ الْمَنَاحِكِ وَ الْمُتَاجِرِ وَ الْمَسَاكِنِ فَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَى حَالِ انْتِهَائِهِ وَ إِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَلِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي السَّرَائِرِ قَالَ بَعْدَ كَلَامِهِ لَهُ هَذَا إِذَا كَانَ فِي حَالِهِ ظُهُورُ الْإِمَامِ وَ انْبِسَاطُ يَدِهِ وَ أَمَّا فِي حَالِ الْغَيْبِ وَ زَمَانِهَا وَ اسْتِتَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَعْدَائِهِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ فَقَدْ رَخَّصُوا لِشَيْعَتِهِمُ التَّصَرُّفَ فِي حَقُوقِهِمْ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأَخْمَاسِ وَ غَيْرِهَا فِيمَا لَا يَدْرِي لَهُمْ مِنْهُ مِنَ الْمَنَاحِكِ وَ الْمُتَاجِرِ وَ الْمَرَادُ بِالْمَتَاجِرِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْإِنْسَانُ مِمَّا فِي حَقُوقِهِمْ وَ يَتَجَرَّ فِي ذَلِكَ وَ لَا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ إِذَا رُبِحَ فِي ذَلِكَ الْمَتَجَرَّ شَيْئًا لَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْخَمْسُ فَلْيَحْضَلْ مَا قَلْنَا فَرُبَّمَا اشْتَبَهَ وَ الْمَسَاكِنُ فَأَمَّا مَا عَدَا الثَّلَاثَةَ الْأَشْيَاءَ فَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَى حَالِ انْتِهَائِهِ وَ اخْتَارَهُ أَيْضًا مِنْ مُتَأَخَّرِي الْمُتَأَخَّرِينَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَحْلِيلِ كُلِّ مَا يَخْتَصُّ بِهِمُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ لَا وَ سَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ الْمَرَادُ بِالْمَنَاحِكِ الْجَوَارِي الْمَسِيئَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مُطْلَقًا بِقِتَالٍ أَوْ غَيْرِهِ وَ رُبَّمَا يَفْسِّرُ بِمَهْرِ الزَّوْجَةِ وَ ثَمَنِ السَّرَارِيِّ جَمْعُ السَّرِيهِ بِضَمِّ السِّينِ وَ هِيَ كَمَا فِي جَمَلِهِ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ الْأَمَّةِ مَنْسُوبَةٌ إِلَى السَّرِّ وَ هُوَ الْجَمَاعُ أَوْ الْإِخْفَاءُ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيرًا مَا يَسْرُّهَا وَ يَسْتَرُّهَا عَنِ الْحَرِّهِ وَ إِنَّمَا ضُمَّتْ سِينُهُ لِأَنَّ الْأَبْنِيَّةَ تَغْيِيرُ فِي النَّسَبِ انْتَهَى وَ حَيْثُ ذَكَرْنَا فَالْمَرَادُ بِنَفْيِ الْبَأْسِ بِهَا أَنَّهَا تَسْتَنِي مِنْ أَرْبَاحِ التَّجَارَاتِ الَّتِي تَقْدَمُ أَنَّ فِيهَا الْخَمْسُ وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي اسْتِثْنَاءِ مِثْلِ ذَلِكَ مَفْصَلًا وَ بِالْمَسَاكِنِ أَمَّا الْأَرْضِيُّ الْمَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ فَرُجِعَ إِلَى الْأَرْضِيِّ الْمُبَاحِ فِي زَمَنِ الْغَيْبِ كَمَا يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ أَوْ مَا يَخْتَصُّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَرْبَاحِ بِمَعْنَى أَنَّهُ ثَمَنِ الْمَسْكَنِ وَ نَحْوَهُ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ يَسْتَنِي فَيَرْجِعُ إِلَى مَا عَرَفْتَ وَ بِالْمَتَاجِرِ أَمَّا مَا يَشْتَرِي مِنَ الْغَنِيمَةِ

المأخوذه من أهل الحرب في حال الغيبه أو شراء ما يجب فيه الخمس ممن لم يخرج خمسه فلا يجب على المشتري إخراج من العين بل من ربحه و نمائه كما تقدّم و كيف كان فـدليل الأوّل مضافا إلى الأصل ما أشار إليه بقوله على ما حكى عنه جماعة و تحليل من لا- يملك جميعه عندي غير مبرّنا من و جب عليه حقّ منه لغير المحلّل لأنّ التحليل إنّما هو ممّا يملكه المحلّل لا ما لا يملك و إنّما إليه و لايه قبضه و تفرّقه في أهل الدين سمّاهم الله له انتهى و حاصله يرجع إلى أنّه لا يصحّ التحليل إلا لصاحب الحقّ في زمانه إذ لا يجوز تحليل ما يملكه غيره قال الماتن بعد نقل هذا و هذا ليس بشي ء لأنّ الإمام لا يحلّ إلّا ما يعلم أنّ له الولايه في تحليله و لو لم يكن له ذلك اقتصر في التحليل على زمانه و لم يقَيِّده بالدوام انتهى و حاصله يرجع إلى أنّ الأخبار الآتيه الدالّه على التحليل لاستفاضتها بل تواترها لا ينبغي إنكارها و عليه فلا ينبغي الريب في أنّهم عليهم السلام أحلّوا لشيعتهم أمورا و لو في الجملة و إن اختلفوا في متعلّق التحليل هل هو المناكح خاصّه أو هي و المساكن و المتاجر خاصّه أو غير ذلك ممّا تعرفه عن قريب و بعد ثبوت ذلك فالمناقشه في التحليل بأنّه لا معنى له بالنسبه إلى الأزمنه الآتيه اعتراض على الإمام عليه السلام و نسبه له إلى التصرف فيما لا يجوز له التصرف مع أنّه سيّد الأنام و قدوه الأعلام لأهل الإسلام على أنّ الأئمّه عليهم السلام أحياء عند ربّهم يرزقون من فيوضات الحقّ تعالى إلى يوم القيامة لا تخلو الأرض منهم فما من زمان سبق و لا يأتي إلّا و هم فيه حضور حاكمون متصرفون حضور الله و حكمه و تصرفه حيث إنّهم باقون ببقاء الله أو إبقائه على ما حقّقنا ذلك في جملة من رسائلنا الشريفه مضافا إلى أنّ الأرض و ما فيها لله يورثها من يشاء من عباده و هم هم قطعاً كما لا يخفى على من تدبّر في الأخبار المرويّه عنهم و المستفاد من جملة منها أنّهم مالكون لها ملكا حقيقيا و سائر الخلق ملكهم على وجه المجاز و الإعارة و الإباحه فكيف لا يجوز لهم عليهم السلام التصرف فيما ملكهم الله كيف شاءوا و حيث شاءوا و فيمن شاءوا و العجب من أمثال من ينسب نفسه إلى العلماء المقتدين بالأئمّه الطيبين حيث يتفوّهون بما يأباه العقل السليم و الشرع القويم و ليس هذا إلّا لعدم ثبوت الأخبار المحلّله أو لقلّه المعرفه بمراتب الأئمّه و لا مجال للقول بالأوّل لما تقدم فيتعين الثانی و لا ريب أنّ أمثال ذلك ممّا كثر في كلمات القدماء من العلماء كما لا يخفى على المتدبّر و نعوذ بالله من مثل هذا و بالجملة لا شبهه في بطلان هذا القول و فساده إذ الإمام عليه السلام لا يسأل عمّا يفعل و لا ينبه على ما يعمل بل يجب علينا التسليم لكلّ ما قالوه و الانقياد لكلّ ما عملوه و قد صرح عليه السلام به في روايه الكابلي المتقدمه و فيها فإنّه إنّما يعمل بأمر الله انتهى دليل الثانی و جهان الأوّل الأخبار الوارده في هذا الباب مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف عن حمّاد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن أبي بصير و زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قال

أمير المؤمنين هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا ألا وإن شيعتنا من ذلك و آباءهم في حل انتهى و ما رواه بإسناده عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي (١) الوشاء عن أحمد بن عائذ عن أبي سلمه سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رجل و أنا حاضر حلل لي الفروج ففزع عليه السلام فقال له رجل ليس يسألك أن يعترض الطريق إنما يسألك خادما يشتريها أو إمراه يتزوجها أو ميراثا يصيبه أو تجاره أو شيئا أعطيه فقال هذا لشيعتنا حلال إلى آخره انتهى و ما رواه أيضا عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد (٢) عن الحسين بن سعيد عن فضاله بن أيوب عن عمر بن أبان الكلبي عن ضريس الكناسي قال قال الصادق عليه السلام أتدرى من أين دخل على الناس الزنا فقلت لا أدري فقال من قبل خمسينا أهل البيت إلا لشيعتنا الأطينين فإنه محلل لهم و لميلادهم انتهى و ما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي عماره محمد بن أحمد العجلي عن الحارث بن المغيرة النصرى عن الصادق عليه السلام قال قلت له إن لنا أموالا من غلات و تجارات و نحو ذلك و قد علمت أن لك فيها حقا قال فلم أحلنا إذا لشيعتنا إنما لتطيب ولادتهم و كل من والى آبائى فهو فى حل مّا فى أيديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب انتهى و ما رواه بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي الوشاء عن القاسم بن يزيد عن الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام قال من وجد برد حنبا فى كبده فليحمد الله على أول النعم قال قلت جعلت فداك ما أول النعم قال طيب الولاده ثم قال عليه السلام قال أمير المؤمنين لفاطمه عليها السلام أحلى نصيبك من الفىء لآباء شيعتنا ليطيبوا ثم قال أبو عبد الله عليه السلام إنا أحلنا أمهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا انتهى و ما رواه العسكرى عليه السلام فى تفسيره عن آباءه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لرسول الله صلى الله عليه و آله قد علمت يا رسول الله أنه سيكون بعدك ملك عضوض و جبر فيستولى على خمسى من السبى و الغنائم و يبيعونه فلا يحل لمشتريه لأن نصيبى فيه فقد وهبت نصيبى منه لكل من ملك شيئا من ذلك من شيعتى لتحل لهم منافعهم من مأكلا و مشرب و لتطيب مواليدهم و لا يكون أولادهم أولاد حرام إلى آخره انتهى و العضوض بالضادين المعجمتين الشديد إلى غير ذلك من الأخبار فليلاحظ الثانى أن هذا هو طريق الجمع بين الأخبار المحلله للخمس مطلقا الآتى إلى بعضها الإشاره و الأخبار المؤكده فى إخراج المشدده على محلله فتدبر دليل الثالث وجوه منها عموم الأخبار المحلله للخمس مطلقا خرج منها ما عدا هذه الثلاثه إجماعا بيقين هى مندرجه تحتها فتأمل و منها أن القول بعدم الإباحه فى هذه الثلاثه موجب للعسر و الحرج لمكان ابتلاء الناس بها غالبا فتدبر و منها أن هذا مقتضى الجمع بين الأخبار فتأمل ثم إن ما ذكر من التحليل هل يختص بزمن الغيبه أو يعم زمن الحضور أيضا قولان مقتضى أخبار المسأله الثانى مضافا إلى اقتضاء المصلحه ذلك كما لا يخفى و لا حاجه مهمه فى تحقيق هذه المسأله كتدقيق أن مقتضى التحليل هل هو الإباحه المطلقه أو التمليك و هل يسقط الخمس من الذمه أيضا كما يسقط من العين أو لا وجهان بل قولان يأتى الكلام فيهما

### [الثالثه يجب أن يصرف نصيب الإمام من الخمس إليه عليه السلام مع وجوده]

المسأله الثالثه يجب أن يصرف نصيب الإمام من الخمس إليه عليه السلام مع وجوده إجماعا ضروره أن الحق يلزم إيصاله إلى صاحبه و كذلك نصيب شركائه كما يستفاد من أخبار وجوب الخمس بعضها و حيث حمل إليه فهل له ما يفضل عن كفايه الأصناف الثلاثه المذكورين من نصيبهم و عليه الإتمام لو أعوز بالبناء للفاعل أى نقص و أصل العوز العدم أو ليس له ذاك و لا عليه ذا قولان أشهرهما الأول بل لا مخالف فيه سوى الحللى رحمه الله دليل المشهور ما رواه فى الكافي عن علي بن إبراهيم عن

١- كذا في المصدر وفي الأصل علي بن الوشاء

٢- (مش) في المصدر ذكرت كنيته أبو جعفر

حمّاد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح عليه السلام في حديث قال يقسم بينهم على الكتاب و السنّه ما يستغنون به في سنتهم فإن فضل عنهم شىء فهو للوالى فإن عجز و نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به و إنما صار عليه أن يمونهم لأن له ما فضل عنهم انتهى و ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفع الحديث قال قال عليه السلام فأما الخمس فيقسم سته أسهم سهم لله و سهم للرسول إلى قوله فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فإن فضل شىء فهو له و إن نقص عنهم و لم يكفهم أتمه لهم من عنده كما صار له الفضل كذلك يلزمه النقصان انتهى و ضعفهما بالإرسال و القطع مجبور بما تقدّم إليه الإشاره على أن المرسل فى الأوّل هو حمّاد بن عيسى و قد تكرّر منّا القول بأنّه من أصحاب الإجماع لا يرسل إلّا عن ثقة فتأمل و قد أشار إلى ذلك الماتن فى المعبر فقال بعد الإشاره إلى الطعن فى الروايتين و الذى ينبغى العمل به اتباع ما نقله الأصحاب و أفتى به الفضلاء و لم نعلم من باقى العلماء ردّا لما ذكر من كون الإمام يأخذ ما فضل و يتمّ ما أعوز و إذا سلم النقل من المعارض و من المنكر لم يقدر إرسال الروايه الموافقه لفتواهم و إنا نعلم مذهب أبى حنيفه و الشافعى و إن كان الناقل عنه واحدا و ربما يعلم الناقل عنه بلا فصل و إن علمنا نقل المتأخرين عنه و ليس كلما أسند عن مجهول لا نعلم نسبته إلى صاحب مقاله و لو قال إنسان لا أعلم مذهب أبى هاشم فى الكلام و لا مذهب الشافعى فى الفقه لأنّه لم ينقل مسندا كان متجاهلا و كذا مذهب أهل البيت ينسب إليهم بحكايه بعض شيعتهم سواء أرسل أو أسند إذا لم ينقل عنهم ما يعارضه و لا- رده الفضلاء انتهى فتدبر دليل الحلى و جوه مرجعها إلى الأصل المستفاد من عموم الكتاب و السنه الدالّين على أنه لا حق لأحد فى مال الغير السليم عن المعارض سوى ما تقدّم و هو لضعفه لا يصلح للمعارضه قال فى السرائر و على الإمام أن يقسم سهامهم فيهم على قدر كفايتهم و مئوتهم فى السنه على الاقتصاد فإن فضل من ذلك شىء كان هو الحافظ له و المتولى يحفظه عليهم و لا يجوز أن يتملك منه شيئا لنفسه لأنّ الحق لهم فلا يجوز له أن يأخذ من مالهم شيئا و ما يوجد فى كتب بعض أصحابنا من القول المسطور فإن فضل من ذلك شىء كان له خاصّه معناه كان له القيام عليه و الولايه لحفظه و التدبير دون رقبته و قد يضاف الشىء إلى الغير بأن يكون قائما عليه و متوليا لحفظه فيقال إنّه له و فى القرآن مثل ذلك قال الله تعالى وَ لَّا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ فَأُضَافَ الْمَالُ إِلَيْنَا و إن كان مالا لليتيم و لا يملك المتولّى و الوصى رقبته بحال بغير خلاف بل أضافه إلينا لأنّ القوام عليه و الحفاظه له لنا و مثله فى كلام العرب كثير و يدلّ على ما قلناه أنّه لا خلاف بين المسلمين و لا- بين الشيعة خاصّه أنّ سهام هؤلاء أعنى اليتامى و المساكين و أبناء السبيل من بنى هاشم عندنا خاصّه لا يستحق الإمام منها شيئا جملة بل له سهمه و لهم سهمهم لأنّ الله كما ملكه سهمه بلام الملك و الاستحقاق ملكهم سهمهم بذلك اللام الذى الواو نائب عنه لأنّ المعطوف فى لسان العرب له حكم المعطوف عليه بغير خلاف و قد يوجد أيضا فى سواد الكتب و شواذ الأخبار و إن نقص كان عليه أن يتمّ من خاصّيته و هذا غير صحيح و الكلام عليه ما تقدّم قبله بلا فصل لأنّ الله ملكه سهمه بلام الملك و الاستحقاق بنصّ القرآن و الأصل

براءة الذمه للإمام و براءة ذمه غيره إلاً بدليل شرعي و ذلك مفقود هاهنا قوله تعالى لا يَسْتَمْلِكُمْ أَمْوَالُكُمْ دليلاً أيضاً و القرآن و الإجماع من أصحابنا دليلاً على استحقاقه عليه السلام لنصف الخمس فمن أخرج منه شيئاً و شغل ذمته بتمام كفايه الغير الذين لا- يجب عليه نفقتهم و لا هم ممن يجبر الإنسان على نفقته يحتاج إلى دليل و لن نجده بحمد الله تعالى بل دونه خرط القتاد أو المكابره و العناد و ما يوجد في سواد بعض الكتب فإنه من أضعف أخبار الآحاد لأنه مرسل غير مسند و عند من يعمل بأخبار الآحاد لا- يعمل بذلك لأنه لا يعمل إلاً بالمسانيد التي يرويها العدول دون المراسيل قد أورد شيخنا أبو جعفر ثم ساق نقل الرويتين المذكورتين عنه رحمه الله فقال قال محمد بن إدريس و هذان الحديثان الضعيفان أوردتهما في تهذيب الأحكام الذي لم يصنف كتاباً في الأخبار أكبر منه و لم يورد فيه غيرهما مع ما قد جمع فيه من الأخبار المتواتره و الآحاد و المراسيل و المسانيد فهل تحل لمن له أدنى تأمل و معرفه أن يعدل عن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه إلى هذين الخبرين المرسلين و راوى أحدهما فطحى المذهب كافر ملعون مع كونه مرسل و هو على بن الحسن بن الفضال و بنو فضال كلهم فطحيه و الحسن رأسهم في الضلال ثم لو سلمناهما تسليم جدل ما كان فيهما ما ينافى ما ذكرناه لأنه قال فيهما و إن نقص استغناؤهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به لأنه القائم بأمر الرعيه الناظر فى أحوالهم سواء كانوا هاشميين أو عاميين فإنه يجب عليه أن ينفق عليهم من بيت مال المسلمين لا من ماله لأن لهم فى بيت المال حظاً مثل سائر الناس و ليس المال الذى فى بيت المال محضاً بأرباب الزكاه بل الناس جميعهم فيه شرع سواء و هو المتولى لتفرقة عليهم فقوله من عنده أى من تحت يده و أيضاً فقد بينا أنه لا يجوز العمل بأخبار الآحاد و إن كانت روايتها ثقات عند أهل البيت عليهم السلام لأنها لا توجب علماً و لا- عملاً و أكثر ما يثمر غلبه الظن و لا يجوز العدول عن المعلوم الذى هو كتاب الله إلى المظنون و أدله العقول تعضد ذلك و تشهد به لأن مال الغير لا يجوز التصرف فيه إلاً بإذنه و لو لم يكن فى ذلك إلاً طريقه الاحتياط لبراءة الذمه لكفى لأن الذمه مشغوله بهذا المال و إيصاله إلى صاحبه و مستحقه فإذا فعل ذلك يتيقن براءة ذمته مما لزمها و إذا أعطاه غيره فيه الخلاف و لم يتيقن براءة ذمته و إذا لم يكن مع المخالف إجماع فدليل القرآن و أدله العقول و دليل الاحتياط المتمسك بها فى المسأله هو الواجب الذى لا يجوز العدول عنه لذى لب و تأمل و تحصيل و أيضاً فالمسأله الشرعيه لا يعلمها إلاً من أربع طرق كتاب الله العزيز و سنه الرسول المتواتره و إجماع الشيعة الإماميه لدخول قول معصوم فيه فإذا فقدنا الثلاث الطريق فدليل العقل المصرح إليه فيها فهذا معنى قول الفقهاء دلالة الأصل فسرنا كتاب الله فما وجدنا أن مال ابن الحسن يعنى الشيخ رحمه الله يعطى لغيره و يستحقه سواء و يسلم إليه بغير إذنه و كذلك السنه المتواتره و لا أجمعنا على أن مال ابن الحسن يستحقه غيره و يسلم إلى سواء بغير إذنه فلم يبق معنا من الأدله و الطرق الأربع سوى دليل العقل و دليل العقل يحظر علينا التصرف فى مال الغير بإذنه (١) هذا لا معدل للمنصف المتأمل عن هذا الاستدلال إلا إليه أعوذ بالله من سوء التوفيق انتهى كلامه فيما رامه و هو فى غاية الجوده على أصله و هو المنع عن العمل بأخبار الآحاد و لكننا قد أبطلنا هذا الأصل بالنسبه إلى زماننا هذا و ما ضارعه من أزمنه انسداد باب العلم بالأحكام الشرعيه و لعمري لو كان الحلّى موجوداً فى



هذا الزمان ثم لا يجد سبيلا إلى العلم والإيقان لما كان له عن العمل بأخبار الآحاد معدل و محيص إذ أكثر الأحكام الشرعيه إنما يثبت بها و كذلك نحن لو كنا ممن يحضر زمانه و يحصل له ما حصل له من العلم لما جاز لنا العمل بغير المعلوم و كنا ممن يفتى بحرمة العمل بالظنون و هذا واضح لمن أنصف و علم أنّ المحذور يباح عند الضروره ثم مناقشته رحمه الله في دلاله الروايتين بعد التسليم مما لا وجه له إذ سلمنا ما ذكر من استعمال النسبه المذكوره إلّا أنها مجازيه لا يصار إليه إلا بعد الدليل كما هو الشأن في المجازات نظرا إلى أصاله حمل الألفاظ على حقائقها المعبره عند أهل كلّ لسان و في جعل سائر الأدله المشار إليها قرينه ما ترى و القول بأنّ الظنى لا يقاوم القطعى فلا يخصص به قد أبطلناه في مقامه و القول بأنّ ضعف السند مانع عن الاحتجاج قد أفقهنالك ما فيه على أنّ مطلق الفطحيه لا يوجب عدم القبول بل أثبتنا في مقامه حجّيه الموثقات و على هذا فلا وقع للوجوه التي استدلت بها على مدعاه على أنّ جملة منها في نفسها أيضا ضعيفه كما فصل الكلام عليها في الذخيره فتدبر ثم لا يخفى أنّه لا- يترتب على هذا الخلاف ثمره مطلقا لا- في زمن حضور الإمام لكونه أعلم بما له و ما عليه و ليس لنا الكلام فيما يتعلّق بتكليفه و لا في زمن الغيبه و الوجه ظاهره إذ نيابه الحاكم الشرعى عنه عليه السلام في هذا الحكم بل الحكم بحمل الخمس إليه غير ثابتة فليتأمل نعم عن الكركى رحمه الله في جامع المقاصد أنه قال بعد اختياره القول المشهور و يتفرع عليه جواز صرف حصته عليه السلام في حال الغيبه إلى السادات المستحقين و عدم جواز إعطاء الزائد على مئونه السنه انتهى و أمّا لو قيل بمقاله الحلّى فلا يجوز صرف حصته إليهم لعدم استحقاقهم حق الإمام و يجوز إعطاء الزائد على المئونه إليهم حيث لا يستحق الإمام للفضل و اعترض عليه بوجوه منها أنّ المتفرع على المشهور وجوب صرف الحصه إليهم كما هو المستفاد من الروايتين و المصرّح به في الفتاوى فلم عبر بالجواز و فيه أن المراد بالجواز معناه الأعم فلا ينافى الوجوب فتأمل و منها أنه لا يمكن وجود الفاضل في هذه الأزمان لكثرة المستحقين من السادات و الحكم بأنّ الناقص يتّم من نصيبه موقوف على الدليل و ليس لعدم دلاله الروايتين على الإتمام من عنده من ماله عليه السلام و فيه ما بيّناه فليتأمل و منها أنّ جماعه ممن توقف في المسأله ذهبوا إلى جواز صرف حصّته عليه السلام إليهم على وجه التتمه لكفائتهم من دون توقف فلا وجه للتفريع فليتدبر ثم هذا كله مع حضور الإمام و أمّا مع غيبته فالمشهور بين الأصحاب أنّه يصرف إلى الأصناف الثلاثة المساكين و اليتامى و أبناء السبيل مستحقهم على صيغه المفعول أى يصرف نصيبهم الذى يستحقونه من الخمس إليهم بل قيل لم يخالف فيه إلا نادر و حكى عن سلار بن عبد العزيز الديلمى القول بسقوط هذا النصيب في زمن الغيبه و لكن عبارته في المراسم هكذا و الأنفال له أيضا إلى أن قال فليس لأحد أن يتصرف فى شىء من ذلك إلّا بإذنه فمن تصرف فيه بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس و فى هذا الزمان فقد أحلونا ممّا يتصرف فيه من ذلك كرما و فضلا لنا خاصّه انتهى و هى كما ترى كالصريحه فى حكم ما يختص بالإمام و لا- إشاره فيها إلى حكم نصيب شركائه كما هو مفروض المسأله و القول بالفصل متحقق قطعا كما ستعرفه فليتأمل نعم حكى القول بالسقوط شيخنا المفيد رحمه الله فى المقنعه عن بعض أصحابنا و لم يسمّه و كذا الطوسى رحمه الله فى بعض كتبه و اختاره صاحب الذخيره أيضا و نقله صاحب الحقائق عن الشيخ عبد الله بن صالح البحرانى ثم قال و هذا القول مشهور بين جملة من المعاصرين انتهى و نقل فى المقنعه عن بعضهم أنّه يذهب إلى كنزّه و دفنه قال و بعضهم يرى صلّه الذريه و فقراء الشيعة على طريق الاستحباب و بعضهم يرى عزله لصاحب الأمر عليه السلام فإن

خشى إدراك الموت قبل ظهوره وصيى به إلى من يثق به فى عقله وديانته فيسلمه إلى الإمام إن أدرك قيامه وإلا وصى به إلى من يقوم مقامه فى الثقة والديانته ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان قال وهذا القول عندى أوضح من جميع ما تقدمه إلى آخره انتهى قيل واختاره الشيخ فى التهذيب أيضا وفيه نظر فإن المذكور فيه عبارته المقنعه المذكوره لا فتوى الشيخ فليتدبر ويظهر من المفيد التخيير بين قسمته بينهم وعزله والوصيه به على الوجه المتقدم حيث إنه بعد ما اختار ما قدمناه من القول ولو قسم شطر الأصناف بينهم كان صوابا انتهى وأكثر الأصحاب لم يذكروا هذه الأقوال فى البحث عن نصيب الأصناف الثلاثة فى حال الغيبه سوى القول بوجوب القسمة والقول بسقوط الوجوب وإنما ذكروها فى البحث عن نصيب الإمام كما يأتى كغيرها من الأقوال فظاهرهم انحصار القول فيما نحن فيه فى القولين الأولين وكيف كان فدليل الأول وجوه منها إطلاق الآيه الكريمه حيث أثبتت استحقات الخمس للأصناف المذكورين فيها بقول مطلق من غير أن تغياه بغايه أو تحده بحد أو تقيده بزمن الحضور وما هذا شأنه الأصل فيه الاستمرار والدوام ولا معدل عنه إلا بعد تحقق ما يصلح لدفعه وليس فلا يجوز العدول عنه وأجاب عنه فى الذخيره بأن مورد الآيه الغنائم وهى لا تكون إلا فى حال الحضور فلا تشمل محلّ النزاع وبأنها من الخطابات الشفاهيه وقد حقق فى محلّه أنها يختصّ حكمها بالحاضرين فى مجلس الخطاب وإنما التعديه بها إلى الغائبين عن المجلس إنما ثبتت بالإجماع لا بشمول الخطاب ومورد الإجماع إنما هو فيما حصل التوافق بين الحاضر والغائب فى الشرط وأما لو فقد الشرط المعتبر فى الحاضر فى الغائب فلا إجماع على التعديه ومنه محلّ النزاع إذ شرط تكليف الحاضر بالخمس هو الحضور فى زمن المعصوم وإن لم يكن حاضرا فى المجلس والغائب الموجود فى زمن غيبته لم يتحقق فيه الشرط قطعاً فلا تكليف بالنسبه إليه ولو سلم فلا بد من صرفها إلى خلاف ظاهرها إما بالحمل على بيان المصرف لا الملكيه والاستحقات المقتضيين للدوام والاستمرار أو بتخصيصها بزمن الحضور جمعا بينها وبين الأخبار الداله على إباحه الخمس وتحليله ممّا تقدم بعضه وحاصل هذا الجواب يرجع إلى أمور ثلاثه الأول اختصاص مورد الآيه بالغنيمه وتفسيرها بالفائده المأخوذه من الكفار بالقتال خاصه وفيه ما عرفت مرارا من أن الغنيمه لغه مطلق الفائده فيشمل الغوص والكنز وغيرهما أيضا مضافا إلى تفسيرها بذلك فى جمله من الأخبار كروايه على بن مهزيار المتقدمه وغيرها ممّا عرفته الثانى اختصاص حكم الآيه بالحاضرين فى زمن الحضور لاشتراط الحضور فى هذا التكليف وفساده واضح كما صرح به جماعه أيضا لأننا بعد تسليم اختصاص خطاب المشافهه بالحاضر لا نسلم عدم تعديه الحكم إلى غيره بل الإجماع بل الضروره ثابت على التعديه إلى زمن الغيبه ومنع ذلك مطلقا وتخصيصه بصوره توافقهما فى الشرط

سلمناه و لكن أصل اشتراط الحضور فى التكليف لا نسلّمه و لا نعلقه كيف و لا دليل عليه أصلا بل الآيه مطلقه بالنسبه إلى هذا الشرط لا- يعدل عن ظاهرها كما عرفت إلّا بالدلاله على أنّ الدليل للتعديه لم ينحصر فى الإجماع و نحوه حتى يقال بلزوم الاقتصار فيه بالنسبه إلى ما يخالف الأصل المذكور من توجه خطاب المشافهه إلى الحاضر على القدر المسلّم كونه إجماعيًا فيخرج محل النزاع عن مورده بل الأخبار الصريحه فى اشتراك الغائبين مع الحاضرين و فى بعضها لو كانت إذا نزلت آيه على الرجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآيه ماتت الكتاب و السنّه و لكنّه حى يجرى فيمن بقى كما يجرى فيمن مضى انتهى فليتأمل مضافا إلى أنّ فى استدلال الأئمّه عليهم السلام بهذه الآيه و تفسيرهم لها بما تقدّم إليه الإشاره دلالة ظاهره على عموم الحكم المستفاد منها لزمن الغيبه و لو فى الجملة و إلّا لما ساغ ذلك و به صرّح فى الحدائق أيضا و فى الرياض و منها أى من الأخبار المفسّره للغنيمه يظهر عموم الحكم فى الآيه لمن غاب عن زمن الرسول حيث أتى بهذه الآيه فى تلك الأخبار لثبوت هذا الحكم فى زمانهم عليهم السلام مع أنّ زمانهم عليهم السلام متأخّر عن زمان الرسول و يدل على إفاده الآيه العموم أيضا الأخبار المحلله للخمس إلى يوم القيامة فإنّ تحليل الخمس فرع ثبوته و بقائه إليه و إلا- فلا معنى له و لا للتفضّل و المنّ علينا و الحاصل أنه لا شبهه فى دلالة الآيه من حيث ملاحظه أدله الشركه على عموم الحكم بالنسبه إلى الحاضر و الغائب بل القائل بإباحه الخمس فى زمن الغيبه إنما يقول بها لأخبار التحليل لا لعدم الدليل بل هو مسلم له و لكنه يقول بتخصيصه بتلك الأخبار و حينئذ فلا وجه للمناقشه فى دلالة الآيه انتهى فليتأمل الثالث أنّه يصرف الآيه عن ظاهرها إلى إرادته بيان المصرف أو التخصيص بزمن الحضور و فيه أنّ هذا الحمل خلاف الظاهر فلا- يصار إليه أمّا الأول فلما تقدّم من ظهور اللام الظاهره و المقدّره النائب عنها الواو فى الملك و الاستحقاق كما لا يخفى على من له أدنى تتبع فى مظانّ استعمالات العرب نثرها و شعرها فلا يعدل عنه إلّا بدليل كما صرّح به هو أيضا حيث قال بعد نقل حمل الآيه على بيان المصرف و فيه نظر لأنّ حمل الآيه على أنّ المراد بيان مصارف الاستحقاق عدول عن الظاهر و العدول عنه يحتاج إلى دليل و لو كان كذلك لاقتضى جواز صرف الخمس كلّه فى أحد الأصناف السنّه و هم لا- يقولون به انتهى فليتأمل و أما الثانى فظاهر إذ ظاهر الآيه العموم و حمله على الخصوص لا بدّ فيه من الدليل و ليس سوى أخبار التحليل و سيا تيک عدم وضوح دلالتها على المدعى مع أنّ المخصص يجب كونه ظاهر الدلاله على التخصيص ليقاوم ظهور العام و ليس الأمر فى المقام كذلك بل ظهور الآيه أرجح و لو بملاحظه الشهره العظيمه و إطلاق ما يأتى إليه الإشاره من الأدله الباقية فليتأمل قال فى الحدائق و أما التخصيص ففيه أنّ مقتضى القواعد الشرعيه و الضوابط المرعيه و السنّه المحمديّه هو إرجاع الأخبار إلى القرآن و عرضها عليه فإن طابقته و وافقتة و جب قبولها و إلّا و جب ردّها و طرحها و لا

ريب أنّ الأخبار في المسألة مختلفه و الأخبار التي استند إليها هي مخالفه لظاهر القرآن فالواجب بمقتضى القواعد المنصوصه طرحها أو تأويلها بما يخرجها عن المخالفه فكيف عكس القاعده و وجب ردّ الآيه و إخراجها إلى ظاهر الأخبار التي ذكرها مع أنّها مخالفه للقرآن انتهى فتدبر و الأولى أن يقال إنّ الأخبار المذكوره بعد الإغماض عن ضعف سند جمله منها خال عن الجابر و قصور دلاله أخرى منها كذلك كما يأتي نادره لا قائل بإطلاقها سوى نادر من الأصحاب لا يلتفت إليه فكيف يعارض ظاهر الآيه و غيرها مما يأتي المعتضد بما عرفت بمثل تلك الأخبار التي هذه صفتها فيجب طرحها أو حملها على ما لا ينافي الظاهر لا الجمع بما تقدم لكونه فرع التكافؤ في أصل الحجّيه و الاعتبار لو لم نعتبره في غيره أيضا من وجوه الترجيح على أن الجمع لم ينحصر فيما ذكر بل يمكن أيضا بحمل الأخبار على المناكح خاصه أو هي و المساكن و المتاجر على الخلاف المتقدم إليه الإشاره قيل و لعلّ هذا أولى لشهاده بعض الأخبار عليه فتدبر و ربما تحمل على وجوه أخرى يأتي إليها الإشاره فليلاحظ و منها الأخبار الوارده في كيفية تقسيم الخمس مثل مرفوعه أحمد بن محمد بن عيسى المتقدمه و فيها فيقسم على ستّه أسهم سهم لله و سهم للرسول و سهم لذوى القربى و سهم لليتامى و سهم للمساكين و سهم لأبناء السبيل إلى آخره و مرسله حماد بن عيسى المذكوره و غيرها مما اشتمل على اللام المفيده للملكيه و الاستحقاق و ظاهر هذه الأخبار الدوام و الاستمرار على التقريب المتقدم في الآيه و أجاب عن هذا في الذخيره بوجوه أربعة الأول أنّ هذه الأخبار ضعيفه السند و فيه مضافا إلى انجبار الضعف بعمل الأصحاب و منهم هو في كيفية القسمه أنّه مجبور في هذا المقام أيضا بالشهره العظيمه و بموافقته الكتاب و مخالفه الأقتساب فتأمل الثانى أنّها غير داله على تعلق النصف بالأصناف على وجه الملكيه أو الاختصاص دائما بل داله على أنّ الإمام يقسمه كذلك فيجوز أن يكون هذا واجبا عليه من غير أن يكون شىء من الخمس ملكا لهم أو مختصا بهم و فيه ما لا يخفى إذ هذه الأخبار كالصريحه فى الاختصاص و الملكيه فإنكار هذه الدلاله و حملها على ما ذكر مكابره بارده قال فى الحدائق إذ دلالتها على ذلك أظهر من أن ينكر و أبين من أن ينشر و ذلك قوله فى مرفوعه أحمد بن محمد بعد ذكر الخمس و أنّه يقسم ستّه أسهام قال و النصف له أى للإمام و النصف لليتامى إلى آخره و لا ريب أن اللام إما للملك أو الاختصاص كما هو القاعده النحويه المطرده فى أمثال هذا الكلام و يؤكده ذكر التعويض لهم عن الصدقه فإنّه يقتضى الاطراد و الاستمرار فكيف يحرمون العوض و المعوض و مثله قوله فى صحيحه إبراهيم شبّ أحدهم على أموال آل محمد و أيتامهم و مساكينهم و أبناء سبيلهم فيأخذه انتهى فأىّ عباره أظهر من هذه العباره و أوضح و إن صحّ المناقشه فى ذلك بالنسبه إلى الأصناف صحت أيضا بالنسبه إلى الإمام كما لا يخفى على ذوى الأفهام و فى مرسله حماد بن عيسى أيضا قال و له يعنى للإمام نصف الخمس و الباقي بين أهل بيته فسهم لأيتامهم و سهم لمساكينهم و سهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكتاب و السنه إلى أن قال و إنما جعل الله لهم خاصه دون مساكين الناس و أبناء سبيلهم عوضا لهم عن صدقات الناس تنزيها لهم لقرباتهم من رسول الله و كرامه من الله لهم عن أوساخ الناس إلى آخره انتهى الثالث أنه بعد تسليم الدلاله على الملكيه و نحوها إنما يدل على ثبوت الحكم فى زمن حضور الإمام لا مطلقا فيجوز اختلاف الحكم باختلاف الأزمنه و فيه أيضا ما ترى لإطلاق تلك الأخبار بالنسبه إلى زمن الحضور و الغيبه بل يمكن دعوى ظهورها فى الاستمرار بعد ملاحظه ما تقدم إليه الإشاره

من قوله عوضا لهم و قوله فلا فقير انتهى و كذا ما يأتي فليتأمل قال فى الحدائق و الظاهر أنّ كلام صاحب الذخيره هذا مبنى على ما توهمه من أنّ مستند الأصحاب للاختصاص أو الملك فى تلك الأخبار إنما هو من جهة ما دلّت عليه من أنّ الإمام يقسمه كذلك فيقال إنّه مخصوص بزمن الحضور لعدم إمكان التقسيم المذكور إلا فيه و هو غلط بل موضع الاستدلال إنّما هو نسبتة إليهم بلام الملك أو الاختصاص المؤكّد بكونه عوضا عن الصدقات و أنّه جعله الله لهم و خصّهم به دون الناس و أنه لم يبق فقير فى الناس بعد جعل الله الزكاه لسائر الناس و الخمس لقرابه الرسول و كيف يجامع هذا الاختصاص بزمن الحضور و ما هذا إلّا غفله واضحه و ليت شعرى أنّه لم يراجع هذه الأخبار أو لم يتأمل فيها بعين التحقيق و الاعتبار انتهى الرابع ما تقدم من لزوم صرفها عن ظاهرها و فيه ما عرفت حرفا بحرف فلا حاجة إلى الإعادة و منها الأخبار الداله على وجوب الخمس المشتمل جملة منها على التشديد و التأكيد المتقدم إلى بعضها الإشاره و لا ريب أنّ ظاهرها الوجوب إلى يوم القيامة حيث لم يقيد فيها بوقت أو حال أو شرط بل بعضها صريح فى وجوبه فى كلّ عام كما فى روايه على بن مهزيار الطويله المتقدمه و منها الاستصحاب حيث إنّ الوجوب قد ثبت قطعا إجماعا و ضروره و إنما الشك فى سقوطه فلا تنقض اليقين بالشك و القول بأنّه لا وقع له بعد أخبار التحليل لا- يصغى إليه بعد ما تعرفه و منها أنّ الخمس عوض عن الزكاه كما يدلّ عليه بعض الأخبار و لا قائل بسقوط وجوب الزكاه أصلا فكيف يحكم به فى المعوض مضافا إلى استلزامه الحرمان عن العوض و المعوض فتأمل و منها أن الغرض من وضع الخمس سدّ خله السادات و تنزيههم عن أوساخ الناس و شوب الذلّه و لو اقتصر فيه على الحاضرين فأى خله للسادات إلى يوم القيامة سدّت و أىّ حاجه فيهم دفعت مضافا إلى أنّ القول بالسقوط يوجب تلف السادات و ضياعهم مع ما ورد التأكيد فى رعايه حالهم و لا ريب أنّ هذا لا يستمر إلّا بعد الحتم و الإلزام كيف و الناس مع ما ركز فى أذهانهم فى وجوب الخمس لا يقدمون على أدائه و لا يرغبون فى إعطائه فكيف لو أفتوا بعدم الوجوب و حينئذ فينجزّ حالهم إلى الذلّه و المسكنه بحيث لا ترى فى الناس أضيع حالا منهم و لا أسوأ حيث هم محرومون عن الصدقات و بالجملة حكم العقل المستقيم صريح فى المدعى فلا شبهه فيه أصلا دليل الثانى وجوه منها الأصل و تقريره أنّ التكليف بالشىء فرع ثبوت الدليل عليه و لا- دليل على ذلك فى الخمس زمن الغيبه إذ الآيه و الأخبار الموجهه له مخصوصه بزمن الحضور و فيه ما فصّلناه فلا حاجة إلى الإعادة و منها أن تقسيم الخمس منصب الإمام و لا دليل على نيابه غيره فيه و حاصله يرجع إلى عدم أجزاء الخمس من دون حمله إلى الإمام و تقسيمه فلا بدّ من السقوط و فيه ما لا يخفى لعدم ثبوت وجوب الحمل إليه أوّلا لإطلاق الأدلّه نعم يجب مع مطالبه الإمام كما فى الزكاه و مجرد أمر الإمام فى بعض الأخبار بأخذه أو إتيانه إليه أعّم من الوجوب فتأمل سلّمنا و لكن الغرض وصول الحق إلى المستحقين لا- إلى الإمام مطلقا و حينئذ فوجوب الحمل إليه و تقسيمه لو سلّمناه مشروط بالتمكّن كما هو الشأن فى جميع الواجبات فيسقط حيث لا- يتمكّن منه و لكن لا يلزم منه سقوط الحق من أصله و الحاصل أنّ الحمل إلى الإمام و إيصال الحق إلى المستحق واجبان مستقلان و مقتضى استقلالهما عدم أحدهما بسقوط

الآخر لعدم الإمكان فليندبرّ ومنها الأخبار المتقدّمة الدالّة على تحليل الخمس و إباحته مطلقاً للشيعة و الجواب عنها مضافاً إلى ضعف جملة منها سندا كما عرفت و قصور أخرى منها دلالة كما لا يخفى أنها لندره القول بإطلاقها و شدوذه لا يصلح لمقاومه ما قدّمناه من الأدلّة من العقل و الاعتبار و الآيه و الأخبار الدالّة على اختصاص النصف بالأصناف الثلاثة و الباقي بالأئمّة عليهم السلام الظاهره فى الدوام و الاستمرار المعتضده بالشهره العظيمة بين علمائنا الأخيار و المخالفه للأقشاب الأشرار حيث يزعمون سقوط الخمس بعد زمن النبي المختار صلى الله عليه و آله مضافاً إلى معارضه تلك الأخبار بالأخبار المشدّده على مانع الخمس و فى بعضها اللعن عليه مؤكداً كما تقدّم و الترجيح مع هذه قطعاً لما عرفت و قد يجاب عنها أيضاً بوجه منها ما تقدم عن الإسكافى من أنّ الحق الثابت للغير كيف يجوز للإمام إسقاطه و تحليله و فيه ما فضلناه سابقاً و منها أنه يجب على الإمام صرف ما يحتاجون إليه من حصته فى زمن الحضور فيجب فى حال الغيبه لأنّ الحق لا يسقط بغيبه من يجب عليه فيجب صرف الجميع إلى الأصناف و هذا ينافى الإباحه المستفاده من أخبار التحليل و حاصله يرجع إلى أنّ للأصناف حقين حق بالأصالة و هو نصيبهم و حقّ بالكفاله و هو نصيب الإمام و كلاهما كانا ثابتين فى زمن الحضور فليكن ثابتين فى زمن الغيبه أيضاً فتأمل و لا تغفل و منها أنّ المدعى هو تحليل الأئمّة كلهم عليهم السلام و الاستفادة من الأخبار تحليل بعضهم لعلّه كان مختصاً به و حينئذ فلا يلزم عموم الحكم حيث لا معنى لتحليل غير صاحب الحق و على هذا فيكون الحكم مختصاً بزمانه خاصه و أوجب عنه بأن ظاهر التعليل بطيب الولاده المذكور فى بعض الأخبار و التصريح بدوام الحكم فى بعضها و إسناد التحليل بصيغه الجمع فى بعضها يقتضى تحقق التحليل منهم جميعاً و يكفى فى ثبوته إخبار بعضهم بذلك قيل و فيه نظر إذ لو كفى فى التحليل مطلقاً إخبار الصادق عليه السلام بأنه حلال فكيف يأمرهم الجواد بنقله إليه و كيف يقول أبو الحسن الثالث عليه السلام فى روايه محمد بن على بن شجاع إنّ لى منه الخمس و فى روايه على بن راشد و كيله أمرتنى بأخذ حَقِّك إلى آخره فلا وجه للحكم بالدوام و الاستمرار و التعليل المذكور لا دلالة فيه على ذلك إذ ليس الغرض تطيب الولاده من كلّ محرّم و إلا لاستبيح بذلك أموال الناس كافّه فيحتمل طيبها من مال المحلّل خاصّه أو ما يتعلّق بالمناكح و أختيها ممّا تقدم و حينئذ فلا ينافى الحكم بالاختصاص التصريح بالدوام و الاستمرار لاحتمال التحليل من المحلّل أبداً و كذا الإتيان بلفظ الجمع مثل أحللتنا على أنّ هذا بالنسبه إلى من يأتى من الأئمّة عليهم السلام مجاز حيث لم يكونوا موجودين حينئذ و كما يمكن ذلك أى إرادته الجميع يمكن التعبير بها عن المحلّل خاصّه أو مع من سبقه و استعمال مثل ذلك شائع و الإنصاف أنّ أمثال هذه الكلمات تكلفات لا ينبغى الإصغاء إليها لظهور تلك الأخبار فى أنّ التحليل من الكلّ عليهم السلام و لا ينافيه التعبير بلفظ حقى و نحوه فى بعضها لما قررنا فى محلّه من أنّ هؤلاء المعصومين عليهم السلام أمرهم واحد و حكمهم واحد و نورهم واحد لا اختلاف بينهم فى أصل الحقيقه و الذاتيه فلا مجال للقول بأنّه لا معنى لتحليل غير صاحب الحق و لا للقول بأنهم لم يكونوا موجودين حينئذ و لعلّ الوجه فى اختلافهم فى التحليل و عدمه أنّ التحليل ليس تمليكاً بل هو مجرد الإباحه و الرجوع فيها جائز ما دام العين باقيه فتدبرّ و منها أنه بعد تسليم دلالتها على إباحه الخمس لا نسلم كونه ما يتعلّق بالجميع حتى نصيب الأصناف الثلاثة فلعلّ المراد نصيبهم عليهم السلام من الخمس لا نصيب شركائهم مضافاً إلى أن هذا ممّا يقتضيه الأصل عند تعارض الاحتمالين فتدبرّ و يظهر الوجه فى الأقوال الباقية ممّا يأتى فى البحث عن نصيب

الإمام وهذا هو الذى أشار إليه بقوله و فى مستحقه عليه السلام أى الذى يستحقه الإمام و هو النصف أقوال منتشره مختلفه بالنسبه إلى زمان الغيبه منها و هو أشبهها عند الماتن و جماعه بل عند الأكثر كما قيل جواز دفعه إلى من يعجز حاصلهم من الخمس من السادات عن قدر كفايتهم من مئونه السنه على وجه التتمه خاصه لا غير هذا الوجه فلا يعطون إذا استوفى نصيبهم و فى جمله من الكتب أنّ هذا القول هو الذى استقر عليه رأى المتأخرين كآفه و الدليل عليه أمور خمس الأول أنّ الإمام فى زمن حضوره كان عليه أن يتم لأهل الخمس ما يحتاجون إليه من نصيبه على وجه الوجوب كما تقدم التفصيل فيه و مقتضاه أنّ هذه التتمه حقّ لهم أثبتته الله عليه و لا- دليل على سقوطه بالغيبه بل مقتضى الأصل عدم سقوط الحق بغيبه من عليه الحق كما فى الدين و أوجب عنه بوجهين أحدهما منع كون هذا على وجه الوجوب بل هو تفضّل منه عليه السلام سلّمنا الوجوب و لكنّه من بيت المال لا- من ماله و فيه نظر لا يخفى وجهه و ثانيهما منع كونه من باب الديون بل يحتمل كونه واجبا مشروطا بحضوره أو واجبا على نفسه خاصه و كون الشىء واجبا على الشخص لا- يقتضى وجوب الإتيان به على غيره و للتأمل فيه أيضا مجال إذ الظاهر من الروايتين المذكورتين أنّ هذا حقّ لهم و لم يقيد فيهما الحقّ بالحضور و غيره نعم يستفاد منهما أنّ هذا فى مقابله الزيادة التى يأخذها من فضل نصيبهم على المئونه و حيث لا- يتصوّر المقابله فى زمن الغيبه يشكل المقايسه فتدبرّ الثانى أن نصيب الإمام إما أن يسقط فى زمن الغيبه أو يصرف على الذريه المحتاجين على الوجه المذكور أو يفعل فيه ما يأتى لا سبيل إلى الأوّل لما مضى و لا- إلى الثالث لما يأتى فيتعيّن الثانى و فيه ما ترى الثالث أنّ ذمّه المالك قد اشتغلت بحقّ الإمام قطعا و حيث لم نعلم بسقوطه كان مقتضى الاحتياط إخراجه على الوجه المذكور لحصول القطع حينئذ بتفريغ ذمّه المالك الذى ثبت عليه الخمس و فيه نظر لعدم وجوب الاحتياط أوّلا إلّا أن يراد به أصله الاشتغال فيرجع إلى ما تقدّم و كون هذا خلاف الاحتياط ثانيا فإنّ الحقّ ينبغى أن يخرج إلى صاحبه و أما إلى غيره فلا- احتياط أصلا على أنّ طريق الاحتياط لا ينحصر فى ذلك بل يمكن بالعزل و الوصيه به كما هو أحد الأقوال فى المسأله فتأمل الرابع أنّ هذا التصرف لا ضرر فيه على الإمام بوجه من الوجوه فيجوز و فيه ما ترى إذ المحلّل لجواز التصرف ليس عدم الضرر بل هو الإذن فتأمل الخامس أنّ المانع من جواز التصرف فى مال الغير هو عدم رضاء المالك و حيث علمنا رضاه و لو بشاهد الحال فلا مانع و توضيحه أنّ الإمام عليه السلام كان فى زمن حضوره مؤثرا للفقراء على نفسه و لو كان به خصاصه و كان يساعدهم على مئونتهم و يهتّم بأمرهم و يراقب أحوالهم فى جميع الأوقات و يسعى فى حاجتهم و يواظب على سدّ خلّتهم و كان عليه السلام يأمر الأغنياء بالمواساه مع الفقراء و الإنفاق عليهم و إذا كان هذا صفتة عليه السلام فى حال حضوره مع حاجته إلى الخمس فكيف لا يكون كذلك فى حال الغيبه مع عدم حاجته سيّما بعد تمام حاجه أوليائه و كثره حوائجهم مع كونهم فى غايه المسكنه و الشده فمن هذا يحصل لنا القطع بأنّه عليه السلام راض بإعطاء نصيبه إليهم و فيه نظر لمنع حصول القطع ممّا ذكر من شاهد الحال برضائه عليه السلام لمكان احتمال تعلق إرادته عليه السلام بحفظ ذلك و الوصيه به لمصالح لا نعلمها و إلّا فلا حاجه لهم إلى الأمتعه الدنيويه أصلا لا فى زمن حضوره و لا فى حال غيبته كيف و الدنيا و ما فيها بل كلّ ما سوى الله إنّما خلقت لهم و هم مالكون لها

من دون أن يلتفت إليها الثقات المحتاج أو ينظر إليها نظر الاعتلاج هذا شأنهم عليهم السلام بحسب الحقيقه و أما بحسب ظاهر الأمر فهم عليهم السلام مثلنا يعامل معهم المعامله معنا و حينئذ فلا يكون غيبتهم بالنسبه إلى أموالهم إلّا مثل غيبتنا فكما لا يجوز التصرّف في أموالنا في تلك الحاله فكذلك في أموالهم و مقايسه شهاده حالهم عليهم السلام بشهاده حالنا لا وجه لها بعد ما نعلم أنّ بناء أمورهم عليهم السلام على مصالح خفيّه لا نعلمها و لا نلاحظها في أمورنا فتدبرّ على أنّ هذا الدليل إن تم لا يحصر الصرف في الذريه خاصّه لمكان شهاده الحال بالنسبه إلى غيرهم أيضا و كذا لا يحصر في كونه على وجه التتمه فتدبرّ ثم لا يخفى أنّ بعض هذه الأدلّه يرشد إلى وجوب الصرف على الوجه المذكور مع أنّ المدعى الجواز كما هو الظاهر من الماتن و جماعه إلّا أن يقال إنّ المراد معناه الأعم فيشمل الوجوب أيضا فلا ينافيه اختلاف وجه الدلاله نظرا إلى أنّ الغرض إثبات نفس الجواز من حيث هي و عليه فلا منافاه بين هذا القول و بعض ما يأتي من الأقوال بخلاف ما لو حملناه على الوجوب خاصّه كما هو مذهب بعضهم فليتأمل و منها سقوطه فلا يجب إخراجها أصلا بل هو مباح للمالك و هو مذهب كلّ من قال بسقوط نصيب الأصناف الثلاثه في زمن الغيبه و الدليل عليه ما تقدّم من الأخبار الدالّه على تحليل الخمس مطلقا للشيعة و أوجب عن ذلك بما تقدّم من أنّ هذا لعله كان مخصوصا بزمن الحضور فلا يثبت الحكم إلى آخر الزمان و من احتمال اختصاص ذلك بالمناكح و المساكن و المتاجر خاصّه فلا يثبت الحكم مطلقا و أمّا ما رواه الصدوق عن محمد بن محمد بن عصام عن محمد بن يعقوب الكليني عن إسحاق بن يعقوب فيما ورد عليه من التوقيعات بخط صاحب الزمان و أمّا الخمس فقد أبيع لشيعتنا و جعلوا منه في حلّ إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم انتهى فمع قصور سنده لتضمنه جمله من الجهلاء كمحمد بن محمد بن عصام و نوع تأمل في دلالتة للتعبير بصيغه المجهول فيحتمل كون المحلل غيره عليه السلام من الأئمّه معارض بالتوقيع المتقدم في البحث عن التصرف في مال الإمام في زمن حضوره و ما رواه الصدوق أيضا عن محمد بن أحمد الخزاعي عن أبي علي بن الحسين الأسدي عن أبيه قال ورد عليّ توقيع من محمد بن عثمان العمري ابتداء لم يتقدّمه سؤال بسم الله الرحمن الرحيم لعنه الله و الملائكه و الناس أجمعين على من استحلّ من أموال الناحيه درهما قال الأسدي فوقع في نفسه أنّ ذلك فيمن استحلّ من مال الناحيه درهما دون من أكل منه غير مستحلّ له و قلت في نفسي أيضا إنّ ذلك في جميع من استحلّ محرما فأى فضل في ذلك للحجّه عليه السلام على غيره فقال و الذي بعث محمّدا بالحق بشيرا لقد نظرت بعد ذلك في التوقيع فوجدته قد انقلب إلى ما كان في نفسي نسخته بسم الله الرحمن الرحيم لعنه الله و الملائكه و الناس أجمعين على من أكل من مالنا درهما حراما انتهى و الترجيح مع هذين التوقيعين لموافقتهما لما عليه أكثر أصحابنا و اعتضادهما بالكتاب و السنّه المتواتره الصريحه في حرمة التصرف في مالهم عليهم السلام بل مال الغير مطلقا و القول بأنّه لا تعارض حيث إنّ ما دلّ على التحريم إنما يختص بغير الشيعة و ما دلّ على التحليل مختص بهم ساقط عند المتتبع في أخبار المسأله إذ بعضها صريح في الشيعة مثل روايه محمد بن يزيد و فيها ما أمحل هذا تمحضونا المودّه بألسنتكم و تزودون عنّا حقا جعله الله لنا إلى آخره و روايته الأخرى و فيها كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبي الحسن عليه السلام يسأله الإذن إلى آخره انتهى و كذا القول بعدم التعارض نظرا إلى اختصاص الحرمة بما إذا كان التصرّف بدون



إذنهـم فلا- ينافى جوازه بإذنهـم لأنّ هذا فرع ثبوت الإذن عمومًا و هو أول الكلام إذ أخبار التحليل إمّا مردوده مطلقًا أو بالنسبه إلى غير المناكح و أختيها هذا مضافًا إلى ما رواه سعيد بن هبه الله الراوندى عن أبى الحسن المسترق عن الحسن بن عبد الله بن حمدان ناصر الدوله عن عمه الحسين فى حديث عن صاحب الزمان عليه السلام أنّه رآه و تحته بغله شهباء و هو متعمم بعمامه خضراء يرى منه سواد عينيه و فى رجليه خفان حمراوان فقال يا حسين لم ترزأ على الناحيه و لم تمنع أصحابى عن خمس مالك ثم قال إذا مضيت إلى الموضوع الذى تريده فدخلته عفوا و كسبت ما كسبت تحمل خمسه إلى مستحقه قال فقلت السمع و الطاعه ثم ذكر فى آخره أنّ العمرى أتاها و أخذ خمس ماله بعد ما أخبره بما كان انتهى و هذا أيضا مما يدل على عدم السقوط فليتأمل و الأولى الجواب عن أخبار التحليل بما قدّمناه إذ لا يخلو ما ذكر هنا عن مناقشه كما لا يخفى فتدبر و قد يستدل على هذا القول أيضا بأنّ الإمام لا حاجه له إلى نصيبه فى زمن غيبته فيسقط و فيه ما ترى و منها سقوطه عنه بالنسبه إلى عين المال فلا يجب إخراجها عن العين بل يستقر الوجوب فى الذمه و يكون العين بتمامها مملوكه له مجاز التصرف فيه مطلقا نسب هذا إلى المجلسى رحمه الله فى الحدائق و تعجّب منه أشدّ العجب و ذكر أنّ دليله استفاده ذلك من الأخبار و كيف كان لا شبهه فى فساد هذا القول و من شاء الاطلاع على حقيقه ذلك فليرجع إلى الحدائق و منها أنّه يعزل و يوصى بحفظه إلى ثقه و هكذا إلى زمن الظهور فيأخذه الإمام عليه السلام و هو مختار المفيد رحمه الله كما عرفت من عبارته المتقدمه قال لأنّ الخمس حقّ و جب لصاحب لم يرسم فيه قبل غيبته حتى يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه إلى وقت إيباه و التمكن من إيصاله إليه و يجرى ذلك مجرى الزكاه التى يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند عدم ذلك سقوطها و لا يحل التصرف فيها على حسب التصرف فى الأملاك و يجب حفظها بالنفس أو الوصيه إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من أهل الزكاه من الأصناف و إن ذهب ذاهب إلى ما ذكرناه فى شطر الخمس الذى هو خالص للإمام عليه السلام و جعل الشطر الآخر لأيتام آل محمد و أبناء سبيلهم و مساكينهم على ما جاء فى القرآن لم يبعد إصابه الحق فى ذلك بل كان على صواب و إنما اختلف أصحابنا فى هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه من صريح الألفاظ و إنما عدم ذلك الموضوع لتغليظ المحنه مع إقامه الدليل بمقتضى العقل فى الأمر من لزوم الأ-صول فى حظر التصرف فى غير المملوك إلّا بإذن المالك و حفظ الودائع لأهلها و ردّ الحقوق انتهى و إلى هذا المذهب ذهب الحلّى رحمه الله أيضا مبالغا فيه و لا- بأس بنقل عبارته فى السرائر فنقول إنّ بعد أن حكم بالترخيص فى المناكح و المساكن و المتاجر قال و غير ذلك فى حال الغيبه فقد اختلف أقوال الشيعة الإماميه فى ذلك و ليس فيه نصّ معين فقال بعضهم إنه جرى فى حال الاستتار مجرى ما أبيع لنا من المناكح و المتاجر و المساكن و هذا لا يجوز العمل عليه و لا يلتفت إليه و لا يعرج عليه لأنّه ضدّ الدليل و نقيض الاحتياط و أصول المذهب و تصرف فى مال الغير بغير إذن قاطع و قال قوم إنه يجب حفظه ما دام الإنسان حيّا فإذا حضرته الوفاه و وصّى به إلى من يثق بديانته من إخوانه ليسلم إلى صاحب الأمر إذا ظهر فيوصى به كما وصى إلى أن يصل إلى صاحبه عليه السلام و قال قوم يجب دفنه لأنّ الأرضين تخرج ما فيها عند قيام القائم مهدى الأنام عليه السلام و اعتمد فى ذلك على خبر واحد قال محمد بن

إدريس و الأولى عندى الوصيّه به و الوديعه و لا يجوز دفنه لأّنه لا دليل عليه و قال قوم يجب أن يقسم الخمس سنّه أقسام ثلاثه أقسام للإمام يدفن أو يودع من يوثق بأمانته و الثلاثه الأقسام الأخر تفرق على مستحقيها من أيتام بنى هاشم و مساكينهم و أبناء سبيلهم لأنّهم المستحقّون لها و هم ظاهرون و على هذا يجب أن يكون العمل و الاعتماد و الفتيا لأنّ مستحقّها ظاهر و إنما المتولى لقبضها و تفريقها ليس بظاهر فهو مثل الزكاه فى أنّه يجوز تفرقتها و إن كان الذى يجبى الصدقات و يتولاها ليس بظاهر و أمّا القول الأول فلا يجوز العمل به على حال قال محمد بن إدريس هذا الذى أخبرناه (١) و حققناه و أفتينا به هو الذى يقتضيه الدين و أصول المذهب و أدلّه العقول و أدله الفقه و أدله الاحتياط و إليه يذهب و يعول عليه جميع محققى أصحابنا المصنفين المحصّين الباحثين عن مأخذ الشريعة و جهابذ الأدلّه و نقاد الآثار فإن جميعهم يذكرون فى باب الأنفال هذه المقالة و يعتمدون على القول الأخير الذى ارتضيناه بغير خلاف بينهم و يقولون ما حكيناه و يذكرون ما شرحناه و يصرّحون بأنّه ليس فيه نصّ معيّن فلو كان الخبران الضعيفان صحيحين ما كانوا يقولون ليس فيه نصّ معيّن و شيخنا المفيد يقول و إنما اختلفوا فى ذلك لعدم ما يلجأ إليه من صريح المقال و ما سطرناه و اخترناه مذهب شيخنا أبى جعفر فى مبسوطه و هذا الكتاب اللهم آخر ما صنّفه فى الفقه فإنّه بعد النهايه و التهذيب و الإستبصار و الجمل و العقود و مسائل الخلاف و إن كان جميع كتبه هذا اختياره و فتواه و اعتقاده مع اختلاف عباراته فى كتبه و تصنيفاته و إن كان المعنى واحداً و قد أفتى فتيا صريحه فى جواب المسائل الحائريات ثم ساق الكلام فى نقل كلام الشيخ ثم فى نقل كلام المرتضى و المفيد فى المقنع ثم قال هذا آخر قول شيخنا المفيد قال محمد بن إدريس و هذا الشيخ المفيد جليل القدر مقتدى بأقواله و فتاواه و انتهت رئاسه الشيعة الإماميه فى عصره فى زمانه إليه على ما حكاه شيخنا أبو جعفر عنه و هو صاحب النظر الثاقب و المناظرات فى الإمامه و المقالات المستخرجه التى لم تسبق إليها فانظر أرشدك الله إلى قوله و إنما اختلف أصحابنا فى هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه فيه من صريح الألفاظ فلو كان فيه نصّ صريح و أخبار متواتره ما جاز له أن يقول ذلك ثم قال و إنما عدم ذلك لموضع تغليظ المحنه ثم قال مع إقامه الدليل بمقتضى العقل و الأثر من لزوم الأصول فى حظر التصرف فى غير المملوك إلّا بإذن المالك مقصوده أن الله تعالى لا يكلفنا شيئاً إلّا و ينصب عليه الأدلّه و إلّا يكون تكليفاً لما لا يطاق و تعالى الله عن ذلك فلما عدمت النصوص و الخطاب من جهة الشارع كان لنا أدله العقول منارا و علما على المسأله نهتدى بها إليها على ما مضى شرحه فى باب قسمه الغنائم و الأحماس فقد أشبعنا القول فى ذلك و حققناه و قلنا إذا عدم أدلّه الكتاب و الأخبار المتواتره و الإجماع فى المسأله الشرعيه كان فرضنا و تكليفنا فيها العمل بما يقتضيه العقل لأنها تكون مبقيه عليه بغير خلاف من محصّل و لو اقتصر فى المسأله على دليل الاحتياط لكفى فكيف و الأدله العقلية و السمعيه قائمه عليها إلى آخره انتهى كلامه رحمه الله و حاصل دليل هذا القول يرجع إلى ثبوت حق الإمام عليه السلام فى المال قطعاً للأخبار الدالّه عليه و الحق مطلقاً إذا ثبت للغير لا يجوز التصرف فيه بغير إذن صاحبه قطعاً إجماعاً و ضروره و حينئذ فيجب حفظه حفظ الودائع حتى حصل التمكن من إيصاله إلى المالك و لا فرق فى هذا بين مال الإمام عليه السلام و غيره بحسب ظاهر الحال لعموم الأدله و هذا جيّد بل متعيّن فوجب حفظ نصيبه عليه السلام على الوجه المذكور هو الذى يجب الفتوى به لكونه

مقتضى الأصل فى مال الغير الثابت بالكتاب و السنه و العقل و الإجماع السليم عن المعارض سوى ما يتوهمه من لا تحقيق له فى الفقه و لا بصيره له فى وضع الأحكام الشرعيه من أن هذا يوجب تلف مال الإمام عليه السلام و ضياعه بمضى الدهور و الأيام حيث قلّ فى الناس العدول و عزّ فيهم من يوصف بالأمانه و القبول و قد حصلت التجربه فى ذلك فما حصل للمستحقين سوى الحرمان و صرف المال فى غير ما يقتضيه سنن الأيمان و أنت خبير بضعف هذا الوهم الذى نشأ من سوء الفهم و توضيح الكلام فيه أنّ لكلّ مكلف بالنسبه إلى مال الغير تكليفا لو أداه كما أمر به لا يؤاخذ عليه و إن قصّر فيه غيره فإن الله لم يكلفه ما زاد على طاقته و ترتب ما لا يرضى به الشارع من حيث هو على فعل هذا المأمور بذلك الفعل لا معنى لعقوبه الله بالنسبه إليه حيث إنّ العقوبه إنما تترتب على الفعل المنهى عنه و المفروض أنه لم يرتكبه و إنّما حصل بفعل الغير و كونه سببا لذلك لا يوجب هذا حيث إنّ السبب من حيث هو لا وجه لإيجابه العقوبه بعد كون الفاعل مأمورا به بل إنّما يترتب العقوبه عليه مع قصده إلى حصول المسبب و الحاصل أنه بعد أن أثبتنا عدم التفرقه بين مال الإمام و غيره لا ينبغى الريب فى كون هذا المال وديعه و حكم الوديعه وجوب حفظها على من تودع عنده على قدر وسعه و طاقته إذ لا يكلف الله نفسا أزيد من ذلك و حيث حفظها على هذا الوجه فقد أذى ما عليه من التكليف و التلف بعد ذلك إمّا أن يحصل من جهه الله أو من غيره فإن كان الأول فلا معنى لمؤاخذة العبد به كما هو الشأن فى غير هذا من الأموال الودعيه حيث لم يكن تفريط و إن كان الثانى فالمؤاخذة إنّما يستحقها هذا الغير الذى يتصرّف فى مال الإمام فأى شىء يلزم المكلف بالحفظ و لو كان مطلق الإيجاب لما لا يرضى الله به من حيث هو لوجب الحكم بحرمة جملة من العبادات و الطاعات و المباحات الموجهه فى بعض الأحيان لبعض المعاصى مثلا صلاه المصلّى ربّما توجب نسبه الرياء إليه و هى معصيه قطعاً فهل يلزم المؤاخذة من صلّى أو من تفوه بتلك النسبه إلى غير ذلك ممّا لا يخفى ثم نقول ما يقول المخالف فى مال غير الإمام مطلقاً فهل يجب على من عنده هذا أن يحفظه إلى زمن التمكن من الإيصال أو يجب عليه صرفه إلى غيره و ظنّى أنه لا يقول بذلك فيه و من أين يقول به فى مال الإمام الذى هو أشدّ حرمة من مال غيره لمكان حرمة عليه السلام و التفرقه بطول الزمان و قصره لا تغيّر الحكم بل المناط الدليل و هو واحد بالنسبه إليهما و القول بأن من يودّع عنده يلزمه عدم التفريط و حفظ المال على الوجه المذكور موجب للتغريب و مقتضى للتفريط بل نفس التفريط واضح الفساد لمنع تسميه مثل ذلك تفريطاً لأنه من فعل المكلف و المفروض أنه بالغ فى الحفظ و احتمال التلف بعده لا شىء عليه يترتب على أنّ هذا مال الإمام و هو قيمه و لا جهل له عليه السلام بماله و لا عجز يتصوّر فيه للتصرّف فيه فإن بقى و إلّا كان الأمر على حسب مصلحته عليه السلام و لا معنى لعقوبه هذا الحافظ بعد أداء تكليفه و القول بأنّ العدل قليل الوجود فلا ينضبط الأمر ساقط و وجهه واضح حيث

إنّ هذا لو كان مما يستند إليه لوجب تعطيل الأحكام الشرعيّه المستنده إلى العدل في جميع الأزمنه و الحاصل أنّ مثل هذه الاعتبارات الواهيه القريبه من القياسات و المناسبات العاميه لا يصلح لخروجنا به عن الأصل القويم و حكم العقل المستقيم نعم قد يقال إنّ التصرّف في مال الغير جوازه لم يتوقف على الإذن الصريح بل يكفي فيه شاهد الحال إجماعا و فيه ما قدّمناه من بطلان مقياسه حال الإمام بغيره لاشتمال أمره عليه السلام على مصالح لا تجرى في غيره فليتأمل و الكلام في أخبار التحليل قد تقدم فلا ترفع الأصل المذكور أيضا فليلاحظ و منها أنه يجب دفنه و لا قائل معروف به على الظاهر المصرّح به في عبارات جماعه و إنما نقله المفيد رحمه الله عن بعضهم قال و يذهب بعضهم إلى كثره و يتأوّل خبرا ورد أنّ الأرض تظهر كنوزها عند ظهور القائم و أنّه إذا قام دلّه الله على الكنوز فأخذه من كلّ مكان انتهى و هذه الروايه لم تثبت و لو ثبتت أيضا فلا دلالة فيها على المدعى كما لا يخفى و قد يستدل أيضا بما تقدّم من أنّ الوديعه يجب حفظها و الدفن أحفظ الوجوه و فيه أنّ الثابت لزوم الحفظ و عدم التفريط و لم يثبت فيه مزيد ممّا قدّمناه على أنّ كون الدفن أحفظ في محلّ المنع فليتأمل و منها التخيير بين الحفظ على الوجه المذكور و الدفن و لا بأس به لكون كلّ منهما وجهًا من وجوه الحفظ و المناقشه بتطرق التلف في كل واحد منهما قد عرفت ما فيها مضافا إلى أنّ الإمام عليه السلام قادر على أخذ حقّه عند ظهوره فتدبّر و منها التخيير بين التحليل و الدفن و الإيداع و دليله الجمع بين ما تقدم و منها التخيير بين القسمه و الدفن و الإيداع و دليله وجوب حفظ مال الغير و شهاده الحال بجواز التصرّف و فيه ما ترى و منها قسمته بين المحتاجين من الشيعة مطلقا و إن لم يكونوا من السادات و هو مختار محمد بن على بن حمزه في الوسيله قال و إذا لم يكن الإمام حاضرا فقد ذكر فيه أشياء و الصحيح عندي أنه يقسم نصيبه على مواليه العارفين بحقه من أهل الفقر و الصلاح و السداد انتهى و لعل دليله ما تقدّم من شهاده الحال و فيه ما عرفت فليتأمل و منها ما تقدم و لكن في صورته فقد المستحق من السادات و استوجهه في الرياض لشاهد الحال و أنه إحسان محض ليس شىء على فاعله و إنما خرج عن الأصل بقدر المتيقّن و فيه ما ترى

### خاتمه

الحقّ جواز صرف صاحب الخمس الذى يجب عليه نصيب الأصناف الثلاثه إليهم و توليه بنفسه كما في الزكاه مطلقا كان الإمام حاضرا أو غائبا للأصل السليم عن المعارض سوى ما قد عرفت ضعفه و قيل يجب عليه صرفه إلى الإمام مع حضوره لكونه ولى المؤمنين و غير ذلك و إلى الفقيه الجامع للشرائط مع غيبته لثبوت نيابته عاما فهو منصوب من قبل الإمام و فيه نظر لا لعدم ثبوت نيابته بل لعدم ثبوت الحكم في الأصل فليتأمل و قيل بالوجوب مع حضور الإمام خاصّه و هو اختيار ابن حمزه قال و الرابع أى من إليه القسمه يكون إلى الإمام إن كان حاضرا و إلى من وجب عليه الخمس إن كان غائبا و عرف صاحبه المستحق و أحسن القسمه و إن دفع إلى بعض الفقهاء الديانين ليتولّى القسمه كان أفضل و إن لم يحسن القسمه وجب عليه أن يدفع إلى من يحسن من أهل العلم بالفقه انتهى و أما نصيب الإمام فالحقّ عدم جواز صرفه بنفسه و إن قيل بعدم وجوب الحفظ و كذا لا يجوز تولي الغير إلّا أن يكون حاكما شرعيّا أهلا لنيابه الإمام فلو صرفه بنفسه أو دفعه إلى غير الحاكم ضمن كالغير و حينئذ فيجب دفعه إلى الحاكم العادل الدّين لكونه نائبا للإمام عليه السلام حكمه حكمه و تصرفه تصرفه فيتصرّف فيه حسبما يراه و لا ينافى ذلك ما قدّمناه من وجوب الحفظ فإنّه تكليف الحاكم حينئذ لا صاحب الخمس فليتعمّق و الحمد لله و الصلاه على محمّد و آله تمّ كتاب الخمس من منتقد المنافع شرح النافع مصنّف الراجى حبيب الله بن على مدد الساوجى في يوم الأربعاء من محرم الحرام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان

# الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

